الجمهـــــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي
جـــامعة محـــمد خيضـــر – بسكرة –
كـــلية العلـــوم الاقتصـــادية والتجـــارية وعلـــوم التسييـــر
قســـــم: العلوم التجاريـــــــــــة

المـــــــوضـــــوع

دور القوائم المالية في تفعيل عملية إتخاذ القرار

دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال –بسكرة–

مذكـرة مقـدمـة كجـزء مـن مـتطلـبات نيـل شهـــادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخـــــصص: فحص محاسبي

إعـداد الطـــالـــبة:
➢ نوي سماح

الأستاذة الـــمشرفة:
➢ كحول صورية

رقـــم التسجيـــل:	...../2015
تـــاريخ الإيـــداع	.....

الموسم الجامعي: 2014-2015

الإهداء

قال تعالى "وبالوالدين إحسانا"

الى من وددت أبد الدهرأن يبقيا أمام ناظري

ويشهدا أفراحي

الى من علمتني معنى الحياة والحياء...

الى من علمتني معنى التسامح وسعة القلب ...فيعجز

لساني عدم ذكرها

الى من يفيض حنانها على قلبي وتسيل دمعتها على

خدي...فتقر عيني لرؤيتها

وصبرت من أجل وصولي الى هذا المقام أمي الغالية حفظك الله

الى من غرس في بذور العلم و الأدب...

ودلني الى سبل التقوى والموعظة الحسنة ...

أبي حفظك الله ورعاك

والى إخواتي إيمان وفاطمة وفريال وإشراق والصغيرة أماني

والى خالاتي وعماتي وأخوالي وأعمامي ينبوع الحب والحنان

والى صديقاتي سميرة واحلام وخولةو لمياء وفريال وامال ولبنى والى

رفيقة الدرب زوينة.

شكر و عرفان

قال تعالى: « ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه»

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات، و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي و توفيقه لنا على إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى و من العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام

كما أتقدم بجميل الشكروالتقديرللأستاذة المشرفة كحول صورية لتفضلها بالإشراف على هذا البحث وعلى سعة صدرها وعلى حرصها على أن تخرج هذه المذكرة في هذه الصورة و أسال الله أن يجزيها عنا كل خير.

أخص بالذكر جميع الأساتذة الذين تتلمذت على يدهم طوال مشواري الدراسي.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني أثناء الدراسة الميدانية في مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر بسيدي غزال- بسكرة-.

كما أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة و إلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذه المذكرة ماديا ومعنويا سواء من قريب أومن بعيد.

نوي سماح

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار في المؤسسة، باعتبار أن القوائم المالية هي عبارة عن جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن متخذي القرار من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، وهذا من أجل استخراج مؤشرات ودلالات ملائمة تساعدهم في فهم الوضعية المالية للمؤسسة ومركزها المالي ، و إتخاذ القرارات المستقبلية الرشيدة .

خلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية لها دور كبير في تفعيل عملية إتخاذ القرار، فمن أجل تحقيق أهداف عملية إتخاذ القرار يقوم متخذ القرار بدراسة المعلومات المحتواة في القوائم المالية المنشورة وفهمها وتحليلها وتفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي في الكشف عن نقاط القوة لتقويتها والضعف لتفاديها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وإتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية ، عملية إتخاذ القرار، متخذ القرار، التحليل المالي.

Résumé

Le but de l' étude est d'éclaircir le rôle des états financiers pour la prise de décision dans l'entreprise. Cependant , les états financiers se sont des tableaux qui résument l'activité de l'entreprise dans un exercice. On peut les présenter au priseur de décision afin qu'il les compare au états financiers passés. Afin qu'il trouve des indicateurs convenables pour mieux comprendre l'états financier de l'entreprise pour la prise de décision.

En résumé, l'étude des états financiers jouent un rôle très important dans la prise de décision. Pour mieux réussir dans la prise de décision , le priseur de décision étudie les informations contenus dans les états financiers et qu'il les analyse convenablement d'après les indicateurs contenus dans l'analyse financière . Pour distinguer les points forts qu'il renforce et les points faibles qu'il évite , pour mieux comprendre l'état véridique de l'entreprise pour la prise de décision convenable .

Mot-clés: les états financiers, la prise de décision, priseur de décision, l'analyse financière.

محتوى الفهرس

المحتـــــــوى	الصفحـــة
شكر	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول :الاطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**36-1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول :الاطار العام للنظام المحاسبي المالي	**12-3**
المطلب الأول: أسباب ومراحل النظام المحاسبي المالي	**6-3**
المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	**10-6**
المطلب الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي	**12-10**
المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**22-12**
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	**16-12**
المطلب الثاني: مقاييس الاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية	**19-16**
المطلب الثالث: حدود و مستخدمو القوائم المالية	**22-19**
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**35-22**
المطلب الأول: الميزانية	**26-22**
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	**28-26**
المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة	**32 -28**

المطلب الرابع: جدول تغير الاموال الخاصة والملاحق	**35-32**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني:القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرار	**74-37**
تمهيد	**38**
المبحث الأول :مدخل العام لعملية اتخاذ القرار	**50-39**
المطلب الأول :ماهية عملية اتخاذ القرار	**43-39**
المطلب الثاني:نظريات وعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار	**46-43**
المطلب الثالث:انماط اتخاذ القرار	**49-46**
المبحث الثاني:مراحل و أساليب عملية اتخاذ القرار	**59-49**
المطلب الأول :مراحل عملية اتخاذ القرار	**51-49**
المطلب الثاني: أنواع القرارات	**55-51**
المطلب الثالث :اساليب اتخاذ القرار	**58-55**
المبحث الثالث :التحليل المالي للقوائم المالية كأسلوب لاتخاذ القرار	**75-58**
المطلب الأول:ماهية التحليل المالي	**63-58**
المطلب الثاني:أدوات التحليل المالي	**71-63**
المطلب الثالث: دور التحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات	**73-71**
خلاصة الفصل	**74**
الفصل الثالث: استخدام القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار في مؤسسة الاخوة عموري للآجر الاحمر	**75**
تمهيد	**76**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر	**87-77**
المطلب الاول:تعريف مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر	**79-77**
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي ومهام المستويات الوظيفية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –	**85-80**

المطلب الثالث :أهداف مجمع الإخوة عموري للآجر الاحمر.	**85**
المبحث الثاني : واقع استخدام القوائم المالية لمؤسسة مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر	**102-85**
المطلب الاول : عرض القوائم المالية لمؤسسة الاخوة عموري للآجر الاحمر	**90-85**
المطلب الثاني : التحليل القوائم المالية عن طريق التوازنات المالية	**93-90**
المطلب الثالث : التحليل القوائم المالية وفق نسب المردودية	**95-93**
المطلب الرابع: التحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية	**99-95**
المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر.	**110-99**
المطلب الأول :تحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر	**102-100**
المطلب الثاني : أهمية القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار ل مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر	**105-103**
المطلب الثالث : مساهمة القوائم المالية في تفعيل اتخاذ القرار لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر	**106-105**
خلاصة الفصل	107
خاتمة	111-109
قائمة المراجع	119-113
ملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الوحدات المكونة لمجمع الإخوة عموري للآجر الأحمر	77
02	الشركاء ، الحصص ، والمناصب الوظيفية بمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –	78
03	الشركاء، الحصص، والمنصب الوظيفي في أخر تعديل بمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –	79
04	توزيع العاملين بالوحدة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال–بسكرة–	79
05	الميزانية (الاصول) لسنة 2012 و2013	86
06	الميزانية (الخصوم) لسنة 2012 و2013	87
07	الميزانية المختصرة لسنوات الدراسة	88
08	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2012 و2013	89
09	رأس المال العامل لسنة 2012 و2013	91
10	احتياجات رأس المال العامل لسنة 2012 و2013	92
11	خزينة المؤسسة لسنة 2012 و2013	93
12	مردودية المؤسسة لسنة 2012 و 2013	94

13	نسب السيولة المالية للمؤسسة لسنة 2012 و2013	**95**
14	نسب التمويل للمؤسسة لسنة 2012 و2013	**97**
15	نسب الكفاءة للمؤسسة لسنة 2012و2013	**98**
16	التغير في استهلاك السنة المالية لسنة 2012 و2013	**100**
17	التغير في القيمة المضافة لسنة 2012 و2013	**101**
18	التغير في الفائض الخام للاستغلال لسنة 2012 و2013	**101**
19	التغير النتيجة العملياتية لسنة 2012 و2013	**102**
20	التغير صافي نتيجة السنة المالية لسنة 2012 و2013	**102**

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات النظام المحاسبي المالي	10
02	الهيكل التنظيمي لوحدة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –	81

المقدمة العامة

إن توجه الجزائر نحو الإنفتاح الاقتصادي وتبني اقتصاد السوق وتفاعلها مع البيئة الاقتصادية الدولية، أدى بها الى القيام بالعديد من الإصلاحات مست العديد من الجوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على مبادئ المرجعية الدولية.

وبتطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي أدى إلى تغير ملحوظ وواضح في قوائمها المالية، وهذا لإحتوائها على معلومات مفيدة ودرجة الإفصاح أكثر من النظام السابق من خلال إنتاج معلومات مفيدة و ذات مصداقية و قابلة للمقارنة تساعد مستخدميها في توفير المعلومات الدقيقة قادرة على التعبير عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة، و تتخطى الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لديهم سعيا إلى إتخاذ القرارات الرشيدة .

حيث تعتبر القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها، كما تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية المختلفة.

ونظرا لأهمية القرارات في المؤسسة والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطاتها باعتبارها الموجه والمؤشر لإستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة بها، أين يحتاج متخذ القرار إلى المرور بعدة خطوات وكذا جمع مجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة ليتمكن في الأخير من إتخاذ القرار.

ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كما يلي :

"ما هو دور القوائم المالية في تفعيل عملية إتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية؟. "

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقوائم المالية وما هي أهميتها بالنسبة للمؤسسات؟
- ماهي أنواع القوائم المالية ؟
- هل القوائم المالية تقدم معلومات واضحة وملائمة لمستخدميها؟
- ماهي عملية إتخاذ القرار، وما هي مراحلها، ماهي أنواع القرارات؟
- ما هي أساليب إتخاذ القرار ؟
- هل يمكن أن تساهم القوائم المالية في تفعيل عملية إتخاذ القرارت المتخذة داخل المؤسسة؟
-

فرضيات الدراسة: محاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين القوائم المالية و عملية إتخاذ القرار.
- يعتمد متخذ القرار على تحليل القوائم المالية في تفعيل عملية إتخاذ القرارفي المؤسسة.
- أن المعلومات المحتواة في القوائم المالية لا تلبي احتياجيات متخذي القرار.

أسباب إختيار الموضوع: من أهم أسباب إختيارنا لهذا الموضوع هو:

- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي يستفيد منه ذوي الإختصاص من طلاب وأكاديميين وممارسين للقوائم المالية.
- نظرا لأهمية الموضوع في الحياة العملية وضرورة معرفته والإلمام به.
- كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.
- حب الإطلاع على المستجدات في مجال الدراسة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور القوائم المالية في عملية إتخاذ القرارات ودرجة الإستفادة منها،وإبراز أساليب التي يمكن لمتخذ القرار إتباعها لتحقيق أهداف المؤسسة. وكما تهدف الدراسة إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة و اكتشاف نقاط القوة و الضعف ومحاولة تصحيحها ، مما يساعد متخذي القرار على إتخاذ القرارات الرشيدة.

أهداف الدراسة: ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها نذكر ما يلي:

- التعرف على النظام المحاسبي المالي وأهم مكوناته.
- محاولة تحديد الإطار المفاهيمي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي والمالي.
- إظهار دور القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار.
- إعطاء نظرة حول الدور الذي تلعبه القوائم المالية في تقديم الإرشادات لمتخذي القرار.
- محاولة إظهار وإبراز مدى أهمية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- محاولة معرفة أساليب إتخاذ القرار من طرف المؤسسة لتحقيق أهدافها.

منهج الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة الى منهج دراسة الحالة التي تمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال- بسكرة-

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع و خصوصا فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

- قلة المراجع و البحوث الجامعية في مجال القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

- صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

دراسة لزعر محمد سامي التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي(2012): هذه الدراسة هي رسالة ماجستير مقدمة من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة وهدفت هذه الدراسة إلى آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة صيدال الأم حيث توصل أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.

دراسة مشري حسناء: دور وأهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات (2008). هذه الدراسة هي رسالة ماجستير مقدمة من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة فرحات عباس سطيف، وهدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور وأهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة وقد قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على مستوى البنك سويسيتي جنرال الجزائر وباستخدام التحليل المالي للقوائم المالية توصلت إلى أن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إلمام بالقوائم المالية ودورها في عملية إتخاذ القرار حيث اخترنا مؤسسة اقتصادية وهي مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر.

هيكل الدراسة. انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولإختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

حيث تطرقنا في الفصل الأول المعنون ب : **الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي والمالي** فتناولنا فيه الإطار العام حول النظام المحاسبي المالي كما تطرقنا الى تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وكذا أنواع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي حيث تناولنا كل نوع على حدا.
أما في الفصل الثاني المعنون ب : **القوائم المالية ودورها في عملية إتخاذ القرار**، فتناولنا فيه الى ماهية عملية إتخاذ القرار، كذا أنواع و أساليب إتخاذ القرار، وفي الأخير الى التحليل المالي للقوائم المالية كأسلوب لإتخاذ القرار.

وأما في الفصل الثالث المعنون ب : **استخدام القوائم المالية في تفعيل عملية إتخاذ القرار لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر**، حيث تناولنا فيه تقديم لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر، كما تطرقنا إلى واقع استخدام القوائم المالية لمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر ،كذا استخدام تحليل القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر و في الأخير الى خاتمة تضمنت إجابة عن إشكالية وإختبار فرضيات لنصل لعرض أهم النتائج والتوصيات .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد

إن التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر من خلال الإنتقال من الاقتصاد الإشتراكي إلى اقتصاد السوق، وما واكبها من إنفتاح اقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات إلى السوق الجزائرية. حيث أصبح تعديل النظام المحاسبي الجزائري ضرورة حتمية وملحة لتكييفه هذه التحولات. حيث بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتعديله من خلال القيام بإصلاحات جذرية نتج عنها صدور النظام المحاسبي المالي الذي أصبح ساري التطبيق ابتداء من الفاتح من جانفي2010 .

ولقد ألزم النظام المحاسبي المالي العديد من المؤسسات في نهاية كل دورة بإعداد وتقديم قوائم مالية و إيصالها إلى الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، وهذا بهدف عرض معلومات حول المركز المالي و أداءها وتدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة منها من اجل اتخاذ القرار.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى:

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: أنواع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: الإطار العام حول النظام المحاسبي المالي

إن الحاجة إلى إيجاد توافق دولي في المجال المحاسبي أدى إلى وجود نظام مالي جديد يتوافق مع التطورات الاقتصادية ويوحد بين السياسات المحاسبية لمختلف الدول.

المطلب الأول: أسباب ومراحل النظام المحاسبي المالي

1-نشأة النظام المحاسبي المالي: إن تفتح الاقتصاد الجزائري على العولمة كان فرصة للإصلاح وتبني نظام محاسبي جديد، يخلف النظام المحاسبي القديم الذي يمثله المخطط المحاسبي الوطني المعتمد و المطبق منذ 1976 والذي لا ننكر أنه تجاوب بشكل جيد مع الاقتصاد الموجه،ولكن لم يتمكن من الإستجابة فيما بعد لتساؤلات ومتطلبات المهنيين و المستثمرين.[1]

ففي سنة 2001 بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية.وفي أواخر سنة2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 والذي من بين أحكامه المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008.

وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون السابق في أول شهر جانفي 2009،إلا أنه تأجل بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. وبذلك أصبح هذا القانون ساري المفعول إبتداء من الأول من شهر جانفي 2010، بموجب التعليمة رقم 02 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.وبدخوله حيز التنفيذ ألغى النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة، ولاسيما الأمر رقم 75-37 المؤرخ في 29 أفريل 1975 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني. [2]

---

[1]-حواس صالح،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007-2008، ص202.

[2]- حميداتو صالح،بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل اصلاح النظام المحاسبي الوطني، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي05- 06 / 2013 05 /، ص6.

2- أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي: أصبح المخطط المحاسبي الوطني في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة، لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين. وذلك لأسباب التالية:[1]

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الإنضمام إلى منظمة العالمية للتجارة .

- عند البحث عن الموارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.

- تطلب تطور المؤسسات إحتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية.

- يشترط عند طلب الإستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الإمتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.

- تحول دور الدولة في الميدان التجاري والاقتصادي من طرف فعال إلى دور منظم.

- أصبح المخطط المحاسبي المالي لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.

3- مراحل إعداد النظام المحاسبي المالي: بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت إصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي،وقامت عملية تحديث المخطط بتوكيـــل ذلك إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين ومجلس الوطني المحاسبة.[2] حيث مرت العملية كما يلي:[3]

المرحلة 1 : تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني ومقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية، مع إبراز نقائص المخطط المحاسبي الوطني.

المرحلة 2 : إعداد مشروع نظام محاسبي جديد حيث يتضمن:التعريف بالإطار التصوري و بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات مدونة الحسابات، قواعد عمل الحسابات، قواعد مالية جديدة بملاحقها و بتفسيراتها.

---

[1]- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، صفحات الزرقاء،الجزائر،ص 3.

[2]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS،ج1،مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر،2008، ص13.

[3]- زكية محلوس،سعادة وردة، الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي05- 06 /05 / 2013، ص9.

المرحلة الثالثة: تم إعداد مشروع للنظام المحاسبي المالي و القيام بيوم تكويني حول موضوع التوحيد المحاسبي، بالإضافة إلى القيام بتجمعات جهوية تشرح برنامج النظام المحاسبي المالي.

بحيث تم في نهاية المرحلة الأولى تم وضع ثلاث خيارات وهي: [1]

الخيار الأول: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

الخيار الثاني:الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبة الدولية.

الخيار الثالث: يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث إستنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها هيئة المعايير المحاسبة الدولي.

4-الاستحداثات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي: يتميز النظام المحاسبي المالي بأربع استحداثات رئيسية وهي:[2]

الاستحداث الأول:يمس الإختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي يسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة للاقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

الاستحداث الثاني: يتعلق بالإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ و القواعد التي توجها لتسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية،الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد العامة، وتسهيل مراجعة الحسابات.

الاستحداث الثالث: حيث نص على أن النظام المحاسبي المالي أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكّن من إجراء مقارنات واتخاذ القرارات.

---

[1]- مداني بلغيث، أهمية الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص174.

[2]- زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظلّ تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر،مذكرة الماجستير غير منشورة،تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3 ،2010-2011، ص59 .

الاستحداث الرابع: يتعلق بالكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

5- أهداف تطبيق مشروع النظام المحاسبي الجديد: هناك أهداف تسعى الدولة إليها من النظام وهي: [1]

- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني.
- قابلية المقارنة بين المؤسسات على مستوى المحلي والدولي.
- الإستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.
- جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية، من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.
- تمكين المؤسسات من الإستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها.
- جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية.

6- الفرق بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي: إن المتفحص للمخطط المحاسبي الوطني ثم للنظام المحاسبي المالي يلاحظ أن هذا الأخير يختلف عن الأول فيما يلي:[2]

المبادئ والمفاهيم:

فقد جاء النظام بمبادرة جديدة لم تكن في السابق منها :محاسبة الالتزامات، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، أسبقية الشكل على المضمون، ومن حيث المفاهيم نجد الإطار المفاهيمي، الشفافية في العمل المحاسبي، العمليات بالعملة الصعبة، المسك الآلي للمحاسبة.

القوائم المالية:

لقد أعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغيرات الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية، على عكس PCN الذي اعتبره من الجداول الملحقة، وهذا لما لهذا الجدول من أهمية بالغة في إظهار قدرة المؤسسة على تزويد مالكيها بالأموال اللازمة، وقدرتهم على ترك نسب أرباحهم وعوائدهم.

سيولة الخزينة:

---

[1]- جودي محمد رمزي،إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد6،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2009، ص83.

[2]- حسياني عبد الحميد، أهمية الإنتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية(IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،2009-2010، ص11.

وفيما يخص هذا جدول يعتبر من الجداول الجديدة التي أضافها النظام المحاسبي المالي،لأن الميزانية لا تعبر بصدق عن كل الأحداث التي قامت بها المؤسسة خلال كل السنة، وهذا ما يزيد من نسبة الخطأ للمحلل المالي عند اعتماده فقط على الميزانية.

المعايير المحاسبية:

فالجديد هنا أن النظام المحاسبي المالي أثار إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية في العمل المحاسبي وإن لم يحدد هذه المعايير،هل هي المعايير المحاسبية الدولية بترقيمها وتسميتها، أم عبارة عن معايير جزائرية مستمدة من الدولة.

المطلب الثاني:الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي، الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية،ومخطط حسابات يتوافق مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية.

1-مفهوم النظام المحاسبي المالي: يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات، باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية عكس المخطط الوطني للمحاسبي والذي يستجيب لمتطلبات إدارية و جبائية.

من الناحية الاقتصادية: المحاسبة المالية هي" المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض القوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية."[1]

من الناحية القانونية: المحاسبة المالية هي" مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون و وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها."[2]

ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص وهي: [1]

[1]– كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6،2006، ص290.

[2]- Mustapha Touil, nouveau system de la comptabilité financier en Algérie scf, dar el Hadith lil Kitab, Alger ,2010, P6.

– يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

– الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

– يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات وإتخاذ القرارات.

2- مجال التطبيق :يقصد بمجال التطبيق، تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، والتي حددها القانون 07-11. [2] وتتمثل في المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية هي: [3]

– المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

– التعاونيات.

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

– كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

الكيانات الغير ملزمة بالتطبيق: تستثنى المؤسسات من مجال تطبيق حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القانون07 -11 الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية وعدد المستخدمين الذين يعملون ضمن الوقت الكامل، و الحدود الآتية: [4]

– النشاط التجاري: رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

– النشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

---

[1]– أحسين عثماني، سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر،ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري،مخبر مالية،بنوك وإدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي06-07 ماي 2012 ، ص7.

[2]– رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة الماجستير غير منشورة ،تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة،2010-2011 ،ص54.

[3]- Ministère des finances, le système comptable financier, enag éditions ,Alger,2009,P9.

[4]– رفيق يوسفي ،مرجع سابق،ص55.

– النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى :رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

3– مبادئ المحاسبية:

تتكون الفرضيات الأساسية من:[1]

محاسبة التعهد :تشترط القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون إنتظار وقت التسديد أو القبض النقدي .

إستمرارية الاستغلال :يتم إعداد القوائم المالية انطلاقا من فرضيتين، الأولى أن النشاط يعتبر مستمر والثانية أن المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيض و بصفة معتبرة في المستقبل.

وتتمثل مبادئ المحاسبية التي حددها النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[2]

– **مبدأ ثبات وحدة النقد:** تعتمد المحاسبة على وحدة النقد الوطني أساسا لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب، ويفترض أن تتصف وحدة النقد بالثبات وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة والقابلة لإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية، وأن لا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية.

مبدأ الحفاظ على الطرائق المحاسبية: ينبغي المحافظة على إستعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.

مبدأ التكلفة التاريخية: تسجيل العمليات المحاسبية بتكلفة شراءها أو تكلفة الاقتناء عند تاريخ الحيازة.

مبدأ عدم المقاصة:لا يجب أن تكون مقاصة بين الأصول و الخصوم أو بين الإيرادات و التكاليف وذلك لكي تظهر الحسابات في القوائم المالية للدلالة على طبيعتها.

مبدأ القيد المزدوج: ويشترط القيد المزدوج في كل عملية تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الأولى،ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الثانية ويشترط التوازن الحسابات وذلك لكل عملية.

مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث ينبغي التعامل مع التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل القرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

[1]– جمال لعشيشي ،مرجع سابق،ص ص12،13.

[2]– عبد الوهاب رميدي،علي سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد،بدون سنة النشر،الجزائر،2011، ص ص 24-29.

مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية: كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو الأعباء. [1]

مبدأ الحيطة والحذر: هو التزام جانب الحيطة بعدم المبالغة في الأرباح أو تحسين المركز المالي، ويجب اخذ الخسارة المتوقعة بعين الاعتبار كأنها خسارة حقيقية و إهمال الربح المتوقع.[2]

مبدأ الصورة الصادقة:تعتبر الصورة الصادقة الهدف المنشود من المحاسبة باعتبارها نظاما لتمثيل واقع المؤسسة، وهي تلك المعلومات المحاسبية والمالية التي تم إعدادها وفق معايير منتظمة ومؤكدة من قبل سوق المعلومات المحاسبية والمالية. [3]

4- **تنظيم المحاسبة:** تستند المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي على تنظيم تخضع له كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة. وتتمثل فيما يلي: [4]

- يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري.
- تحرير التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ القيد المزدوج وبدون مقاصة.
- يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره.
- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية و الكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.
- يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي إن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات المصغرة تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية .

المطلب الثالث: مكونات وأهمية النظام المحاسبي المالي

1- مكونات النظام المحاسبي المالي.

شكل(1): مكونات النظام المحاسبي المالي.

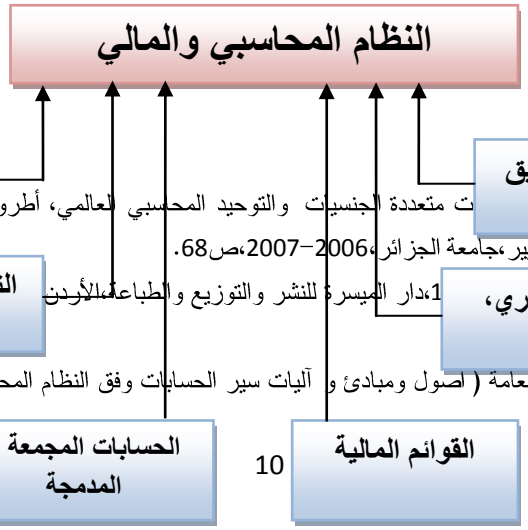

[1]- شعيب شنو[illegible]ت متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروح[illegible]قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006-2007،ص68.

[2]- عليان الشريف وآخرو[illegible]1،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن

[3]رفيق يوسفي،مرجع سابق

[4]- كتوش عاشور، كتوش عاشور،المحاسبة العامة (أصول ومبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي) ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011 ،ص ص 22،23.

المصدر: أحسين عثماني، سعاد شعابنية، مرجع سابق، ص10

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يتكون من الأركان الستة المشار إليه، وهذا ما لم يلاحظ في المخطط المحاسبي الوطني، فيمكن الإشارة إلى ما يلي:[1]

الإطار التصوري: ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية.

ولاسيما محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

كما أن الإطار التصوري يمثل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وإختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لها، كما أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة وهو تحديد كل من قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والنواتج ومحتوى الكشوف القوائم المالية وكيفية عرضها تحدد المعايير المحاسبية عن التنظيم.

القوائم المالية: لقد حدد النص القانوني ب 04 قوائم المالية وملحق وهذه القوائم هي :الميزانية، حساب النتائج،جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، تقدم هذه القوائم المالية معلومات مالية حول الوضعية المالية وتدفقات الخزينة، وتسمح بالقيام بمقارنة محتواها لعدة فترات للمؤسسة نفسها كذا المقارنة بين المؤسسات وتعد في نهاية كل دورة سواء على مستوى الحسابات الفردية أو الحسابات المجمعة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.[2]

[1] – موسى بودهان،الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص68.

[2] – محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات)،صفحات الزرقاء،الجزائر، 2010، ص68 .

الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة: تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة، حيث أنه بالنسبة للحسابات المجمعة، ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات وتدعم ذلك بالشركات العمومية القابضة سنة 1996، وتم معالجة الأمر في قرار وزير المالية لسنة 1999 ، بمعنى أن النص الجديد اعتبر الأمر عاديا وجزء من المحاسبة المالية.

أما نقطة الحسابات المدمجة أو المركبة جديد في المحاسبة، حيث أشار القانون إلى أن"المؤسسات الموجودة على الإقليم الوطني والتي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، تنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بمؤسسة واحدة."[1]

تغيير التقديرات والطرق المحاسبية :من المعروف بالنسبة للمخطط المحاسبي أنه يركز على ثبات الطرق إلا أن النظام المحاسبي المالي يقر بإمكانية المؤسسة اللجوء إلى تغيير الطرق المحاسبية عندما تهدف إلى تحسين نوعية القوائم المالية.[2]

تقوم عملية تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تتم عليها التقدير أو على تجربة، أو على معلومات جديدة والتي تسمح بوجود معلومات أكثر موثوقية. وتغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والقواعد والأسس والإتفاقيات التي تطبقها المؤسسة عند إعداد وعرض القوائم المالية.

2- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر: تتمثل المزايا التي يوفرها تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر في العناصر التالية:[3]

- يؤدي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي بالإعتماد على معايير محاسبية معترف بها دوليا.

- النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة، ومتكيف مع الاقتصاد الحديث.

---

[1]- مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل،مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية،العدد4،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة،ديسمبر2009 ، ص211.

[2]- Ministère des Finances, obit ,P13,14.

[3]- بكيحل عبد القادر ،بربري محمد أمين، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي، يومي05- 06 /05 / 2013، ص3.

– النظام المحاسبي المالي الجديد اتى لسد الثغرات النظام القديم بوضعه أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري.

– يعرف النظام المحاسبي المالي بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، بما يسهل من عملية التحقق من الحسابات و مراقبتها، كما يحتوي على إطار تصوري يتضمن المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات، وعلى قواعد واضحة تضمن مزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم، كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة.

– يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.

–يعزز النظام المحاسبي المالي من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق.

– يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد.

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي ألزم بعض المؤسسات الجزائرية على إعداد وعرض القوائم المالية و إيصال المعلومات المحاسبية، التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار سواء لأطراف داخلية أو خارجية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

1– تعريف القوائم المالية:

التعريف الأول :"تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من قارنتها بقوائم الدورات السابقة." [1]

[1]– سالمي محمد الدين وري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ،2008–2009، ص34.

التعريف الثاني:"تصور القوائم الملية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجميعها وتوزيعها على عناصر القوائم المالية تبعا لخصائصها الاقتصادية."[1]

التعريف الثالث :"أن القوائم المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة لكل من يهمه أمر المؤسسة سواء كان ذلك من داخل المؤسسة أو خارجها."[2]

التعريف الرابع :القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة. وهذه المعلومات يتم جمعها و تحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع."[3]

التعريف الخامس:هي "المنتج النهائي العمليات المحاسبية نتيجة تطبيق الدورة المحاسبية، وتزود القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والوقتية والملائمة لأغراض التقرير المالي لمساعدة في اتخاذ القرار."[4]

ينبغي على القوائم المالية أن تقدم موقفا صحيحا وصادقا وعادلا عن الوضعية المالية للمؤسسة وأداءها و نجاعتها، وتعكس أي تغيير في مركزه المالي نتيجة لمعاملاته والآثار المترتبة عنها، كما أن المعلومات الواردة في الكشوف يجب أن تقدم بالعملة الوطنية وتسمح بإجراء مقارنة بينها وبين المعلومات الخاصة بالسنة المالية الماضية. [5]

الاستنتاج العام: إن القوائم المالية عبارة بيانات محاسبية تمت معالجتها خلال الدورة المحاسبية، ثم بلورتها في شكل جداول ملخصة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة ثم إيصالها إلى الأطراف المستفيدة منها للمساعدة في اتخاذ القرار.

2- الخصائص النوعية للقوائم المالية: هي الصفات تجعل المعلومات الظاهرة فيها مفيدة للمستخدمين، وتتمثل في:

القابلية للفهم : أن معلومات الظاهرة بالقوائم المالية يجب قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض، لذلك يفترض لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية

[1]- طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية (أسس، الإعداد والعرض والتحليل) ،الدار الجامعية ،مصر،2000، ص100 .

[2]- احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية، مصر،2009، ص43.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية,العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 , ص22.

[4]- رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة تطبيقاتها، ج1،ط6، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2006 ، ص243 .

[5]- رفيق يوسفي ،مرجع سابق، ص92.

والمحاسبية. و أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وفي نفس الوقت يجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية أن كانت ملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية. [1]

الأهمية النسبية: تكون المعلومات ذات أهمية نسبية، إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو خطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف.[2]

الإفصاح: ويكون الإفصاح عن السياسات المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية، والإفصاح عن الأثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة.[3]

الملائمة: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات،وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية .[4]

الموثوقية: تكون المعلومات موثوقة خالية من أخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين لكونها، تمثل بشكل صادق ما تزعم أنها تمثله أو ما يمكن أن يتوقع بدرجة معقولة أن تمثله. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو طريقة تمثيلها، لدرجة أن الاعتراف بها يمكن ان يكون مضلل. [5] ولكي تكون معلومات موثوقة يجب مراعاة ما يلي :[6]

- **الجوهر فوق الشكل:** يجب أن تقدم المعلومة وأن تتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني للأصل.و أن جوهر المعلومة ليس من الضروري أن يتطابق مع تلك

---

[1]– أحمد حلمي جمعة ،نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن،2010 ، ص40

[2]– طارق عبد العال حماد،مرجع سابق،ص95.

[3]– شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية مؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس،2008–2009،ص13.

[4]– أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق،ص41.

[5]– هيني قان جريوننج ،ترجمة: طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، مصر،2006 ، ص6 .

[6]– أحمد حلمي جمعة ،مرجع سابق ،ص ص43،44

الحقيقة التي تظهر من شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال التخلص من الأصل إلى طرف أخر يفهم منه نقل الملكية إلا أن الاحتفاظ المؤسسة بالفوائد المستقبلية.

- **الحذر:** لابد من أن يكافح معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف مثل الديون المشكوك فيها للتحصيل،ولذلك يعترف بمثل هذه من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد القوائم المالية. ويقصد بالحذر تبني درجة من الإحتراس في إتخاذ الأحكام الضرورية، لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات .
- **الاكتمال:** لتكون موثوقة فإنها المعلومات الواردة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة مضللة وهكذا، تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملائمة.
- **التمثيل الصادق :** يجب تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المتوقع أن تعبر عنها بشكل مقبول، وهذا على سبيل المثال يجب أن يمثل بيان المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها من أصول وإلتزامات وحقوق الملكية في المؤسسة بتاريخ وضع التقرير وفقا لمقاييس الاعتراف.[1]
- **القابلية للمقارنة:** يعني إمكانية مقارنة القوائم المالية للفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة. أو مقارنة للقوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة. وتقتضي المقارنة ثبات السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى أي اتساق في تطبيق تلك السياسات[2].
- **الحياد:** يعني الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، إنما للاستخدام العام ودون تحيز.[3]

3-أهداف القوائم المالية :تكمن الأهداف التي تسعى إليها القوائم المالية فيما يلي: [1]

---

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع السابق،ص96.

[2]- محمد أبو ناصر، جمعت حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب المالية والعملية)،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص9.

[3]- نفس المرجع السابق، ص10.

- توفير معلومات نافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة، وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة.
- عرض الوضعية المالية للمؤسسة و خصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات والآثار العمليات الأحداث القابلة للتغيير الموارد والالتزامات.
- تبين طرق المؤسسة في تحقيق و إنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال، وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تأثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء.
- تقييم المعلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المؤسسة.
- الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة.
- التكنولوجيا المستعملة ودرجة الاعتماد التجديدات التكنولوجية في الميادين الإنتاج والتسيير.

المطلب الثاني: مقاييس الاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية عناصر القوائم المالية

1 -عناصر القوائم المالية:

نص إطار العمل على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية، وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية. وقد تم تعريف هذه العناصر كما يلي:

1 ǂ -**الميزانية:** أن العناصر المباشرة بقياس المركز المالي هي ما يلي:

الإلتزامات: هي" التزامات حالية للمؤسسة ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج المؤسسة."[2]

الأصول:هي "مورد مراقب من طرف المؤسسة يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية إلى المؤسسة."[3]

حقوق الملكية :هي" نتيجة الفرق بين الأصول و الخصوم، والتي تمثل قيمة الحقيقية للمؤسسة."[4]

1-2-عناصر جدول حساب النتائج: تتمثل عناصر قائمة الدخل فيما يلي: [1]

---

[1]- منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالي و أبعاد الإفصاح و الشفافية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IFRS-IAS والمعايير الدولية للتدقيق للمراجعة IAS "التحدي"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر،يومي13-14 ديسمبر 2011،ص ص10،11.

[2]- هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص7.

[3] Anne Lemanh ,Catherine Maillet ,Mouhamed Benkaci, normes comptables internationnales IAS IFRS, éditions berti, Alger, 2009, P16.

[4] Wolfgang Dick Frank, Missonier Piera Pearson,2 édition, comptabilité financiere en IFRS,éditions Pearson, France,2009, p4.

الإيرادات: وهو" الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الإلتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية معدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك."

المصاريف: وهو" النقص في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك في الأصول أو تكبد التزامات، مما ينشأ عنه نقصان في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك."

تعديلات الحفاظ على رأسمال: أن إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والإلتزامات يؤدي إلى زيادات أو نقصان في حق الملكية.فإنها لا تدخل في جدول حسابات النتائج إستنادا إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأسمال،وبدلا من ذلك فان هذه البنود تدخل ضمن حق الملكية كتعديات للحفاظ على رأسمال أو احتياطات إعادة تقييم.[2]

2- معايير الإعتراف بعناصر القوائم المالية : هو "عملية إدراج التأثيرات المالية لعملية ما او لحدث اقتصادي ما وعرض ذلك ضمن القوائم المالية للبند الذي يحقق معايير الاعتراف وتعريف العنصر"، وتتمثل الاعتراف بعناصر القوائم المالية بما يلي:[3]

احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية : وهذا للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع المرتبطة بالبند من أو إلى المؤسسة، ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة إستنادا إلى أدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية. فمثلا عندما يكون من المحتمل تحصيل الذمم المدينة فمن المبرر الاعتراف بها كأصل ، لكن عند وجود عدد كبير من الذمم المدينة فهناك احتمال عدم تحصيل بعضها، بالتالي يتم الاعتراف بمصروف يمثل النقص في المنافع الاقتصادية.

موثوقية القياس :أن للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية (دعوى قضائية)،وعند تحديد ما إذا كان البند يفي بهذه المعايير وعليه يصبح جديرا اعتراف به في القوائم المالية، مع الأخذ بعين الإعتبار أن البند الذي يحقق الخصائص الأساسية للعنصر، ولكنه يفشل في تحقيق معايير الاعتراف به قد يتطلب الإفصاح عنه.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة،ج1، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2009،ص47.

[2]- نفس المرجع سابق،ص49.

[3]- حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني،موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية (عرض البيانات المالية)،ج 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن،2012، ص ص85،86 .

الإعتراف بالأصل: يتم الاعتراف بالأصل عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية على المؤسسة، وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

الإعتراف بالإلتزام: يتم الاعتراف بالإلتزام عندما يكون من المحتمل أن تدفقا خارجا الموارد المتضمنة منافع اقتصادية أن ينجم سوف ينتج عن تسديد تعهد حالي ،وأن المبلغ تسديد يمكن قياسه بموثوقية، و لا يتم الاعتراف بالتعهدات الناجمة عن عقود غير منفذة.

الإعتراف بالدخل: يتم الاعتراف بالدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في الالتزام ويمكن قياسها بموثوقية.

الإعتراف بالمصروفات :يتم الإعتراف بالمصروف عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية، يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسها بموثوقية،يتم الإعتراف بالمصاريف يجرى بشكل متزامن مع الإعتراف بزيادة في الإلتزامات أو نقص في الأصول.[1]

3- قياس عناصر البيانات المالية:

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في القوائم المالية. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد لقياس ولدرجات مختلفة. وهذه الأسس تشمل ما يلي:[2]

التكلفة التاريخية:تسجل الأصول بمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الإلتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع، وان يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الاصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر.و تسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

[1]- طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص51.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسية) ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004، ص491.

القيمة القابلة للتحقق: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادلها الذي يمكن حصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة،وتسجل الإلتزامات بقيم سدادها ،أي بالمبالغ غير مخصومة النقدية، أو ما يعادل النقدية التي من متوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

القيمة الحالية: تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط. وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي النقدية الخارجة المستقبلية التي من متوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات.[1]

المطلب الثالث: حدود و مستخدمو القوائم المالية

1 -**مستخدمو القوائم المالية:** يتعدد مستخدمو البيانات التي يتم عرضها في القوائم المالية والتي تساعدهم في ترشيد قرارات التي يتم اتخاذها من قبلهم بناء على هذه المعلومات، وكذلك تعدد حاجاتهم منها بسبب تنوع وتعدد قراراتهم. ويمكن تحديد الفئات الرئيسية التالية: [2]

المستثمرين الحالين والمحتملون :وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها حيث تتعلق القرارات الاستثمارية بالاستثمار في مؤسسة ما و ما يحيط بذلك من مخاطر، فهم معنيون بربحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها ودخول الأسواق المالية الدولية. ولكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحالين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستندة إلى ما تقوم المؤسسات بعرضه من معلومات مالية.

الموظفون :ويعتبر الموظفون مورد هام في المؤسسة حيث تبني عليهم استمرارية المؤسسة وأداءها لأعمالها، بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، فلذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها و أرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك الى تقييم نظام التقاعد، ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها .

المقرضون: يمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، نسب المديونية،ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، وخدمة القروض أيضا أي كل ما متعلقات القرارات الائتمانية.

[1]– أحمد حلمي جمعة ،مرجع سابق، ص62.

[2]– خالد جمال جعرات ، معايير التقارير المالية الدولية2007(IFRS&IAS)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص42 –44.

الموردين والدائنون التجاريون : وتعتبر هذه الفئات مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة و التداول، وكذلك نشاط المؤسسة ونسب المتعلقة للتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها بالإضافة إلى ربحية المؤسسة.

الجمهور: وله متعلقات واهتمامات مختلفة بالمؤسسات منها ما يتعلق بالاستيعاب الأيدي العاملة و تشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بالسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا الى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات وغير ذلك.

العملاء :يعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها ،حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع و خدمات لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

الحكومة بأجهزتها المختلفة : تهتم بتوزيع الموارد و كما تهتم بالمعلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسات، تحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل الوطني...الخ[1]

2 -**أهمية القوائم المالية:** تظهر أهمية القوائم المالية فيما يلي:[2]

- **أداة للإتصال:** فمهمة القوائم المالية في هذا المجال "توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه فهي بذلك :
  - وسيلة إتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
  - وسيلة لربط العلاقات بين الموردين والبنوك والعملاء...الخ.
  - وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.
- **وسيلة لتقييم الأداء:** في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها وتستعمل في الحكم على :
  - المركز المالي للمؤسسة.
  - مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
  - كيفية استخدام موارد المؤسسة.

[1] محمد برغيش،محاسبة المخزون آثرها على القوائم المالية للمؤسسة،مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص المحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة،2009-2010، ص8

[2] – مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية،كلية العوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ،2007-2008، ص ص67،68.

وسيلة لإتخاذ القرارات اللازمة: وفي هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة: الموردين، العملاء والبنوك في توجيه المستقبل وعلاقتهم معها.

3 -**حدود القوائم المالية:** أن هذه القوائم المالية عرضة لبعض القيود التي تقل من فائدتها إذ لم يأخذها قارئ القوائم المالية في حسبانه عند تفسير أو تحليل المعلومات الواردة فيها ومن أهم القيود ما يلي :

افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد: يتم إعداد القوائم المالية على إفتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، وهذا الإفتراض مخالف بصورة واضحة للواقع حيث أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر مع مرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، لذلك يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على علم بوجود تغيرات الأسعار.

الحكم والتقدير الشخصي: للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فان الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع ولأن هذا الأمر غير عملي لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة،وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم عن فترة مالية إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير.[1]

إلا أن المحاسبين حاولوا تطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم يضطرون إلى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد مقادير الهامة على عناصر القوائم المالية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة و إهتلاكها ومخزون السلعي ...الخ

قدرة المؤسسة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية: تملك الإدارة القدرة على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترة. ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها، أن يحدث تأثير على العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من دائنين والمستثمرين.أو تمثل أهمية خاصة

[1]– طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية ،الدار الجامعية ،مصر، 2005، ص ص68،69.

بالأنشطة المالية للمؤسسات ومن تلك الأمثلة تلك الأنشطة شراء بضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول.

البنود التي لا تسجل محاسبيا: لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة والتي يمكن تمثل عوامل هامة لنجاح المؤسسة،وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة، حيث تمثل الإدارة والعمالة في بعض الأحيان أهم أصول المؤسسة، ورغم ذلك لا تظهر في الميزانية المؤسسة،بحيث تحدد القوائم المالية بالعناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية.

مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية: يوجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من بدائل التي تلقى قبول عاما سواء من ناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة. وتؤدي عملية الإختيار بين هذه البدائل إلى أثار مختلفة على نتيجة الأعمال ومركز المالي والتدفقات النقدية والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المتهمة بالمؤسسة .

التسجيل التاريخي: تعد القوائم المالية وفقا لأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل. ويمثل التسجيل المحاسبي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.[1]

المبحث الثالث: أنواع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تقدم القوائم المالية للمستخدمين معلومات عن المركز المالي للمؤسسة والأداء المالي والتدفقات النقدية، وذلك من خلال تقديم معلومات عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والدخل والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي

[1]– عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة الإسلامية غزة ،2008، ص62.

1 **تعريف الميزانية:** "وهي عبارة عن كشف وليس حسابا تبين ممتلكات المؤسسة من أصول معمرة ومتداولة وغيرها في الجهة يقابلها مع المؤسسة من إلتزامات لصاحب المؤسسة وللغير،حيث تكون حسابات الأصول في جانب ومجموعة الالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الأخر حيث يكون الجانبان متساويان."[1]

2- مكونات الميزانية : تشتمل قائمة المركز المالي على جانبين هما:[2]

الجانب الأيمن :يمثل موجودات المؤسسة و أصولها مبوبة بشكل يبين نوعين من الأصول المتداولة وغير المتداولة.ويكون التبويب لهذه الأصول حسب صعوبة تحويل الأصل إلى النقدية ثم يليه الأصل الذي يكون أقل منه صعوبة وهكذا يتم ترتيب عناصر الأصول المتداولة والغير المتداولة بهذا الشكل.

الجانب الأيسر: يمثل خصوم المؤسسة و مطلوباتها والإلتزامات التي تكون عليها مبوبة بنفس الترتيب السابق حيث تبدأ بحقوق الملكية ثم القروض الطويلة الأجل و الإلتزامات المتداولة الأخرى.

2-1- الأصول :وتكون الأصول على نوعين: [3]

2-1-1- الأصول غير الجارية :وتتكون مما يلي:

التثبيتات المادية: وهي تلك الأصول التي تقتنيها المؤسسة بهدف مساهمتها في عمليات الإنتاج أو تقديم خدمة طويلة الأجل وعادة لا يتم اقتنائها لغرض إعادة بيعها مثل الأراضي والمباني والآلات التي تتصف بطول عمرها الإنتاجي يتوقع أن تحقق عوائد وعلى مدى سنوات متعددة القادمة منه.

التثبيتات المالية: وهي المبالغ المستثمرة في الأصول تتميز بطول فترة حيازتها كالاستثمار في المؤسسات القابضة والإستثمارات الأخرى التي عمرها أكثر من سنة و أيضا مثل سندات الخزان.

التثبيتات المعنوية: وهي تلك الأصول التي لا يمكن لمسها أو وزنها كما لا يمكن استخدامها لسداد إلتزامات المؤسسة.[4]

[1]- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 2007،ص68.

[2]- عليان الشريف،أحمد جعيدي، مبادئ المحاسبة المالية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن،2000، ص252 .

[3]- دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص74،75.

[4]- محمد بوتين، مرجع سابق ،ص36 .

2 2 2 -الأصول الجارية:هي تلك الأصول التي تكون قابليتها للتحويل إلى سيولة نقدية عالية خلال الدورة المالية للمؤسسة. وتتضمن العناصر الآتية: [1]

النقد: هو أكثر الأصول المتداولة سيولة و جاهزية لتلبية متطلبات عمليات التشغيل الجارية، ويشمل جميع الأرصدة النقدية للمؤسسة سواء أكان هذا الرصيد في الصندوق أو في البنك.

الإستثمارات القصيرة الأجل : هي المبالغ المستثمرة في الأوراق المالية التي تتميز بقابليتها للبيع الفوري كالأسهم والسندات قصيرة الأجل.

الذمم المدينة: وتشمل أرصدة المدينون وأوراق القبض التي تستحق للمؤسسة بفترة أقل من سنة وهناك حسابين يرتبطان به مخصص الديون المشكوك فيهم ومخصص الخصم المسموح به.

المخزون :هو يتضمن المواد الأولية والبضاعة تحت الصنع وبضاعة تامة الصنع ومخزون من قطع الغيار.

المصروفات المدفوعة مقدما :يتم في بعض الحالات دفع قيمة البضاعة او خدمة المتوقع استنفاذها خلال السنة مقدما قبل الحصول عليها مثل إيجار مدفوع مسبقا أو قسط التامين .

2-2- الخصوم: وتتكون الخصوم مما يلي: [2]

2 2 1 -الخصوم غير الجارية : وهي الإلتزامات طويلة الأجل وواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة مالية أو دورة تشغيلية واحدة وتشمل ما يلي :القروض طويلة الأجل والديون المستحقة واستئجار عقارات طويلة الأجل وكلفة الصيانة والتصليح...الخ.

2 2 2 -الخصوم الجارية :"التضحيات بمنافع الاقتصادية محتمل حدوثها في المستقبل للوفاء بإلتزامات المؤسسة الجارية الناتجة عن عمليات سابقة،وتتمثل هذه التضحيات في نقل أصول المؤسسة أو تقديم خدمات للغير في المستقبل من بين حسابات الدائنين ،أوراق الدفع ،الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل،توزيعات الأرباح المستحقة، تأمينات مقدمة من العملاء، المصروفات المستحقة وضريبة المبيعات[3]...الخ.

---

[1]– عليان الشريف، فائق شفير،مبادئ المحاسبة المالية، ج2 ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن، 2000، ص235.

[2]– مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين ممد سلامه ،أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013، ص ص 60،61.

[3]– دريد كامل شبيب، مرجع سابق، ص 76.

2 2 3 -حقوق الملكية: حقوق الملكية هي الحصة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح التزاماتها.[1]

1 - تبويب الميزانية: وقد جرت العادة على تبويب قائمة المركز المالي وفق أسس هي:[2]

حسب صعوبة تحويلها إلى نقدية : حيث يتم البدء في جانب الأصول بالأصول الثابتة غير الملموسة كشهرة محل ثم الأصول الثابتة كالأراضي ثم الأصول المتداولة كالبضاعة فالمدينين فالأوراق المالية.

أما في جانب الخصوم فتظهر حقوق الملكية في البداية يليها الخصوم طويلة الأجل ثم الخصوم قصيرة الأجل.

حسب سهولة تحويلها إلى نقدية يتم البدء في جانب الأصول بالأصول المتداولة وكالنقدية يليها الأصول الثابتة الملموسة فالأصول الثابتة غبر الملموسة. أما في جانب الخصوم وحقوق الملكية فيتم البدء من الخصوم قصيرة الأجل ثم الخصوم طويلة الأجل ثم حقوق الملكية.

على شكل تقرير: يميل اتجاه الحديث في المحاسبة إلى عرض الميزانية في صورة تقرير حيث يتم البدء بالأصول المتداولة فالأصول الثابتة ثم المطلوبات المتداولة فالمطلوبات طويلة اجل و أخيرا حقوق الملكية. [3] (انظر ملحق رقم 1 و2).

2 -ميزات الميزانية:[4]

- الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة.
- التعرف على الهيكل التمويلي اللازمة لتمويل الإستخدامات.
- توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.

3 -نقاط الضعف في الميزانية : تكمن فيما يلي:

- تعد قائمة المركز المالي على أساس القيم التاريخية لعناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية فإنها بشكلها الحالي لا تعبر عن القيمة الحالية لعناصر الميزانية.[5]

---

[1]– سالمي محمد الدنبوري، مرجع سابق،،ص36.

[2]– عبد الناصر إبراهيم النور، وليد زكرياء صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن،2005 ،ص279.

[3]– عبد الناصر ابراهيم النور، وليد زكرياء صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، مرجع سابق،ص 280.

[4]– عبد الناصر محمد سيد درويش ،مبادئ المحاسبة المالية 2(التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن، 2010، ص334.

[5]– محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (استثمار تمويل تحليل اسواق مالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2008، ص74.

- يتدخل عنصر التقدير في تحديد قيم بعض عناصر الأصول،ومثال ذلك صافي المدينين الذي يتأثر بالديون المشكوك فيهم والتي تتأثر بالتقدير الشخصي وكذلك احتساب وهناك عناصر أخرى تؤثر في مجملها على الموضوعية المطلوبة لجعل عناصر الميزانية معبرة حقا عن الواقع .
- تقتضي بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عدم إظهار بعض الموجودات لصعوبة تقييمها أو قياسها،وبالإضافة الى عدم تقييم العنصر البشري المتميز في المؤسسة مثل وجود مدير مالي جيد.
- أن القائمة لا تعكس صورة الحقيقية لجميع الأحداث المؤسسة، حيث تتم خلال السنة عمليات إقتراض وسداد لهذه القروض وعمليات إقتناء لبعض أصول وعمليات تنتهي هذه الأصول قبل إعدادها ولا تظهر فيه.
- هناك فرق عملي بين القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة لتصل قيمتها للصفر بينما تكون طاقته الإنتاجية عالية ولا تزال مساهمتها في العملية الإنتاجية مقبولة.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

1- تعريف جدول حسابات النتائج: "يعكس هذا الجدول كل من الإيرادات والعوائد وكذلك النفقات المؤسسة و أرباحها وخسائرها المتحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن.وغالبا ما تكون هذه المدة سنة واحدة وأحيانا تصبح هذه المدة نصف سنة بل بعضها ينشر القوائم المالية على أساس ربع سنوي استجابة للقوانين والتشريعات الحكومية."[1]

2- مكونات جدول حسابات النتائج: تمثل مكونات جدول حسابات النتائج فيما يلي:[2]

الإيرادات :يعرف بأنه" الزيادة الإجمالية في الأصول أو النقص الإجمالي في الخصوم أو كليهما معا الناتجة عن العمليات الإرادية للمؤسسة و التي تؤثر في حقوق أصحاب المؤسسة و بما يتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة." ونتيجة لذلك فإن الإيراد من الناحية المحاسبية يتمثل في : بيع السلع، تقديم الخدمات السماح للغير باستخدام موارد المؤسسة مثل الإيجار و الفوائد وبيع الأصول الثابتة ...الخ.

[1]- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية ، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012، ص66.

[2]- جمعة خليفة الحاسي ، سالم محمد بن غريبة ، محمد مفتاح بيت المال، المحاسبة المتوسطة،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ، بيروت ، 1996، ص ص74-76.

المصاريف: يعرف بأنه "تكلفة استعمال أو استهلاك السلع و الخدمات في سبيل الحصول على الإيراد." كما يعرف المصروف بأنه" النقص الإجمالي في الأصول أو الزيادة الإجمالية في الخصوم أو كلاهما معا الناتجة عن العمليات الإرادية للمؤسسة,التي تؤثر في الحقوق أصحاب المؤسسة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها."

4 إعداد جدول حسابات النتائج: هناك طريقتان في إعداد وعرض جدول حسابات النتائج وهما:

1 -**جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** أبرز ما تتميز هذا الجدول هو البساطة في العرض وسهولة فهمه، حيث يتم إعدادها عن طرح إجمالي المصروفات مرة واحدة من إجمالي الإيرادات ليظهر صافي الدخل للفترة. [1]

ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية[2]:

النتيجة العملياتية: وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع.

النتيجة المالية:ويتم حسابها عن طريق طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية.

النتيجة الجارية قبل الضرائب: ويتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة" العادية "المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

النتيجة الاستثنائية:هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية .ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة.

-**النتيجة الصافية للسنة المالية:** وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية.

[1]– كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009 ،ص66.

[2]– لزعر محمد سامي،التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير غير منشورة ، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2011–2012، ص ص47–50.

2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة : ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف التي تقع على عاتق الوظائف المؤسسة دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية.[1]

-حساب النتيجة العملياتية: وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري. ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات العملياتية الأخرى واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الادارية والأعباء العملياتية الأخرى.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الاجمالي + المنتوجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية -الأعباء الإدارية – الأعباء العملياتية الأخرى.

يمثل الهامش الربح الإجمالي: وهو ينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال. (أنظر ملحق رقم 3و4)

2 مميزات جدول حسابات النتائج: ويتميز بما يلي :[2]

- التعرف على نتيجة الأعمال عن الفترة المالية المنتهية من ربح أو خسارة، وتحديد القدرة المؤسسة على الكسب.
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح من ناحية،و قدرتها على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل، وأعباء الديون طويلة الأجل من ناحية أخرى .
- تحديد الربح الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة على الدخل وصافي الدخل بعد الضريبة للإستفادة منها في أغراض التحليل المالي.
- توفير معلومات مفيدة للتعرف على صافي المبيعات وصافي المشتريات وتكلفة البضاعة المباعة وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع وغيرها.

3- أوجه قصور ومحددات جدول حسابات النتائج: يعيبه بعض أوجه القصور بسبب أنها تعكس إفتراضات محاسبية وتقديرات واجتهادات شخصية تدخل في قياس الدخل، وتتمثل بعضها فيما يلي[3]:

- هناك بنود إيرادات لا تدرج في هذه القائمة، بسبب عدم التمكن من قياسها.

[1]- لزعر محمد سامي ،مرجع سابق، ص52 .

[2]- عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص330 .

[3]- صلاح الدين مصطفى الحداش، وليد زكرياء صيام، أصول المحاسبة المالية، ،ط2،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 1998، ص326 .

– تتأثر أرقام الدخل بالطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة.

– تتأثر بعض مكونات الدخل بأساليب تحكمية واجتهادات شخصية وتقديرات تختلف نتائجها باختلاف أراء من يقومون بقياس بنود الإيرادات والمصروفات ومستوى التحفظ الذي يبدونه.

– تقيس قائمة الدخل نتائج أنشطة المؤسسة عن فترة مالية ماضية، والتي لا تعد ملائمة لاتخاذ القرارات بصفتها بيانات تاريخية، في حين أن القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي هي الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات المستقبلية.

– لا تعبر قائمة الدخل عن مدى جودة الأرباح التي تفصح عنها بسبب ان بعض بنودها لا تتمثل في تدفقات نقدية حقيقية.

– يتأثر صافي الدخل المفصح عنه برغبات الإدارة في إدارة الأرباح.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة

1 **تعريف جدول سيولة الخزينة:** وهي عبارة "عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في مؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى تصوير لمجموع

المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة." [1]

3 **الأهداف جدول سيولة الخزينة:** إن الغرض الرئيسي من القائمة هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة خلال فترة معينة،ومن الأهداف الثانوية لها توفير معلومات على أساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة. وتتمثل أهدافها في :[2]

- الحكم على قدرة المؤسسة على توليد صافي التدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها، قدرتها على سداد التوزيعات المعلنة وحاجتها للتمويل.
- الحكم على سبب وجود فارق بين صافي الدخل من ناحية والمتحصلات والمدفوعات النقدي المتعلقة به من ناحية أخرى.

[1] – مؤيد عبد الرحمان الدوري ،حسين محمد سلامه، مرجع سابق، ص66 .

[2] دونالد كسو، جيري وينجانت ترجمة :أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة ، ج2،ط2،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية، 1999، ص1226.

- الحكم على أثر الصفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال الفترة على مركز المالي للمؤسسة.

1 –أنواع التدفقات النقدية :تكمن أنواع التدفقات النقدية فيما يلي: [1]

التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل:

تتضمن أنشطة التشغيل حيازة وبيع المنتجات في سياق الاعمال العادية،تتمثل أنواع النموذجية من البنود المذكورة في هذه القائمة النقدية، كالتدفقات النقدية داخلة من المبيعات للعملاء وتحصيل النقدية من مبيعات السابقة التي تم سدادها بالأجل إلى جانب الفوائد والأرباح المستلمة. و تتمثل التدفقات النقدية الخارجة الناجمة من أنشطة التشغيل في عمليات شراء البضائع المعدة للبيع أو عمليات شراء المواد معدة لتصنيع المنتجات، والمدفوعات لقاء النفقات التشغيل والفائدة على الديون والمدفوعات لقاء الخدمات والمدفوعات المستحقة للضرائب.

التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار:

تتضمن التدفقات النقدية الناجمة عن أنشطة الاستثمار التدفقات النقدية الداخلة من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات وبيع الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسات الأخرى وإستلام مدفوعات القروض .وتتضمن التدفقات النقدية الخارجة عمليات الشراء للممتلكات والمصانع والمعدات وعمليات شراء الأوراق المالية وجعل القروض كإستثمارات.ومن محتمل أن تصنف القروض المتصلة بشكل مباشر ببيع المنتجات أو خدمات كأنشطة تشغيل .وتصنف أيضا الفائدة على القروض المدرجة كنشاط استثمار كتدفقات نقدية ناجمة عن أنشطة التشغيل .

التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل:

تتضمن التدفقات النقدية الناجمة عن أنشطة تشغيل التمويل التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأسهم أو من إصدار سندات، وتتضمن أيضا إسهامات المالكين والاقتراض من البنوك على أساس طويل الأجل. وتتضمن التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التمويل الأوراق النقدية والسندات والمدفوعات النقدية لإعادة شراء الأسهم (أسهم الخزانة وتسديد الأرباح).

[1]– نظال محمود الرحمي ،المحاسبة الإدارية ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،الأردن، 2013 ، ص ص360،361.

2 -أهمية جدول سيولة الخزينة :[1]

- تقييم قدرة المؤسسة على تدفقات نقدية في المستقبل تخدم أغراض إعداد الموازنات بأنواعها التشغيلية والرأسمالية.
- تقييم ربحية المؤسسة،إذ أن المعلومات التي تعكسها هذه القائمة أكثر مصداقية من تلك التي تعكسها قائمة الدخل إذ توفر مؤشرات جيدة حول نوعية أو جودة أرباح المؤسسة.
- تقييم كل من مرونة المالية للمؤسسة،ودرجة سيولتها أي بعبارة تقييم مدى مقدرة المؤسسة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف غير المتوقعة التي ستواجهها في المستقبل، وطول مدة الزمنية اللازمة لتحويل أصولها إلى النقدية والتي تعتبر دالة لمقدرة المؤسسة على خلق النقد.
- ان أبرز ما تقدمه هذه القائمة من معلومات التي تتعلق بعمليات التمويل والاستثمار.

3 -إعداد جدول سيولة الخزينة: إن المعلومات المطلوبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تأتي من ثلاث مصادر: [2]

- **الميزانيات المقارنة** :أن المعلومات الموجودة بالميزانية توضح مقدار التغيرات في الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين من بداية الى نهاية الفترة.
- **جدول حسابات النتائج عن الفترة الحالية:** أن المعلومات الموجودة في هذه القائمة تساعد على تحديد مبلغ التدفقات النقدية الناتجة أو المستخدمة بواسطة العمليات اثناء الفترة .
- **معلومات إضافية** :أن هذه المعلومات الإضافية تشمل بيانات عن عمليات تكون مطلوبة لتحديد التدفقات النقدية الناتجة أو مستخدمة أثناء الفترة.

4 -نماذج جدول سيولة الخزينة: [3]

جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة :ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج، حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط ، ويتم الإفصاح إما من خلال السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي :

---

[1]– محمد مطر ،مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ،مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع،مصر، 2007، ص484 .

[2]– مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ،2009، ص576.

[3]– لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص58 .

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية.
- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الإهتلاك، المؤونات، و خسائر القيمة،
- البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة: وتنشأ إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية، وتضم هذه البنود ما يلي:

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية
- البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية ، وباقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

ويتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطةوهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها .حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها. (أنظر ملحق رقم 5و6)

5 **دور جدول سيولة الخزينة في التغلب على نقاط ضعف في القوائم المالية :** يمكن التغلب على بعض نقاط الضعف الواردة في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي من خلال تصوير قائمة التدفق النقدي ويتمثل في[1]:

- تحديد العناصر المصروفات غير النقدية وبشكل خاص الاستهلاك و الإطفاء لكافة أصول المؤسسة.
- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة وخلال السنة المالية،خلافا لما تظهره قائمتين واللتان يظهران الأرصدة فقط لهذه النشاطات .إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها وتوزيع بنود التدفقات النقدية المترابطة، وهو ما لا يمكن إظهارها في القائمتين، وذلك من خلال أنه يظهر رصيد المدينين في قائمة المركز المالي وكذلك يظهر رصيد المبيعات في قائمة الدخل ولكن من خلال قائمة التدفق النقدي يتم اظهار بند المبيعات الإجمالية والنقدية المتحصلة من المبيعات.

[1]– محمد سعيد عبد الهادي،الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل ،التحليل المالي ، الأسواق المالية الدولية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008، ص ص81،82.

المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية

1 جدول تغير الأموال الخاصة

1 1 تعريف: "وهي قائمة تبين التغيرات التي طرأت على حقوق أصحاب المؤسسة خلال مدة زمنية معينة الربح والإضافات لرأسمال حيث يزداد رأسمالها، ويقل بمقدار الخسائر والمسحوبات والتخفيضات لرأسمال حيث تبين صافي حقوق الملكية في نهاية الفترة"[1].

1 2 مزايا جدول تغير الأموال الخاصة : وتكمن من مزايا هذا الجدول فيما يلي[2]:

- التعرف مقدار حقوق الملكية وبنودها و أي تفصيلات أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة.

1 3 الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة جدول تغير الأموال الخاصة:وتتمثل فيما يلي :[3]

- تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة.
- تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة .
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، و المتمثلة في التعاقدات مع المساهمين و هي:
- تغييرات رأس المال الاجتماعي المحررمن خلال ما يلي:

- زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم .
- تحويل الالتزامات لأسهم.

- علاوات الإصدار، الإدماج و المساهمات.

- علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي، أو عن تحويل الالتزامات.
- بان تكاليف التعاقد الخاصة بالأموال الخاصة يجب إنقاصها من الأموال الخاصة ،إذا كانت هذه المصروفات مرتبطة مباشرة بالتعاقد و إذا كان بالإمكان تفاديها بدون هذا التعاقد. هذه المصروفات تحمل لعلاوة الإصدار، بينما تكاليف التعاقد تحمل على الأموال الخاصة.

---

[1]– مصطفى يوسف كافي ،مبادئ المحاسبة المالية (الأصول العلمية والعملية) ،ج 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص392.

[2]– شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008–2009، ص56.

[3]– محمد بوتين، مرجع سابق،ص84.

1 4 -إعداد جدول تغير الأموال الخاصة: من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على بنود التاليين :

رأسمال المؤسسة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتيجة.تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:[1]

التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:تقوم بعض المؤسسات بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية، أما فيما يخص تغييرات الطرق المحاسبية تتمثل في تغييرات المبادئ، والأسس، و الاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية. ولا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية، ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات: لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات،والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة،تحت حساب الخاص بإعادة التقييم، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.

النتيجة الصافية:بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافي لحسابات النتائج .وتكون موجبة إذا كان صافي ربح و سالبة إذا كانت خسارة.

المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة : وتشمل ما يلي:

- **زيادة رأس المال:** من خلال إصدار أسهم جديدة وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال و قد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود علاوة إصدار.
- **الحصص المدفوعة** : وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات و النتائج، لأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. (أنظر ملحق رقم6و7)

[1]- لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص61.

2- الملحق الكشوف المالية:

1. **تعريف الملحق الكشوف المالية:** وتشمل القوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية أصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية.[1]

وتظهر ما يلي:

- توضيح البنود التي لم ترد في الميزانية وقائمة الدخل مثل ذكر معلومات تفصيلية عن الأصول غير المتداولة كنسب اهتلاكها و أعمارها و الإضافات إليها او العكس.
- الإفصاح عن المخاطر وظروف عدم التأكد التي تؤثر على المؤسسة.
- توضيح أي موارد أو إلتزامات لم يتم الاعتراف بها في الميزانية، مثل الأحداث غير المعدلة اللاحقة لإعداد الميزانية والإلتزامات الطارئة والأصول الطارئة وغير ذلك.
- توضيح خطط المؤسسة وخاصة ما يتعلق بالتوسعات والمؤسسة الزميلة، وتفصيلات في الأوراق المالية أو الاستثمارات في المؤسسات الزميلة وأسماء هذه المؤسسات وعناوينها ونشاطاتها .
- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى ككونها مؤسسة تابعة أو قابضة أو زميلة للأخرى.
- الإفصاح عن الشكل القانوني للمؤسسة ومقرها الرئيسي،جنسيتها،اسم المؤسسة ووصف لطبيعة أنشطة المؤسسة الرئيسية. [2]

2. **الملاحظات الهامشية** : يتم استعمال الملاحظات الهامشية للتوضيح أو تفسير أو اضافة المعلومات أقل أهمية ومتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية. ويمكن أن تحتوي الملاحظات على معلومات كمية أو وصفية.وبشكل عام يمكن ان تستخدم الملاحظات في الإفصاح عن :[3]

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة الإفصاح عن الحقوق والالتزامات.
- الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة.

[1]- محمد المبروك أبو زيد ،المحاسبة الدولية (انعكاساتها على الدول العربية)،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ،2005، ص ص 584،585

[2]- عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص50.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص584.

خلاصة الفصل:

ومن أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة من خلال إنضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت الجزائر ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات

اقتصادية، والتي مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

تعد القوائم المالية من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة,إذ إنها تساعد المؤسسة في استخراج المعلومة المحاسبية التي تسعدها في تحقيق لأهدافها المسطرة. من خلال تقديمها لها المعلومات ذات المصداقية ، ومن ناحية اخرى تعطي معلومات مالية عن المؤسسة لكل فئات المجتمع وتلك المعلومات تتخذ أحد أهم بنود تقييم أداء المؤسسة، لذا فإن أسس إعداد تلك القوائم يحظى بأهمية قصوى لاختلاف النتائج باختلاف الأسس المتبعة فتجاهل أثر النتائج على القوائم يجعل الأرقام الواردة في تلك القوائم مضللة مما يلحق الضرر بمستخدميها على اختلاف فئاتهم.

الفصل الثاني:

القوائم المالية ودورها

في إتخاذ القرار

تمهيـــد:

لقد استطاعت بعض المؤسسات الحفاظ على مكانتها في السوق رغم كل الصعوبات التي واجهتها، ولم تقتصر على ذلك بل طورت من نشاطها وفتحت أسواق جديدة وتوجهت نحو العالمية ، وهذا نتيجة كفاءة المدير أثناء قيامه بالإشراف والتوجيه لعملية إتخاذ القرار والتي يكون لها أثرها المباشر على حياة المؤسسة التي يقوم بالإشراف عليها سواء بالإيجاب أو السلب.

حيث تعتبر المعلومات المصدر الأساسي والأهم لأي قرار يتخذ بغض النظر عن نوع القرار الذي يتخذه سواء ماليا أو إداريا أو اقتصاديا...الخ. وعليه فإن على المؤسسة تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها بما يتناسب مع محيطها،باستخدام أدوات التحليل المالي واكتشافها لنقاط القوة والضعف للمؤسسة بما يساعد متخذي القرار.

المبحث الأول: ماهية عملية إتخاذ القرار

المبحث الثاني: مراحل وأساليب إتخاذ القرار

المبحث الثالث: التحليل المالي كأسلوب لإتخاذ القرار

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية إتخاذ القرار

تعتبر عملية إتخاذ القرارات هي جوهر العمل الإداري،حيث أن جميع العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة تحتاج إلى قرار لتنفيذ هذه الوظائف.

المطلب الأول :ماهية إتخاذ القرار

إن مضمون الجوهري للإدارة يكمن في إتخاذ القرار،فه ي لب الإدارة وصيرورتها إبتداءا بإقامة المؤسسة مرورا بالعمل الفعلي المنتج فيه وإنتهاء بتصريف المنتج النهائي، حيث أن معظم وقت المدير اليومي يتم إنفاقه في إتخاذ القرارات المختلفة .وأن نجاح المؤسسات يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة ورشد القرارات التي يتم إتخاذها.

1 -**تعريف القرار**: هناك عدة تعاريف للقرار منها :

التعريف الأول:"مشتق من الأصل الاتيني ويعني البت النهائي، والإرادة المحددة لمتخذ القرار بشأن ما يمكن ولا يمكن عمله للوصول في موقف معين إلى نتيجة محددة ونهائية."[1]

التعريف الثاني: ويقول هاريسون "أن القرار مرحلة في عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل إنجاز هدف معين".و يشير الكاتب روبنز إلى أن القرار"عبارة عن إختيار من بين بديلين أو أكثر."[2]

التعريف الثالث: "الإختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين."[3]

التعريف الرابع: " إختيار الأنسب وليس أمثل للبدائل المتاحة للقرار لإنجاز الهدف أو الأهداف الموجودة، أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب." [4]

الإستنتاج العام: أن القرار هو "عملية الفصل بين بديلين و أكثر الناتج عن عملية متكاملة و ممنهجة التي تؤدي إلى إختيار البديل الأفضل ثم القيام بتنفيذه ومتابعته."

---

[1]– عبد العزيز صالح بن حبتور، مبادئ الإدارة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ص231:.

[2]– فايز حسين، سيكولوجيا الإدارة العامة ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2008،ص176.

[3]– نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق دار الثقافة للنشر،عمان، 2007، ص21.

[4]– حسين بالعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2010، ص99.

2 -**عملية إتخاذ القرار** يمكن تعريفها كما يلي :

- **التعريف الأول:**هي"عملية إختيار البديل الملائم لتحقيق الأهداف من بين الوسائل الممكنة."[1]
- **التعريف الثاني:** هي"عملية إختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة،في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة".[2]
- **التعريف الثالث :** هي "عملية مفاضلة وبشكل واعي ومدرك بين مجموعة من البدائل أو حلول متاحة لمتخذ القرار واحد منها باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو أهداف التي يبتغيها متخذ القرار."[3]
- **التعريف الرابع:** هي "تحليل وتقييم لكافة المتغيرات المشتركة والتي تخضع بمجملها للتدقيق والتمحيص، بحيث يتم إدخالها وإخضاعها جميعا للقياس العلمي ومعادلات البحث العلمي والنظرية العلمية والأساليب الكمية الإحصائية للوصول إلى حل أو نتيجة، وأخيرا إلى إستنتاجات وتوصيات لوضع هذا الحل أو الحلول في مجال التطبيق العملي وحيز التنفيذ." [4]
- **التعريف الخامس :** هي "أن عملية إتخاذ القرارات تقوم على أساس على وجود بديلين أو أكثر، وأن المفاضلة بين هذه البدائل لإختيار أفضلها يتطلب ضرورة توفر مجموعة من المعايير الموضوعية التي يعتمد عليها متخذ القرار لإجراء هذه المفاضلة والإختيار."[5]

الإستنتاج العام : أن عملية إتخاذ القرار هي مجموعة من خطوات التي تتبعها المؤسسة لإختيار البديل الأفضل بعد المفاضلة بين البدائل من أجل الوصول إلى حل مشكلة موضوع القرار ثم تنفيذه وتقييمه.

3 - خصائص عملية إتخاذ القرار: ولإتخاذ القرار مجموعة من الخصائص يمكن حصرها في:[6]

---

[1]– منى عطية خزام خليل، الإدارة وإتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية،2009،ص95.

[2]– أحمد ماهر، إتخاذ القرار بين العلم و الإبتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008،ص78.

[3]– منعم زمزير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية (مدخل كمي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،1997، ص13 .

[4]– إسماعيل مناصرية، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة الماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2004، ص3.

[5]– فتحي احمد ذياب عواد، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص98.

[6]– عدنان عواد الشوابكة ،دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن ، 2011، ص ص 239، 240.

القابلية للترشيد: تفترض عملية إتخاذ القرارات بأنه ليس هناك إمكانية الوصول إلى ترشيد كامل للقرار،إنما يمكن الوصول إلى الحد من الترشيد وهذا للتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية وإجتماعية. كما تتأثر عملية إتخاذ القرارات بالعوامل السيكولوجية والنابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين والمساهمين في إتخاذها أو متأثرين بها.

بيئة القرار سواء عوامل داخلية أو خارجية الإمتداد في الماضي والمستقبل : تعتبر عملية إتخاذ القرار امتداد واستمرار للقرارات التي يتم إتخاذها، واستمرار لها في الحاضر والمستقبل ، بمعنى آخر لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق إتخاذها.

الإعتماد على جهود الجماعية المشتركة :أن تنوع الكبير للمشكلات التي تواجهها المؤسسات الحديثة على إختلاف أنواعها، يتطلب ضرورة مشاركة المعنيين وذوي الرأي والخبرة بحل تلك المشاكل سواء متأثرين بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

العمومية والشمول: تقوم عملية إتخاذ القرارات على أسس عامة بالنسبة لجميع المؤسسات سو اء كانت قرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات أو سواء كانت هذه المؤسسات تجارية أو صناعية أو خدماتية. كما أنها تتصف بالشمولية حيث يجب توفر القدرة على إتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى و الإشرافية.

4- عناصر عملية إتخاذ القرار:وتكمن عناصر عملية إتخاذ القرار فيما يلي:[1]

متخذ القرار: قد يكون فردا أو جماعة حسب الحالة، أيا كان متخذ القرار،فلديه السلطة الرسمية الممنوحة له بموجب القانون أو مفوضة له من جهة رسمية تمتلك هذه السلطة، والتي تعطيه الحق في إتخاذ القرار.

موضوع القرار: ويمثل المشكلة التي تستوجب من متخذ القرار تبني حل لها أو انحراف عن مستوى معين أو توقع منتظر.ولاشك أن المشاكل كثيرة جدا ومتنوعة لا حصر لها ومنها الخطير قد يؤدي إلى كارثة ومنها قليل الأهمية.

[1]- مصطفى يوسف كافي وآخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة (مبادئ الإدارة)، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص ص141-143.

المعلومات والبيانات: عندما يراد إتخاذ القرار حيال موضوع أو مشكلة ما،لابد من جمع معلومات والبيانات كافية لطبيعة المشكلة أو الموضوع و أبعادهما، وذلك لإعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنهما.فالمعلومات والبيانات مسألة حيوية يتوقف عليها نجاح القرار، والمؤسسات الحديثة اليوم لديها نظام متكامل للمعلومات يوفر لمتخذ القرار ما يشاء من معلومات بسرعة متناهية.

الأهداف والدوافع :القرار المتخذ إنما هو تعبير عن سلوك أو تصرف معين يراد القيام به من أجل تحقيق هدف أو غاية فالهدف هو تجسيد للحاجة . فتحقيق الهدف يعني حدوث عملية الإشباع،وبناءا عليه لا يتخذ قرارا إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف معين.وتتبع أهمية هدف القرار وقوة الدافع من وراء إتخاذه من مدى أهمية الهدف المراد تحقيقه من القرار المتخذ،وعليه يمكن القول أن الهدف يبرر إتخاذ القرار.

التنبؤ : هو شيء أساسي لمتخذ القرار، ذلك لأن معظم القرارات تتعامل مع متغيرات مستقبلية معظم اتجاهاتها مجهولة يجب التنبؤ بها وتقديرها، وتحديد انعكاساتها و تأثيرها على المؤسسة. فالتنبؤ يساعد متخذ القرار على معرفة ما سوف يحدث في المستقبل، ويساعد المدير في إدراك أبعاد المشاكل التي تواجهه أو أبعاد المشكلة التي يريد إتخاذ قرار حيالها ومعالجتها.

قيود إتخاذ القرار : يواجه متخذ القرار عددا من القيود البيئية، الداخلية والخارجية تكون أحد معوقات التي تكون أمامه عند إتخاذه للقرار.وهذه القيود عليه أن يحسن التعامل معها،وان يخفف من أثارها السلبية قدر الإمكان.

البدائل : وهي مجموعة الطرق أو حلول المتاحة التي يمكن الإعتماد عليها لبلوغ الأهداف المنشودة، ولهذه الغاية فإنه لابد من ترتيب هذه الحلول وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المعيار الذي يتم وضعه،وذلك تمهيدا لإختيار البديل الأقرب لمعيار الموضوع (إتخاذ القرار المناسب) أي البديل أو القرار الأفضل من بين البدائل أو القرارات المتاحة.[1]

5 -أهمية عملية إتخاذ القرار :

لا يمكن أداء نشاط معين ما لم يتخذ بصدده قرار، فاتخاذ قرارات هي أساس عمل المدير،والتي يمكن من خلالها إنجاز كل أنشطة المؤسسة وتحديد مستقبلها.وتكمن أهمية عملية إتخاذ القرار فيما يلي:[2]

[1]– فيصل محمود الشواورة ،مبادئ إدارة الأعمال (مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية)، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2013،ص ص93 ،94.

[2] – أحمد ماهر، الإدارة (المبادئ والمهارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص280– 282.

-يعتبر إتخاذ القرارات عملية مستمرة حيث يمارسه الإنسان طوال حياته وكذلك المؤسسة من خلال مجالات عملها كالإنتاج والتسويق والتنظيم.

- أداة المدير في عمله الذي يمارس عمله الإداري حيث يقرر ما يجب فعله؟ ومن يقوم به ؟ومتى يتم القيام به؟ إلى غير ذلك. وبالتالي فإن إرتفاع قدرات المدير في إتخاذ القرار يؤدي إلى إرتفاع مستوى أدائه الإداري.
- تحديد مستقبل المؤسسة من خلال القرارات الإستراتجية التي ترتبط بالمدى الطويل في المستقبل، مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها.
- إتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة: حيث إدارة الوظائف تحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بالجوانب المختلفة لهذه الوظائف. فوظيفة الإنتاج والتسويق والأفراد والتمويل وغيرها تحتوي داخلها على مجموعة من القرارات بواسطتها تقوم المؤسسة بإدارة الجوانب المختلفة لوظائف المؤسسة.
- جوهر العملية الإدارية حيث يعتبر أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة،لأن كل من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة .

المطلب الثاني: نظريات وعوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار

شهدت عملية إتخاذ القرار عدة صياغات تحليلية عبر الزمن، ولأن عملية إتخاذ القرار تتأثر بعوامل كثيرة داخل المؤسسة ومن أجل ذلك وضعت عدة قواعد يجب إتباعها لإتخاذ قرار رشيد.

1 -النماذج الأساسية لعملية إتخاذ القرار: شهدت عملية إتخاذ القرار عدة نماذج منها ما يلي:

النظرية التقليدية للقرار: افترضت هذه النظرية أن متخذ القرار يتصرف برشد فقراراته رشيدة.وقد عرف الرشد على أنه الإختيار الأفضل من الناحية الاقتصادية،وبهذا يكون القرار الإداري الرشيد هو الذي يؤدي إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية للمؤسسة.وفقد افترضت أيضا أن بحوزة متخذ القرار المعلومات التامة عن موقف الذي يتطلبه القرار،وعن كل البدائل الممكنة لحل المشكلة وتحقيق الهدف وعن كل النتائج المترتبة على بديل منها.[1]

[1]– خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة (مع التركيز على إدارة الأعمال)، ط4، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2004، ص113.

النظرية السلوكية للقرار: أن الإفتراضات التي بني عليها النموذج الرشيد نادرا ما تتحقق وتتوافر جميعها،إن لم يكن مستحيلا لأن الواقع عكس ذلك تماما. وأن كانت قرارات المدير بعيدة كثيرا عن الرشد الكامل، وهي محددة ومقيدة بالقدرات الذهنية المحدودة والقيم ومشاعر الفرد متخذ القرار و بالمتغيرات البيئية التي تقع خارج سيطرته، وقد أطلق على هذا الموقف أو الحالة "الرشد المحدود". حيث تضع في اعتبارها أن المؤسسات تعيش في بيئة مضطربة معقدة ومتنوعة جدا، حيث هنالك العديد من البدائل ونتائجها تبقى غير معروفة فان أي سلوك يسعى للرشد هو بطبيعته محدود.[1]

نظرية القرار الغير الرشيد :يطرح هذا النموذج فكرة مغايرة أساسها أن متخذ القرار هو في الغالب غير رشيد في قراراته،بل أنه قد يكون قد إتخذ القرار حتى قبل بلورة البدائل الممكنة .وفي حالات أخرى،قد يكون أ ولكل أول بديل متصور أمام متخذ القرار هو أفضلها،وقد يقدم متخذ القرار لاحقا القواعد والتبريرات التي يستند إليها في قراره.[2]

2 –**قواعد عامة لإتخاذ القرار:** نظرا لأهمية إتخاذ القرارات في حياة المؤسسة،فـإنه لابد و أن يتم ترشيدها باستنادها إلى عدد من القواعد أو مبادئ الأساسية التي يفترض العمل من خلالها حتى يكون القرار المتخذ أكثر فعالية ، وأهمها:[3]

القاعدة الأولى: إدراك أن إتخاذ قرار لا يهدف للوصول إلى إجابات أو حلول قاطعة ونهائية للمشكلات التي يتعلق بها،وإنما يهدف أساسا إلى اختيار أفضل البدائل المتاحة وأكثرها فعالية. فللقرار طالما يتعلق بعدة بدائل لا يمكن أن يكون قطعيا مئة بالمئة، وإذا وجدت أي مشكلة ولم يكن هناك سوى بديل واحد لها فإننا أمام قدر وليس قرار.

القاعدة الثانية: تحديد وتوضيح مدى الاستفادة التي سوف يتم تحصيلها بإتباع القرار الذي تم إتخاذه،وخاصة ما يتعلق بالفائدة المتصلة بالأفراد العاملين المطالبين بتطبيقه . وذلك على اعتبار أن حماس العاملين لتطبيق القرار وإنجاحه يتناسب طرديا مع درجة الفائدة المعقودة عليه.

القاعدة الثالثة: ضرورة إعطاء الوقت الكافي للتعرف على البدائل المتاحة وتقييمها وتطويرها قبل تقديمها لمرحلة الإختيار.إلا أنه لا يعني البطء في التصرف بحيث ينتهي الوقت الذي يفترض التصرف خلاله، حتى

[1]– حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات–العمليات الإدارية–وظائف المنظمة)،دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،ص ص91، 92.

[2]– خليل محمد حسن الشماع، مرجع سابق،ص114.

[3]– عبد المعطي عساف،مبادئ الإدارة العامة، دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن، 2013، ص ص 133، 134.

يفوت الأوان دون أن يتحرك متخذ القرار. كما لا يعني التسرع أو الإستعجال الذي لا يسمح بدارسة المشكلة المعنية دراسة وافية، والأصل هو إختيار الوقت الأمثل لإصدار القرار،هذا مع ملاحظة أن هناك بعض القرارات التي تفرض نفسها ويصير مطلوبا إتخاذها بسرعة كبيرة ،مما يستوجب تكثيف العمل من أجل إتخاذها بصورة أفضل مثل الزلازل.

القاعدة الرابعة: ضرورة إدراك أن القرار كالقنبلة إذا ألقيتها أصبحت قابلة للانفجار ويصعب استرجاعها أو سحبها، لذلك يجب توقع التام في القرار ونتائجه قبل إصداره حتى يكون القرار فعالا قدر الإمكان.

القاعدة الخامسة :تقوم عملية إتخاذ القرارات على عنصرين أساسيتين هما:

1. المعرفة ومصادرها: المعلومات والوقائع التي تتعلق بالمشكلة عمل القرار.

2. الحكمة ومصادرها: الخبرة والمهارة الشخصية لسلطة القرار.ولابد من الاستناد إلى هاذين العنصرين معا لتحقق الفعالية المأمولة.

القاعدة السادسة : أن ينظر لعملية إتخاذ القرارات كعملية متكاملة بدءا من أولى مراحلها المتمثلة في جمع المعلومات وانتهاء بتنفيذها ومتابعة التنفيذ وتقييم.

3 -**القيود والعوامل المؤثرة على إتخاذ القرار وحل المشكلات** : بالرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد ، فإتخاذ قرار واحد ومهما كانت بساطته أو انخفاض تكلفته يستلزم التفكير في عدد من العوامل بعضها سلوكي أو إنساني، والبعض الأخر بيئي وتنظيمي، بالإضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالتكلفة أو العوائد المتوقعة ويتأثر بعدة عوامل منها:[1]

أهداف المؤسسة :مما لاشك فيه أن أي قرار يتخذ وينفذ لابد و أن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المؤسسة أو الهيئة أو المجتمع المتخذ فيه القرار،فأهداف المؤسسة أو الهيئة مثال هي محور التوجيه الأساسي لكل العمليات بها، لذلك فان بؤرة الإهتمام في إتخاذ القرار إختيار أنسب الوسائل التي يبدو أنها سوف تحقق أهداف المؤسسة.

الثقافة السائدة في المجتمع : تعتبر ثقافة المجتمع وعلى الأخص نسق القيم من الأمور الهامة التي تتصل بعملية إتخاذ القرار، فالمؤسسة لا تقوم من فراغ و إنما تباشر نشاطها في مجتمع .ومن ثم فلابد من مراعاة الأمور الأجتماعية والثقافية للمجتمع لإتخاذ القرار

[1]– فايز حسين، مرجع سابق، ، ص ص180، 181.

الواقع ومكوناته من الحقائق والمعلومات المتاحة : لا يكفي المحتوى ألقيمي أو المحتوى الأخلاقي بل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الحقيقة والواقع و ما ترجحه من وسيلة أو بديل على بديل أخر.

العوامل الإنسانية: تأثر في عملية إتخاذ القرارات من كون عملية الإختيار بين البدائل المتاحة أمام المدير متخذ القرار هي نتاج تفاعل إنساني،تتفاعل فيه عدة عوامل منطقية وغير منطقية، موضوعية وشخصية، وهي تختلف بذلك عن باقي التصرفات الإنسانية، فإلى جانب العوامل الموضوعية التي تؤثر في التحليل والتقييم والإختيار،يوجد عوامل غير موضوعية أو إنسانية مثل المدير متأثر في عملية إختيار بين البدائل ويترتب عليها نتائج تنعكس على رشد القرار وسلامته. فالمدير متخذ القرار مثلا إنسان قبل كل شيء،وهو عضو في المجتمع يتأثر بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف، وكلها تنعكس على سلوكه.[1]

4 -**قائمة إرشادية لتحسين عملية إتخاذ القرار:** إن قائمة إرشادية لإتخاذ قرارات أكثر فاعلية تشتمل على مايلي :[2]

ترتيب الحقائق :أن إتخاذ القرار الفعال أمر يعتمد على الحقائق (ليس على أراء الشخصية أو الإجتهادات الفردية)، تلك الحقائق المتعلقة بصلب المشكلة، ما هي البدائل وسلبيتها وإيجابياتها. وأكثر المدرين براعة ومهارة وخبرة يعلمون بسرعة أنه عندما تكون مشكلة معقدة أو مستعصية الحل،فلابد أن هناك نقصا في الحقائق، ومن ثم يقومون بإعادتها مرة أخرى طلبا لمزيد من البيانات. ولكنه لا يسيء استخدام فكرة جمع الحقائق،فبعض الأشخاص يستمرون في طلب النصح والحقائق لدرجة أنهم يصبحون غير قادرين على إتخاذ القرار إطلاقا.

التأكد من سلامة التوقيت: أن سلوك أغلب الناس يكون متأثرا بأمزجتهم التي يمرون بها. فالفرد عندما تهبط معنوياته فإن تصرفاته تكون عدوانية.أما حين تكون أمزجتهم جيدة فإن سلوكياتهم تتأرجح نحو التسامح والتوازن، فالأفراد يكونون متساهلين عندما يكونوا معتدلي المزاج ويكونون قاسين عندما يشعرون بالضيق.ولذا فان الإرشاد الثالث هنا هو أن يأخذ المدير في حسبانه (الحرارة العاطفية) قبل إتخاذ القرار.فلو كانت الحرارة غير سليمة فإن من الضروري أن يؤجل المدير قراراته لوقت أخر.

عدم التركيز الزائد على نهاية القرار:أن القليل جدا من القرارات هي التي لها صفة الأبدية،ولكن هناك الكثير من العطاء في أغلب القرارات بأكثر مما ندرك. ومن ثم فإنه ينبغي للمدرين عدم التركيز على نهاية القرار.

---

[1]– خليل محمد العزاوي، إدارة إتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،الأردن،2006 ، ص ص195، 196.

[2]– بشير عباس العلاق ،الإدارة (مبادئ، وظائف، تطبيقات)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، بدون سنة النشر، ص ص98،101.

المناقشة: من المفيد أن تتم مناقشة القرارات ذات الأهمية مع الآخرين. فجزء من السبب هو أن أراء الآخرين قد توضح لنا جوانب من المشكلة ربما تكون غائبة عنا أو ليست محط إهتمامنا.وإن مناقشة الأمور تساعد أيضا في توضيح أفكار ومشاعر المدير الشخصية.

أعرف نفسك:أن أكثر المديرين فعالية هم الذين يفهمون بوضوح من يكونون،وأن تصرفاتهم تكون مستقرة ثابتة ومتوقعة. وعند إتخاذهم للقرارات فإنهم لا يحاربون أولا من يكونون في هذا اليوم، ولا تتغير قراراتهم من يوم إلى آخر تبعا لتغير أمزجتهم.ولهذا فإن على المديرين الفاعلين أن يعرفوا أنفسهم وأمزجتهم كي يضعوا قرارات مستقرة وفعالة.

المطلب الثالث: أنماط إتخاذ القرار.

هناك العديد من أنماط إتخاذ القرار،وهي تختلف فيما بينها في درجة تأثير أفراد الجماعة على إتخاذ القرار النهائي فليس فقط تتخذ القرارات بواسطة الأفراد فقط وإنما أيضا بواسطة الجماعات.

1- القرار الفردي: يقوم المدير بمفرده بإتخاذ القرارات دون مشاركة أحد من مرؤوسيه في أي مرحلة من مراحل عملية إتخاذ القرار، أي سواء ما يختص بجمع المعلومات أو تحليل المشكلة وتحديد الأهداف... الخ. وقد يكون لهذا التصرف أسبابه ومن بين الأسباب إنخفاض كفاءة المرؤوسين أو عدم وجود ثقة بين الرئيس والمرؤوسين، أو عدم وجود ثقة متبادلة بين الرئيس والمرؤوسين، أو عدم وجود وقت كافي للمناقشة أو الحوار بشأن القرار الذي يتم إتخاذه.

وبالرغم من وجود هذه الأسباب تبني هذا التصرف أو السياسة في إتخاذ القرارات، إلا هناك فقدان في القرارات التي تتخذ على هذا النحو لعنصر الرأي أو المعلومة قد يؤدي إلى إفتقارها لحماس القائمين بالتنفيذ أو الدقة والموضوعية .كما أن المغالاة في إتباع هذه السياسة لا يساعد على خلق جيل أو صف ثاني من الإداريين في المستقبل.[1]

[1]- عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة منظمات الأعمال(الوظائف والممارسات الإدارية)، الدار الجامعية، مصر، 2006،ص79.

2- المشاركة في إتخاذ القرارات : هو "التعاون بين كل من الرؤساء والمرؤوسين بالمؤسسة لمناقشة مشكلات الإدارة وذلك بهدف وضع حلول الملائمة لها وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة. " [1] وقد ثبت أن المشاركة تؤدي إلى إنتاجية أعلى والمزيد من الرضا الوظيفي و تعزيز الشعور بالإنتماء للمؤسسة.

ومن خلال التحديات الكبيرة التي تواجهها المؤسسات في العصر الحاضر قد أدت إلى زيادة الأصوات الداعية إلى المزيد من المشاركة في إتخاذ القرارات من أجل التوصل إلى قرارات أفضل ومن ناحية أخرى. فإن موجبات العاملين المتعلمين الذين يلتحقون بالمؤسسات المختلفة، يتوقعون أن يسمح لهم بالمشاركة في التأثير على القرارات المتعلقة بأعمالهم.كما أنه أصبح ينظر إلى المشاركة على أنها مسالة أخلاقية،إذ أن عدم مشاركة رأي الآخرين،تؤدي إلى إلحاق الأضرار جسمانية ونفسية بالعاملين على مدى البعيد.[2]

2-1- مزايا المشاركة في إتخاذ القرارات: وتتمثل إيجابيات المشاركة في إتخاذ القرارات في :[3]

- تساعد على تحسين نوعية القرار،وجعل القرار المتخذ أكثر ثباتا وقبولا لدى العاملين،فيعملون على تنفيذه بحماس شديد ورغبة صادقة .
- تؤدي إلى الثقة المتبادلة بين المدير وبين الأفراد المؤسسة.
- تساعد في رفع الروح المعنوية للأفراد.
- إشراك العاملين في الموضوعات التي تدخل في نطاق عملهم،والتي يملكون قدرات ومهارات فيها.
- تهيئة المناخ الصالح والملائم من الصراحة والتفاهم، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة حتى يتمكن الأفراد من دراستها وتحليلها وتحديد البدائل على أساسها.
- إعطاء الفرصة المناسبة لعملية المشاركة، مثل الأخذ بالآراء التي يدلي بها الأفراد إذا كانت ملائمة وذات فائدة عملية وتترتب على تطبيقها نتائج ايجابية تنعكس على فعالية ورشد القرار الذي يتم إتخاذه عن طريق المشاركة.

2-2- سلبيات المشاركة في إتخاذ القرار: فتكمن سلبياتها فيما يلي:[4]

- المشاركة تحتاج لوقت طويل وخاصة إذا كانت شاملة،لذا نحتاج إليها في وقت الأزمات والطوارئ

---

[1]- فتحي احمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص113.

[2]- حسين حريم، مرجع سابق ، ص ص95،96.

[3]- عادل ثابت ،سيكولوجيا الإدارة المعاصرة ،دار مساهمة للنشر والتوزيع،الأردن،2008 ،ص ص 62،63.

[4]- عبد معطي عساف، مرجع سابق، ص139.

- قد تؤدي المشاركة إلى قرارات توفيقية ضعيفة.
- قد تعطي المشاركة انطباعا بأن الرؤساء يشاركون لأنهم لا يستطيعون حل المشكلات أو مواجهتها أكثر من رغبتهم في المشاركة.
- يتوقف النجاح في المشاركة على قدرة إدارة عملية المشاركة و إدارة الإجتماعات.

3- **القرار الجماعي:** تقع مسؤولية إتخاذ القرار على فرد واحد في العادة،حتى أنه في حالة القرار بالمشاركة فإن المرؤوسين أو متخصصين يبدون الرأي ويناقشون ولكن المدير المسؤول هو من يتخذ القرار. أما القرار الجماعي فإن المدير المسؤول يتنازل عن حقه أو يفوض الأمر كلية إلى مجموعة كاملة، أو أن يسند الأمر إلى وحدات عمل مستقلة أو لجان دائمة أو مؤقتة لإتخاذ القرار، وبهذا تقوم المجموعة بكاملها بتحديد المشكلة ومناقشتها والتوصل إلى البدائل الحلول وإتخاذ القرار.[1]

3-1- ايجابيات القرارات بالجماعات: وتتمثل إيجابيات القرارات بالجماعات في إتخاذ القرارات في: [2]

- تنوع المعلومات لدى أعضاء الفريق يسمح بإتخاذ القرار الأفضل.
- يلقى القرار التأييد الكبير عند تنفيذه.
- تعزيز الإتصالات والتشاور والنقاش بين جماعة العمل.
- تنمية روح التعاون والعمل الجماعي.
- رفع روح المعنوية والإنتماء للعمل والمؤسسة.

3-2- سلبيات القرار الجماعي: وتتمثل سلبيات القرار الجماعي في إتخاذ القرارات في: [3]

- هناك صعوبة في تنفيذ أي نوع من السياسات ،الخطوات والأوراق.
- هناك ميل لإتخاذ قرار في موقف معين عن عمد إلا أنه ليس سريع عادة بناء جماعة يتطلب من أعضائه أن يستمعوا إلى بعضهم البعض قبل اتخاذ القرار.
- الجماعات عادة تميل إلى التصرف والتجاوب بدلا من المبادرة والمناصرة.

4- الإستشارة : يعتمد إتخاذ القرار هنا على قيام متخذ القرار بأخذ رأي جهة استشارية،تقدم له النصح والمشورة للوصول إلى القرار المناسب. وهذا القرار في الواقع هو نمط قرار فردي مع تعديل قائم على

[1]- احمد ماهر ،مرجع سابق، ص148.

[2]- مصطفى يوسف الكافي، مرجع سابق، ص155.

[3]- خليل محمد العزاوي، مرجع سابق، ص ص75،76.

أساس التشاور مع أصحاب الخبرة والمعرفة،لكن سلطة إتخاذ القرار في النهاية تبقى في يد متخذ القرار الأصلي أو صاحب سلطة إتخاذ القرار.[1]

المبحث الثاني :مراحل و أساليب عملية إتخاذ القرار

في كل يوم وبصفة متكررة يواجه المديرون مواقف تتطلب إتخاذ قرارات تمكنهم من فرص مواتية أو حل مشاكل معينة بالتالي يجب أن يعد المدير نفسه لمعرفة كيفية الوصول إلى أفضل قرار.

المطلب الأول :مراحل إتخاذ القرار

هناك بعض المديرين الذين يصلون إلى قرارات بطريقة سهلة،كما أن هناك البعض الأخر الذي يناضل للوصول إلى القرار الملائم.وفي كلتا الحالتين،لابد أن يستخدم المدير مهاراتهم لإ تخاذ القرار الجيد.وتمر عملية إتخاذ القرار بمجموعة من مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى تعريف المشكلة : ويتوقف التعريف السليم للمشكلة على استخدام مفهوم الذي يسمى العامل المحدد،و بالوصول إلى هذا العامل المحدد يصل المدير إلى صلب التعريف الواضح وتبقى من حوله مشكلات بسيطة.[2]و تعتبر هذه المرحلة بالغة الأهمية لأن أي خطأ في تعريف المشكلة سيجعل كل مراحل التالية تسير في الطريق غير الصحيح.ويواجه متخذ القرار في هذه المرحلة صعوبة التمييز بين أعراض الظاهرة للمشكلة والأسباب التي تكمن وراءها. ومن هنا كان عليه أن يجمع معلومات كافية للإحاطة بالمشكلة من كل أبعادها، لمعرفة السبب الحقيقي ثم إيجاد الطريق لإزالته.[3]

المرحلة الثانية تحليل المشكلة : بمعنى تصنيف المشكلة وتجميع الحقائق، حيث يتم تصنيف لغرض معرفة من الذي ينبغي أن يتخذ القرار، ومن الذي يجب استشارته عند إتخاذه، ومن الذي يجب إبلاغه. وبدون هذا التصنيف المسبق يكون من الصعب تحويل القرار النهائي إلى عمل فعال. وتعتبر عملية تجميع الحقائق والمعلومات من الأمور الحيوية عند إتخاذ القرارات فالقرارات لا تأخذ في الفراغ أو جهل معلوماتي.وعلى متخذ القرار أن ينتقي الحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويستبعد غيرها من المعلومات وعليه أن يتأكد من صحة

[1]– مصطفى يوسف الكافي وآخرون ،مرجع سابق، ص154.

[2]– عبد العزيز صالح بن حبتور، مرجع سابق، ص235 .

[3]– احمد عبد الله الصباب ،عبد الحميد بن أحمد دياب، خالد عبد الرحيم ميمني، شكيل أحمد حبيب، أساسيات الإدارة الحديثة،خوارزم العلمية للنشر والتوزيع،جدة،2013، ص231.

المعلومات، وأن يحدد المعلومات الإضافية التي تلزمه وكيفية الحصول عليها. وهناك معلومات قد لا يستطيع الحصول عليها بسهولة أو أنه لن يتمكن أبدا من الحصول عليها.وهنا على المدير أن يكون لديه المعلومات الناقصة حتى يمكنه تقدير درجة الخطر.[1]

المرحلة الثالثة البحث عن البدائل: ويقصد بهذه المرحلة التفتيش والتحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة،وهي تفترض إقتراح بدائل متعددة أو حلول مختلفة.وغالبا ما يعتمد متخذ القرار في هذا الشأن على معلومات الآخرين وخبرتهم،وعلى الأبحاث والتجارب السابقة،ذلك أنه نادرا ما يكون أي فرد بذاته ملما بكل الحلول أو المعلومات السابقة عن المشكلة لحل القرار. وقد يقتضي الموقف الذي يواجه المدير أن لا يتخذ قرارا،فعدم إتخاذ القرار هو ذاته الحل الأمثل.[2]

المرحلة الرابعة تقييم البدائل :وهنا يأتي دور مراجعة البدائل التي أفرزتها الخطوة الثالثة لإختيار أكثرها كفاءة وملائمة ويتم إختيار البديل وفق أسس ومنها ما يلي:[3]

- الموازنة بين الحجج المؤيدة والحجج المضادة لكل بديل وغربلة الحجج لابد من مفاضلة بين حسناتها وسيئاتها.
- أن يكون البديل أكثر تحقيقا للأهداف المقترحة.
- أن ينظر للفوائد والمضار في الأمد الطويل والقصير معا.
- أن يقارن بين البدائل على ضوء عقبات التنفيذ المتوقعة.

المرحلة الخامسة التنفيذ : بعد إختيار البديل الأفضل يجب على المدير وضعه في حيز التنفيذ.وفي بعض الحالات تكون هذه الخطوة في غاية السهولة وفي حالات أخرى تكون في منتهى التعقيد. ومصدر الصعوبة هنا أن أعضاء المؤسسة قد يقاومون التغيرات التي يمكن أن تنتج عن تطبيق القرار.وقد يكون الإعتراض من

[1]– بشير عباس العلاق ،مبادئ الإدارة،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص78،79 .

[2]– طارق مجذوب، الإدارة العامة (العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص ص503،504 .

[3]– محمد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة، ط2،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ،2004، ص342.

خارج المؤسسة أيضا،ويحدث هذا عند إختيار موقع معين مثلا لإقامة فرع جديد للمؤسسة ويعترض ممثلو المجتمع المحلي على ذلك.[1]

المرحلة السادسة تقييم القرار ومتابعته : بعد البدء في تطبيق القرار، فعلى المدير أن يقوم بمتابعة القرار أثناء وبعد التطبيق،وعلى المدير أن يقارن بين نتائج تطبيق القرار والأهداف المراد تحقيقها. وفي حالة وجود انحرافات فعلى المدير إتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي إلى فعالية القرار المتخذ [2].وبالتالي فإن متابعة وتقييم نتائج القرار على ضوء الموقف الأصلي يصبح أمرا ضروريا.

ويمكن استخدام ثلاث خطوات للتقييم كما يلي:[3]

- تحديد النتائج المطلوب تحقيقها من القرار،مع وضع تقدير زمني للفترة التي يستغرقها تحقيق هذه النتائج.
- تنفيذ القرار التي تم إتخاذه كجزء من عملية اتخاذ القرارات.
- تقييم نتائج القرار أولا بأول على ضوء النتائج المحددة سلفا.

المطلب الثاني: أنواع القرارات

عندما نكون بصدد إتخاذ قرار معين من الضروري معرفة نوعه،لأن معرفة ماهية القرارات ومصادرها سوف يساعدنا في وضع القرار في إطاره الصحيح.والقرارات كثيرة ومتنوعة لذلك تصنف وفق معايير معينة تتمثل في:

1 -من حيث النشاط : ووفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:

القرارات الإستراتيجية: وهي القرارات التي تقوم بحل المشاكل أو تحقيق أهداف ذات أبعاد أو تأثيرات كبيرة على المؤسسة ومستقبلها ومن أجل إختيار أفضل الطرق فعالية لتحقيق هدف المؤسسة.[4]

---

[1]– علي شريف، محمد سلطان، المدخل المعاصر في مبادئ الإدارة،الدار الجامعية للطبع النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص224.

[2]– محمد فريد الصحن، إسماعيل السيد، إبراهيم سلطان، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص148.

[3]– علي شريف، محمد سلطان، مرجع سابق، ص225.

[4]– جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص27.

القرارات الإدارية التنظيمية: هي قرارات التي تتعلق بوضع الهيكل التنظيمي بطريقة تؤدي إلى تعظيم كفاءة الأداء للمؤسسة.ويتضمن ذلك تحديد الإدارات والأقسام المختلفة وتوضيح السلطة والمسؤولية لكل مستوى إداري. والتنظيم الإداري الجيد هو الذي يضمن تدفق الموارد الإنتاجية لتنفيذ العمليات الإنتاجية المختلفة. وهذه القرارات التنظيمية هي من إختصاص الإدارة العليا.[1]

القرارات التشغيلية هي القرارات تصنع في المستويات الدنيا بالمؤسسة وتتعلق بالعملية التشغيلية للمؤسسة، [2] وتسعى المؤسسة بواسطتها ترجمة وتحقيق القرارات الإستراتجية إلى واقع ملموس.[3]

2- القرارات وفقا لوظائف الإدارة: وترتبط هذه القرارات بالوظائف الإدارية التي يمارسها المديرون بحيث يمكن تميزها فيما يلي :[4]

القرارات الخاصة بوظيفة التخطيط :تتعدد أنواع القرارات الخاصة بعمليات التخطيط ومن أهمها القرارات التخطيطية.

قرارات الخاصة بوظيفة التنظيم: مثل قرارات الخاصة بتحديد شكل الهيكل التنظيمي، وطرق وأسس التنظيم المختلفة وبيان نوع الأنماط السائدة في هذا الشكل...الخ.

القرارات الخاصة بوظيفة التوجيه: مثل قرارات الخاصة بإرشاد المرؤوسين في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم ،وتحديد أنواع وشكل الاتصالات ووسائلها المختلفة وتحديد كيفية رفع المعنوية عند المرؤوسين ...الخ.

القرارات الخاصة بوظيفة الرقابة: مثل القرارات الخاصة بتحديد المعايير أو المقاييس الرقابية، وقياس النتائج أو تصحيح الإنحرافات،وكذلك تحديد أدوات الرقابة و أساليبها المختلفة ...الخ.

2 -قرارات حسب مصادرها: من الطبيعي تجزئة الخطة العامة للمؤسسة إلى عدة خطط فرعية، وتوزيعها على جهات الإختصاص للبدء بتنفيذها مثل إدارة الإنتاج، إدارة الأفراد، الإدارة المالية. ومن إلى الأقسام

[1]- علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة (اتخاذ القرارات – تقارير الأداء- تقييم الأداء)، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص19.

[2]- منى خزام خليل، مرجع سابق،ص91 .

[3]- باسم الحميري، مهارات إدارية، دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن،2010، ص57.

[4]- فتحي أحمد ذياب ، مرجع سابق ، ص ص 100،101.

التي تتكون منها هذه الإدارات.وتتخذ القرارات وفق معيار التصنيف هذا على أساس الهدف منه وتتمثل في:[1]

إدارة الأفراد: تتخذ القرارات المتعلقة بشؤون الأفراد، والتدريب، والترقية، والتعيين، والفصل و الإجازات، والرواتب، والحوافز ..الخ.

الإدارة المالية : تتخذ القرارات المالية المتعلقة بتدبير الأموال و أوجه صرفها على المشروعات،وتحديد مصادر التمويل ...الخ.

إدارة التسويق: تتخذ القرارات التسويقية المتعلقة بتحديد السوق و أساليب الترويج للسلعة والقيام بالحملات الإعلانية وتحديد الأسعار.

ادارة الأبحاث و التطوير:وتتخذ القرارات التطويرية والبحث العلمي المتعلقة بابتكار سلعة جديدة أو تطبيق أسلوب إداري جديد أو تطوير مواصفات سلعة معينة ...الخ .

إدارة الإنتاج: تتخذ القرارات الإنتاجية التي تتعلق بجودة الإنتاج وحجمه،والقرارات الرقابية على الجودة،وكمية المواد...الخ.

1 -**القرارات حسب درجة التأكد:** وفق هذا المعيار يمكن تصنيف أنواع القرارات كما يلي: [2]

القرارات في حالة التأكد: وهي القرارات التي تتخذ في حالة التأكد التام بنوع المتغيرات وطبيعتها، التي تؤثر في القرار المنوي إتخاذه، وعليه فنتائج القرار وتأثيره تكون معروفة بشكل مسبق .

القرارات في ظل المخاطرة :وهي قرارات التي تتخذ في ظل ظروف معروفة وهناك احتمال في حدوثها ودرجة الإحتمال معروف نسبيا أيضا،وهذه الدرجة تكون متفاوتة من قرار إلى قرار آخر فهناك مثلا قرار عائده كبير لكن درجة المخاطرة المصاحبة له ضئيلة.

[1]– علي عباس، أساسيات علم الإدارة ، ط7،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص108.

[2]– مصطفى يوسف كافي وآخرون ،مرجع سابق، ص150.

القرارات اللاتأكد : تتخذ معظم ال قرارات في المؤسسات المعاصرة في ظروف اللات أكد، حيث لا يعرف المدير كل البدائل، ولا نتائجها، ولا توزيعاتها الإحتمالية. وينشأ عدم التأكد من التعقيد المتزايد والديناميكية التي تتميز بها البيئة والمؤسسة ككل.[1]

2 -**القرارات حسب درجة الإلحاح:** :ووفق هذا المعيار تصنف القرارات الى الأنواع التالية:[2]

القرارات الطارئة: تتصف القرارات الطارئة بدرجة عالية من الإلحاح و الإستعجال،فهي تكون مفاجئة نتيجة ظهور مشكلة طارئة تمارس ضغطا على متخذ القرار،الذي لا يجد متسعا من الوقت ليجمع المعلومات والبيانات ويحللها كما هو الحال في الظروف العادية ، لذلك تكون هذه المؤسسات التي تمارس التخطيط الجيد،يجد المديرون أنفسهم معتادين على القرارات الطارئة.

القرارات المخططة :حيث تتخذ في ضوء دراسة والتحليل وتقصي وجم يع المعلومات والحقائق عن طبيعة المشكلة و أبعادها. فهذه القرارات ليست طارئة بل مخطط ة،وهي نتيجة حتمية للتخطيط السليم الذي لا يتعارض للمفاجآت الكثيرة،حيث لا يمارس الوقت ضغطاعلى متخذ القرار، فيأتي القرار عقلانيا قائما على الدراسة الواعية المستفيضة لا عاطفيا على الحدس والتخمين.

3 -**القرارات المبرمجة والغير المبرمجة:** :ووفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:[3]

القرارات المبرمجة:هي تلك القرارات التي يتم اتخاذها بشكل روتيني أو متكرر،حيث أنها تتخذ في موقف محددة وتخضع لقواعد معينة يتم في ظلها إتخاذ مثل هذه القرارات.هذه القواعد قد تكون عن عادات سابقة في إتخاذ القرار ،هذه القواعد قد تكون عن عادات سابقة في إتخاذ القرار أو أساليب مبرمجة أو عبارة عن سياسات وأنظمة يجب إتباعها وتطبيقها عند إتخاذ أي قرار.مثل هذه القواعد غالبا ما تكون مستمدة من الخبرة السابقة أو معرفة الفنية بخصوص الأعمال يتم تنفيذها في مواقف محددة.

القرارات غير مبرمجة:هي القرارات تلك التي لا يمكن معها تطبيق القواعد والإجراءات المحددة سلفا ،حيث أن المواقف التي يتم فيها القرارات الجديدة أو أنها غير محددة بشكل واضح ، ونظرا لطبيعة هذا النوع من

[1]– خليل محمد حسن الشماع ،مرجع سابق، ص112.

[2]–مصطفى يوسف كافي وآخرون ،مرجع سابق،ص150.

[3]احمد بن عبد الرحمان الشميمري ،عبد الرحمان بن احمد هيجان،بشرى بنت بدير المرسى غنام،مبادئ إدارة الأعمال(الأساسيات والاتجاهات الحديثة)،مكتبة العبيكة،الرياض، 2004،ص ص116،117.

القرارات فإنها عادة ما تتضمن قدرا كبيرا من عدم التأكد،الأمر الذي يدفع متخذ القرار الى أن يتخذ قراره دون أن تكون لديه معرفة كاملة بالنتائج التي سوف تترتب على قراره.

5-القرارات الروتينية وغير الروتينية:ووفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:[1]

القرارات الروتينية :وهي تلك القرارات التي يتم إتخاذها بشكل متكرر في نشاط اليومي للمؤسسة،والتي يتم تطبيق الإجراءات ومعايير موضوعية بالنسبة لها.

القرارات غير الروتينية :وتظهر الحاجة إليها عندما تكون المشكلة المراد حلها ذات طبيعة غير متكررة أو غير مألوفة،وتتطلب أن تتم معالجتها على أساس فردي،وعندما تظهر مشكلة من هذا النوع لا يجد المدير أمامه سوابق وإجراءات جاهزة وموضوعية لمعالجتها،بل يجد أن عملية الإعتماد على خبرته وفطنته في إيجاد الحلول المناسبة لها .

من حيث تأثيرها الزمني : :ووفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:[2]

قرارات طويل الأجل :تتميز هذه القرارات بأنها تتضمن عادة إجراء تغيرات في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة،كما أن أثار هذه القرارات والنتائج المترتبة عليها تمتد إلى فترة طويلة نسبيا في حياة المؤسسة.ولهذا فان القيمة الزمنية للنقود لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة قرارات الإستثمار في الطاقة الإنتاجية.

قرارات الأجل القصير:فتتعلق معظمها باستغلال الطاقة الإنتاجية و الإمكانيات الموجودة فعلا أو قرارات الإغلاق المؤقت للمؤسسة أو لأجزاء منها،أو قرارات توزيع الأرباح وهذه القرارات تغطى فترة قصيرة نسبيا وبالتالي فان أثر القيمة الزمنية للنقود يعتبر قليل الأهمية.

المطلب الثالث :أساليب إتخاذ القرار

يحتاج إتخاذ القرار إلى أكبر عدد ممكن من البدائل الجديدة، فيستعمل أساليب متعددة حتى يمكن تصنيفها للوصول إلى أحسن بديل.وللتوصل إلى بدائل و أفكار جديدة .

1-الأساليب التقليدية :يوجد العديد من الأساليب لإتخاذ القرارات ومن بين هذه الأساليب ومنها مايلي :

[1]-جمال الدين لعويسات،مبادئ الإدارة، ط2،،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص ص64،65

[2]-علي أحمد أبو الحسن،مرجع سابق، ص20.

أسلوب الحدس الشخصي : يعتمد هذا الأسلوب على شخص متخذ القرار،حيث يستمد المدير حكمه على الموقف والمشكلة المرتبطة به من واقع خبراته الشخصية وخلفياته الثقافية و المعلومات المتاحة لديه ، وهو أسلوب جدلي يفتقد للأساس العلمي السليم حيث يعتمد على التكوين النفسي لمتخذ القرار.

ويتميز هذا الأسلوب بالعديد من المزايا من بينها سرعة البت في إتخاذ القرارات ، والتمكن من معالجة المشكلات الروتينية ذات الأثر المحدود، فضلا عن استفادة من طاقة الإبداع و الإبتكار عند المدير متخذ القرار.

وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أن هناك العديد من العيوب يتمثل أهمها في أنه يحرم المؤسسة من الإستفادة من الأساليب الأخرى الأكثر نجاحا في إتخاذ القرارات ، وذلك إذا ما أصر المديرون الإعتماد على هذا الأسلوب وحده في إتخاذ قراراتهم،كما أنه قد لا تتوافر لدى متخذي القرارات أية قدرات على الإبداع أو الإبتكار، مما قد يترتب على ذلك إتخاذ قرارات خاطئة تأتي بنتائج عكسية .[1]

العصف الذهني : وهذا الأسلوب عبارة عن هجوم خاطف و سريع على مشكلة معينة، و يقوم المشاركون في العصف الذهني بإطلاق العديد من الأفكار و بسرعة حتى تأتي الفكرة التي تحقق الهدف و تحل المشكلة. وهذا الأسلوب عادة يعتمد على مفاجأة المشتركين في حل المشكلة و إثارة ذهنهم و تطوير حلول عديدة بديلة ثم مناقشة سريعة لهذه البدائل حتى يمكن الوصول إلى أفضل حل.[2]

أسلوب دلفي: أتى اسم هذا الأسلوب من معبد دلفي اليوناني الذي كان يؤمه الناس استجلابا للمعلومات في المستقبل.وهذا الأسلوب يعتمد على تحديد البدائل و مناقشتها غيابيا في إجتماع أعضاءه غير موجودون وجها لوجه. و تتمثل خطوات هذا الأسلوب في الآتي[3]:

1. تحديد المشكلة و يلاحظ هنا أن المشكلة معروفة بشكل مسبق.
2. تحديد أعضاء الإجتماع من الخبراء و ذوي الرأي.
3. تصميم قائمة أسئلة تحتوي على تساؤلات عن بدائل الحل أو سلوك المشكلة و تأثير بدائل الحل عليها .
4. إرسال القائمة أسئلة إلى الخبراء كل على حده طلبا لرأيهم.

[1]– فتحي أحمد ذياب العواد ،مرجع سابق ،ص118.

[2]–عبد السلام أبو قحف،أساسيات التنظيم والإدارة ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2006،ص150.

[3]–عبد غفار حنفي ،عبد السلام أبو قحف،أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال ،دار الجامعية ، الإسكندرية ،2004، ص ص148،149 .

5. تحليل الإجابات و إختصارها و تجميعها في مجموعات متشابهة.
6. كتابة التقرير المختصر بالإيجابيات.
7. إرسال التقرير المختصر مرة ثانية طالبا لمعرفة رد فعلهم بالنسبة لتوقعاتهم عن الحلول و المشكلة.
8. تعاد الخطوات كل من الخطوة الخامسة والسادسة والسابعة مرة أخرى.
9. يتم تجميع الآراء النهائية ووضعها في شكل تقرير نهائي عن أسلوب حل المشكلة بالتفصيل.

و هذا الأسلوب و إن كان يأخذ فترة طويلة انتظار لمعرفة آراء و ردود أفعال الخبراء و كتابة التقرير..الخ إلا أنها تناسب المشاكل المعقدة التي قد تتحمل الإنتظار أو التخطيط طويل الأجل.

2 **الأساليب الحديثة:** يوجد العديد من الأساليب لإتخاذ القرارات ومن بين هذه الأساليب ومنها مايلي

شجرة القرارات:ترجع جذور شجرة القرارات إلى مدخل النظم في إتخاذ القرارات والذي يقوم على التفاعل بين الأدوات والوسائل المستخدمة لإتخاذ القرار وبين البيئة المحيطة باتخاذ القرار. بحيث صور كونتر و أدونيل هذا الأسلوب على شكل شجرة تتفرع منها ثلاث متغيرات هي البدائل المطروحة لحل المشكلة موضوع القرار،الاحتمالات التي تمثل الكسب المتوقع أو الفشل والقيم التي تمثل إجمالي العوائد المتوقعة خلال فترة محددة. [1]وشجرة القرارات هي عبارة عن شكل بياني يساعد في تسهيل عملية المفاضلة بين البدائل.وهو يتشابه مع أسلوب القيمة المتوقعة،فاتخاذ القرارات باستخدام أسلوب شجرة القرارات تتم في ظل حالة الخطر.[2]

-**البرمجة الخطية :** أحد أكثر الأساليب الكمية استخداما في تمثيل مشاكل تحليل القرار وحلها، فتطبيقات الخطية العملية واسعة الإستخدام وتشمل جدولة الإنتاج ،جدولة العاملين وتوزيع الموارد،واختيار المحفظة المالية...الخ .وعادة تكون مشاكل البرمجة الخطية مشاكل تعظيم الربح أو تدنيه للتكلفة،وعادة تقيس متغيرات القرار مستوى الأنشطة.

وفي مشكلة تعظيم الربح يراد تعظيم الربح الناتج من كل الأنشطة الممثلة بمتغيرات القرار طبقا لإتاحة الموارد المقيدة المطلوبة لتوفير الدعم للأنشطة.

[1]– نواف كنعان ،اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن، 2007،ص196.

[2]– عبد الغفار حنفي،رسمية قرياص، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2000،ص501.

وفي مشكلة التدنية يحدث تقليل للتكلفة الشاملة في كل الأنشطة التي تمثلها متغيرات القرار طبقا لمتطلبات الطلب على النظام التي تنفذ فيه الأنشطة[1]

أسلوب تحليل التعادل :ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل العلاقة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بكل بديل من البدائل.والتكاليف هذه تشمل التكاليف الثابتةوهي تكاليف التي تتحملها المؤسسة سواء أنتجت أو لم تنتج مثل الإيجارات و أقساط الإهتلاك..الخ .والتكاليف المتغيرة وهي التي ترتبط بالإنتاج مثل تكلفة المواد الخام والإضاءة...الخ. وأسلوب تحليل التعادل يمكن استخدامه في إتخاذ العديد من القرارات:

- قرارات تحديد الطاقة الإنتاجية أو حجم الإنتاج المطلوب ومن ثم تحديد المداخلات اللازمة لتحقيق هذا الحجم.
- قرارات التسعير.
- قرارات تخطيط الأرباح.

ولإتخاذ القرارات السابقة من خلال تحليل التعادل فإن الأمر يتطلب حساب ما يسمى بحجم التعادل وحجم التعادل هو ذلك من الإنتاج الذي تتساوى عنده الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية أي أن المؤسسة عند هذا الحجم لا تحقق أرباحا ولا تتحمل الخسائر. [2]

أسلوب العوامل المرجحة بالأوزان: وتعتمد فلسفة هذا الأسلوب على تحديد العوامل التي يتم في ضوءها المفاضلة بين البدائل على أساس الكمي،والعوامل التي يتم تحديدها أو اقتراحها كأساس للمقارنة أو المفاضلة عادة ما تكون مشتركة بين البدائل محل الدراسة.[3]

لوحة القيادة المالية:ظهرت فكرة لوحة القيادة المالية في بادئ الأمر من منطق تجميع المعلومات وغربلتها وتقديمها بشكل سريع للمسيرين في المؤسسة، لتسمح لهم بالوقوف على مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بغرض مراقبتها والتحكم فيها.ونتيجة التطور إدارة المعلومات في المؤسسة أصبحت أداة تستعمل في قياس الأرباح المحققة من قبل المؤسسة، وأداة مساعدة في عملية إتخاذ القرار.حيث يمكن تعريفها على

[1] – فاهيد لطفي ،كار بيجلز، ترجمة:سرور علي إبراهيم سرور،عبد المنعم بن إبراهيم العبد المنعم ،محمد يحيى عبد الرحمان ،نظم دعم القرارات(الإدارة العمليات ،وبحوث العمليات)،دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007،ص229.

[2] –عبد الغفار حنفي ،أساسيات إدارة منظمات الأعمال (الوظائف والممارسات الإدارية)،الدار الجامعية ،الإبراهيمية ،2006،ص ص97،98.

[3] – عبد غفار حنفي ،عبد سلام أبو قحف ،مرجع سابق،ص165.

أنها"خلاصة رقمية لنشاطات المؤسسة،حيث تبين الإرتباط بين مختلف المصالح ومدى مساهمتهم في المردودية المالية." [1]

المبحث الثالث :التحليل المالي للقوائم المالية كأسلوب لإتخاذ القرار

يرتبط التحليل المالي إرتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمؤسسة،لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة معينة.حيث يعتبر أحد الأساليب اتخاذ القرارات من عدة أساليب أخرى لإتخاذه،بحيث سنعرض ماهيته ،منهجيته وأدواته لاتخاذ القرار.

المطلب الأول:ماهية التحليل المالي

يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لإستكشاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوى الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

1-تعريف التحليل المالي:التحليل المالي يحتوي على مجموعة من التقنيات والوسائل تبين الوضعية الحقيقية للمؤسسة، باستعمال وثائق محاسبية ومعلومات اقتصادية ومالية ومحاسبية خاصة بالمؤسسة أو القطاع الخاص بها.[2]

2- أهداف التحليل المالي: وتكمن أهداف التحليل المالي فيما يلي:[3]

- الحكم على أداء وكفاءة المؤسسة .
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
- بيان قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الإقتراض.
- المساعدة في إتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

3 شروط التحليل المالي :حيث ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي للمؤسسة :[4]

- مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية.

---

[1]- بن خروف جليلة،دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إخاذ القرارات،مذكرة تخرج ماجستير غير منشورة،تخصص مالية مؤسسة،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2009،ص110.

[1]Christian Corinne Zambotto, gestion financier finance d'enterprise, 8e édition, dunod édition, paris,2009 , p1.

[3]- محمد أحمد الكايد ،الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010،ص160.

[4]- عدنان تايه النعيمي و آخرون،الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط5،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2014،ص101.

-مدى شمولية التحليل المالي لأنشطة المؤسسة حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة وقد يتم توجيه التحليل جزئيا لخدمة نشاط معين أو إتخاذ قرار معين في نشاط محدد.

-مدى كون التحليل المالي اقتصاديا في الكلفة والجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية.

-مدى استجابة التحليل المالي لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة .

-مدى استجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية لمؤسسة فقط ،وان يكون القياس قصير الأجل أو طويل الأجل حسب متطلبات المؤسسة .

4 -أهمية التحليل المالي :تكمن أهمية التحليل المالي فيما يلي: [1]

-المساهمة في إعداد الخطط المالية وزيادة فعاليتها.

- التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمؤسسة،بما يؤدي إلى إمكانية تحديد نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف،ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج و الأهداف.

- التعرف على مدى قوة المركز المالي والائتماني للمؤسسة والقدرة الإستثمارية لديها، ومن ثم قدرتها على الإستمرار في السوق وتحقيق النمو لعملياتها و أنشطتها.

- قياس كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وتأثيرها على القيمة السوقية للأسهم وفرص تعظيم ثورة.

- قياس كفاءة عمليات المؤسسة داخل الصناعة التي تنتمي إليها والتعرف على وضعها الإنتاجي والتسويقي والمالي وتقدير حصتها السوقية ومكانتها التنافسية.

5- **منهجية التحليل المالي :**تتمثل خطوات التحليل المالي فيما يلي :[2]

تحديد الهدف الذي يسعى إليه التحليل المالي: يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع او مشكلة الموجودة لدى المؤسسة ،حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة .

تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه : إما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر،فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية .

[1]- جمال الدين محمد مرسي ،أحمد عبد الله اللحلح ،الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)،دار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ،ص ص96،97:.

[2]- محمد أحمد الكايد ،مرجع سابق ،ص162.

تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي :حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها ،فلابد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على معلومات.[1]

إختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة المشكلة موضوع الدراسة :من أساليب و الأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها:نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

كتابة التقرير:على المحلل كتابة تقرير يبين فيه النتائج التي توصل إليها في تحليله، ويجب أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقه لكي يتمكن القارئ من فهمه من الأفضل.[1]

6 -**معايير التحليل المالي :** حيث أن هناك مجموعة من المعايير يستعملها المحلل المالي للتعبير عن مستوى الأداء المالي،ومن هذه المعايير مايلي :[2]

المعايير التاريخية :تعتمد هذه المعايير على مؤشرات مالية تاريخية أي لسنوات سابقة فمثلا مقارنة النسب السيولة السابقة للسنة الحالية مع نسبة السيولة ل سنوات السابقة،ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة،هل هي الى أفضل أم إلى الأسوء، وهكذا بالنسبة للنسب أو معدلات أخرى.

المعايير المستهدفة:تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمؤسسة والتي تمثل المو ازنات التخطيطية،وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق من مدى نجاح تطبيق الخطط الموضوع ة. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء كانت ايجابية أو سلبية.وتعد المعايير المستهدفة من أدوات المهمة في عملية التخطيط والرقابة .

المعايير الصناعية:هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية.ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق أو مع المعايير التي توضع من قبل اقتصاديين أو إداريين او محللين الماليين أو استشاريين وغيرهم من ذوي خبرة في هذا المجال،ويستفاد من هذه المعايير لمقارنة أداء المؤسسة معها وتحديد الانحرافات عنها بقصد معالجتها.

[1]– عبد الكريم كراجة وآخرون ،الإدارة والتحليل المالي(أسس،تطبيقات،مفاهيم) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2000، ص143.

[2]– جليل كاظم مدلول العارضي مدلول العارضي ،الإدارة المالية المتقدمة(مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية)،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص57.

معايير مطلقة :وهي المعايير التي تأخذ مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الإتفاق على هذا المعيار بين مؤسسات كثيرة وكتاب كثر لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو محقق مع هذا المعيار.[1]

7 -مجالات التحليل المالي للقوائم المالية:يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في الحالات التالية:

التحليل الإستثماري:يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.من خلال الأسهم والسندات. وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات.[2]و الذين يهمهم الحصول على المعلومات التالية: [3]

– القوة الإرادية للمؤسسة حاضرا ومستقبلا.

- فرص استمرارية المؤسسة في رسم سياساتها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة.

-مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المؤسسة فيما لو تعرضت إلى تصفية أو إفلاس.

تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل ادارة المستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية.[4]ومن خلال مايلي: [5]

–قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

–مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية وسياساتها في التمويل والإستثمار.

–مؤشرات خاصة لتقييم الأداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات.

التحليل الإئتماني :حيث يقوم به المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقاته مع المقترض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها.[1]

---

[1]– عبد الستار الصياح وآخرون ،الإدارة المالية(أطر النظرية والحالات العملية)،ط3،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن، 2007،ص54.

[2]– ايمن الشنطي وآخرون،مقدمة في الإدارة والتحليل المالي،دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان، 2007،ص127.

[3]– محمد مطر،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (أساليب والأدوات والاستخدامات العملية)،ط2، دار وائل للنشر،عمان، 2006،ص ص22،23.

[4]– ايمن الشنطي وآخرون،مرجع سابق،ص127.

[5]– محمد مطر،مرجع سابق،ص23.

من خلال ما يلي: [2]

– سياسات التمويل المتبعة و أثارها على هيكل رأسمال المؤسسة.

– مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المؤسسة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشآة للتصفية أو الإفلاس.

– مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم كضمان.

تحليل الإندماج و الشراء:

ينتج عن هذا التحليل من (الإندماج والشراء) تكوين مؤسسة واحدة نتيجة لإنضمام مؤسستين أو أكثر معا، و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.[3]

8 نتائج التحليل المالي للقوائم المالية:بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة، نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة.[4]

نتائج التحليل المالي الداخلي:يقوم به موظف أو قسم أو إدارة المشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في إتخاذ القرارات المتعلقة ب:

– تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل.

– التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.

– إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها.

إتخاذ قرارات حول الإستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

–وضع المعلومات المتوصل إليها للإستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.

نتائج التحليل المالي الخارجي:يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها، و المتمثلة فيما يلي

–ملاحظات حول الأعمال التي تقوم المؤسسة في الميدان المالي.

–تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.

---

[1]– ايمن الشنطي وآخرون،مرجع سابق،ص127.

[2]– محمد مطر،مرجع سابق،ص22.

[3]– ايمن الشنطي وآخرون،مرجع سابق،ص127.

[4]– لزعر محمد سامي ،مرجع سابق،ص82.

-الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين.

-اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والإستغلالية للمؤسسة.

-مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

9- محددات التحليل المالي: وبالرغم من أهمية التحليل المالي إلا أن هناك حدودا معينة للإستفادة منه يمكن حصرها فيما يلي :[1]

-التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة وهو عادة ما يطرح الأسئلة أكثر ما يعطي أجوبة.

-عملية الإختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل المالي الخارجي على الإستنتاج الدقيق.

-تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانيتها وهذا ما يعيق عمل المحلل ويحد قدرته في الحكم بكفاءة على المؤسسة.

- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين.

-محدودية مؤشرات الإتجاه ، فإذا تدنت نسب السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل.

-عملية التقدير الشخصي لدى المحلل المالي وخاصة ما يتعلق بالإهتلاك،أو تقدير مخصص الديون المشكوك فيهم،حيث تساهم في حدوث شك على مدى تمثيلها للواقع.

المطلب الثاني:أدوات التحليل المالي

تتاح أمام المحلل المالي العديد الأدوات التي تستخدم لتقييم الأداء وترشيد القرارات،وتقييم المركز المالي والنقدي.

1 **التحليل الأفقي** :يعني بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية لمؤسسة ما مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية،لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية إلى أخرى، للإستفادة من مؤشرات التي توضح من جراء تلك المقارنة في عملية إتخاذ القرار.وتعتمد الفترة المالية الأولى كسنة أساس وتحتسب نسب التغير لأي فترة من الفترات المالية الواردة في القوائم المالية. ومن ثم يقوم المحلل بإعطاء التفسير واقعي للتغيرات التي

[1]- فايز التيم،مبادئ الإدارة المالية،ط2، إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن،2011،ص49.

تطرأ سواء بالإيجاب أو السلب مع توضيح المبررات لذلك ويرفع التوصيات المناسبة التي تساعد في عملية إتخاذ القرار. [1]

2 -**التحليل المالي الرأسي:**يقصد بالتحليل الرأسي المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة المحاسبية معينة، حيث يعتبر دراسة هيكلية تهدف إلى تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات موحدة أو مشتركة في أساس معين هو إجمالي الأصول أو مبيعات يمكن من خلالها إجراء مقارنات أكثر جدوى وفائدة،بمعنى أنه يتم التعبير عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية كنسبة من أحد العناصر الهامة مثل المبيعات أو الأصول.[2]

3 -**التحليل المالي بالتوازن المالي :** يعرف التوازن المالي" بأنه الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، وكذلك يحقق يسر المالي بنسبة معينة والسيولة للمؤسسة."[3]ومن أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة تلجأ إلى حساب المؤشرات التالية:

3-1- رأسمال العامل الصافي (الدائم): وهو رأسمال العامل التشغيلي ويجب أن تكون القيمة إيجابية لكي تكون القيمة إيجابية كي تتمتع المؤسسة بالتوازن وأمان المالي. ويمكن أن نقول يسمح للمؤسسة بمواجهة الإستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول أجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق بحيث يلعب صمام الأمان. [4]ويتمثل بالمعادلة التالية: [5]

من أعلى الميزانية :

رأسمال العامل الدائم =(الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) – الأصول غير الجارية

من اسفل الميزانية:

رأسمال العامل الدائم = أصول الجارية – خصوم الجارية

ويوجد ثلاث حالات إلى رأسمال العامل وهي: [6]

رأسمال العامل <0 يشير إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي هي بحاجة الى مصادر تمويل إضافية .

---

[1]– عدنان هاشم السامرائي ،الإدارة المالية (المدخل الكمي)،دار زهران للنشر،عمان ، 1997، ص93.

[2]– أحمد حجاج ،المحاسبة الإدارية،دار المريخ للنشر والتوزيع،المملكة العربية السعودية، 2000،ص ص675،676.

[3]– شباح نعيمة،دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات،قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007–2008، ص66.

[4]– غسان السبلاني ،التحليل المالي وآليات صنع القرار،دار المنهل اللبناني للدراسات،بيروت، 2011،ص66.

[5]– الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005،ص146.

[6]– الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،2006،ص83.

رأسمال العامل =0 يعني أن المؤسسة في حالة توازن الأمثل على المدى الطويل ،ولكن دون تحقيق فائض.
رأسمال >0 يشير أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل،حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة الآجل .

أنواع رأسمال العامل :تتمثل أنواع رأسمال العامل فيما يلي : [1]

- **رأسمال العامل الإجمالي** :هو مجموع الأصول المتداولة.
- **رأسمال العامل الصافي** :وهو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.
- **رأسمال العامل الخاص** :وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة. أي :

رأسمال العامل الخاص =الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

- **رأسمال العامل الأجنبي**:وهو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

رأسمال العامل الأجنبي =رأسمال العامل الصافي- رأسمال العامل الخاص

3-2- احتياجات رأسمال العامل : حاجة إلى رأسمال العامل"وهو يتغير خلال السنة تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة،وعليه فهو يبين احتياجات المؤسسة إلى رأسمال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال ويمكن حسابها بالفرق بين الإحتياجات الدورية (الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل معدا القروض البنكية) ، حيث هذا المقياس لا يفيد عند مقارنة أداء المؤسسات مع بعضها البعض وإنما مفيد لغايات الرقابة الداخلية للمؤسسة وعند الحصول على قرض طويل الأجل غالبا ما تتضمن اتفاقية القرض حد الأدنى من صافي رأسمال العامل الذي يجب أن تحافظ عليه المؤسسة هذا الشرط يحمي الدائنين عن طريق إجبار المؤسسة بالإحتفاظ بالسيولة.[2] ويتم حسابها كما يلي:

احتياجات رأسمال العامل = (مخزونات +زبائن)-(موردون + تسبيقات الزبائن)

3-3- الخزينة الصافية:تتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأسمال الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الإستغلال وغيرها أي احتياجات رأسمال العامل الإجمالي. وعليه إذا تمكنت

[1]- زغيب مليكة ،بوشنقير ميلود،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2010،ص54.
[2]- الطاهر لطرش،مرجع سابق، ص147.

المؤسسة من تغطية هذا الإحتياج تكون موجبة وهي حالة فائض في تمويل وفي حالة العكس تكون حالة عجز.ويحسب كما يلي :[1]

الخزينة الصافية =القيم الجاهزة –السلفيات المصرفية

او الخزينة الصافية= رأسمال العامل –احتياجات الرأسمال العامل

4–النسب المالية : ويقصد بالنسبة علاقة لها دلالتها بين متغيرين وهي عبارة عن البيانات محسوبة من القوائم المالية،وبما أن تحسب من بسط ومقام ف إنه عادة يتم أخذ البسط من الميزانية والمقام من جدول حسابات النتائج أو العكس،كما يمكن أخذ البسط والمقام من الميزانية أو حسابات النتائج.وتستخدم النسب في العادة في تقييم أداء المؤسسة بحيث أن كلا من النسب يستخدم في تقييم جانب معين من جوانب نشاط المؤسسة.ويمكن تقسيم النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية وهي:[2]

4–1–نسب السيولة : وتقيس هذه المجموعة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام الأصول الجارية ويهتم مقرضي الأموال قصيرة الأجل بصفة خاصة بالإضافة إلى الملاك والإدارة .ومن أهم ما تقيسه النسب ما يلي: [3]

- **نسبة التداول**:وهي تعتبر مؤشر لمدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة وكلما كانت مرتفعة كلما كانت مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة أجل أكبر.إلا انه يجب الحذر منها أنها لا تأخذ بعين الإعتبار سيولة المكونات الجزئيةللأصول المتداولة.

تحسب رياضيا: [4]

نسبة التداول =مجموع الأصول المتداولة /مجموع الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة السريعة**:وهذه النسبة تختلف عن النسبة السابقة في أنها تقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة فيما عدى البضاعة.والذي يعتبر أقل عناصر متداولة سيولة لذلك لا تدخل

[1]– إلياس بن ساسي،يوسف قريشي، مرجع سابق، ص85.

[2]– فايز تيم،مرجع سابق،ص39.

[3]– محمد صالح الحناوي ،نهال فريد مصطفى ،الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات)،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2004،ص73.

[4]– جمال الدين محمد مرسي ، أحمد عبد الله اللحلح ،مرجع سابق،ص156.

البضاعة في معيار السداد السريع لقياس السيولة ويرى بعض رجال الإدارة المالية أن هذه النسبة يجب ألا تقل عن واحد الصحيح حتى تكون حالة السيولة مطمئنة يمكن توضيحه بالمعادلة التالية :[1]

نسبة السيولة السريعة=(أصول المتداولة-البضاعة)/الخصوم المتداولة

-**نسبة السيولة المختصرة** :وهذه النسبة تركز على الأصول المتداولة ذات سيولة مالية مثل النقد و الأوراق المالية قصيرة الأجل وأوراق القبض. [2]

نسبة السيولة المختصرة = (النقدية+الأوراق المالية+أوراق القبض)/الخصوم المتداولة

-**نسبة النقدية** :قد يفضل الدائنون الإحتفاظ إلى أقصى درجة عند حساب مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، فيفضل الإعتماد على بند النقدية فقط عند حساب هذه المقدرة واستبعاد بقية العناصر. وتحدد رياضيا:[3]

نسبة النقدية =النقدية (الصندوق +البنك)/الخصوم المتداولة

4-2-نسب الكفاءة : تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في التشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة،كما أنه يمكن النظر إلى بعض هذه النسب كنسبة معدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران المخزون كمؤشر على سيولة المؤسسة، أي قدرتها على تحويل الذمم المدينة والمخزون إلى سيولة نقدية. [4]وتمثل النسب فيما يلي: [5]

-**معدل دوران مجموع الأصول** :وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات في توليد المبيعات. فارتفاعه عن المؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس النشاط ، فإن ذلك يشير إلى نقص في الإستثمار في الأصول أو استغلالها بشكل كبير،والعكس صحيح. ويحسب بالمعادلة التالية

معدل دوران مجموع الأصول=صافي المبيعات/مجموع الأصول

---

[1]- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،مصر، 2006،ص51.

[2]- عدنان تايه النعيمي ،مرجع سابق،ص103.

[3]- جمال الدين محمد مرسي ، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص159.

[4]- فايز تيم،مرجع سابق،ص42.

[5]- جليل أحمد توفيق ،أساسيات الإدارة المالية،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،،بدون سنة نشر،ص ص116-118.

-**معدل دوران الأصول الثابتة :** وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الأصول الثابتة في توليد المبيعات. فارتفاعه عن المؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس النشاط فان ذلك يشير إلى شدة استغلال المؤسسة لأصولها الثابتة بشكل كبير،والعكس صحيح.

معدل دوران مجموع الأصول الثابتة=صافي المبيعات/مجموع الأصول الثابتة

-**معدل دوران الأصول المتداولة** :حيث يركز هذا المعدل على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. وبهذا لعدم وجود معدل نمطي فيجب مقارنتها بمعدل الصناعة.وتحسب رياضيا:

معدل دوران مجموع الأصول المتداولة=صافي المبيعات/مجموع الأصول المتداولة

-**معدل دوران المخزون** :وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة على إدارة أصولها من البضاعة وقدرتها على إبقائها ضمن الحد المثالي المتناسب وحجم عملياتها ، ويستخدم في الحكم على كفاءة إدارة التسويق وارتفاع هذا المعدل هو استثمار المؤسسة لأموال أقل في المخزون.[1]

معدل دوران المخزون=تكلفة البضاعة المباعة /معدل رصيد البضاعة

معدل رصيد البضاعة=(بضاعة أول مدة +بضاعة أخر مدة)/2

متوسط الاحتفاظ بالمخزون=360/معدل دوران المخزون

وتفيد هذه النسبة في التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع البضاعة وبقاءها في المخازن

-**معدل دوران الذمم المدينة :** وتقييس هذه النسبة عدد المرات يتحول فيها المبيعات إلى ذمم مدينة وتحسب كما يلي :[2]

معدل دوران الذمم المدينة =المبيعات /الذمم المدينة

معدل دوران الذمم المدينة =المدينون +أوراق القبض

[1]- عبد العليم كراجة وآخرون ،مرجع سابق،ص174.

[2]- عدنان تايه النعيمي وآخرون ،مرجع سابق،ص105.

متوسط فترة التحصيل :يعتبر من المؤشرات الهامة التي تقيس كفاءة استخدام أحد أجزاء الهامة من رأسمال العامل في المؤسسة فهو يقيس الفترة التي تمر إلى الحسابات المدينة حتى تحصيلها. [1]

متوسط مدة التحصيل = عدد أيام السنة×المدينون / الحسابات الآجلة اليومية

معدل دوران الدائنين : ويستفاد من هذا المؤشر لبيان مدى كفاءة المؤسسة في تسديد إلتزاماتها. [2]وتحسب رياضيا:

معدل دوران الذمم المدينة = المشتريات /الموردون+أوراق الدفع

4-3- نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها .ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الإقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر[3].

-نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فان رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.[4] ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

-الأصول الثابتة إلى حق الملكية : وتظهر هذه النسبة إلى أي مدى استثمرت أموال الملاك في أصول ذات معدل منفض الدوران إذ تساعد هذه النسبة الإدارة في تحديد نوع التمويل الذي تستخدمه في المستقبل.[5] وتحسب هذه النسبة انطلاقا من المعادلة التالية:

نسبة الأصول الثابتة الى حق الملكية = الأصول الثابتة/ حق الملكية

---

[1]- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الادارية،مرجع سابق،ص 92.

[2]- جليل كاظم مدلول العارضي،مرجع سابق،ص ص65،66.

[3]- سعادة اليمين،استخدام التحليل الماليي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها،مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص إدارة الأعمال ،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009،ص52.

[4]- سعادة اليمين،مرجع سابق،ص54.

[5]- عريف عبد الرزاق ،أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص تسيير المؤسسات،قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007-2008،ص75.

-نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذالك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك ، والعكس صحيح[1].

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

نسبة الديون إلى رأسمال :وهذه النسبة تظهر مدى استخدام الديون في المؤسسة مقارنة بحقوق الملكية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زادت مطلوبات الدائنين مقارنة بحقوق المالكين،بالإضافة تبين استقلالية المؤسسة حاليا ويستحسن أن لا تزيد عن الواحد وحتى تكون للمؤسسة حرية إتخاذ القرارات الخاصة،لأن ارتفاع هذه النسبة تقيد عمليات المؤسسة ويجعلها عرضة للتدخلات والضغوطات الخارجية.وتحسب كما يلي:[2]

نسبة الديون الى رأسمال=الديون /حقوق الملكية

5-تحليل المردودية : تعكس المردودية الأداء الكلي إذ تقيس مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح كما تعتبر هذه الأخيرة،مقياس لفعالية سياسة الإدارة سواء الإستثمارية أو تشغيلية أو تمويلية والقرارات المتعلقة بالسياسات .[3]

5-1- أنواع المردودية :وتنقسم المردودية عادة إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي:[4]

-**المردودية التجارية** :وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها . وتحسب كما يلي

معدل المردودية التجارية =نتيجة الدورة الصافية /رم الأعمال خارج الرسم

وتبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

[1]- اليمين سعادة، مرجع سابق،ص54.

[2]- شباح نعيمة،مرجع سابق،ص101.

[3]- عريف عبد الرزاق،مرجع سابق،ص75.

[4]- زغيب مليكة ،مرجع سابق ،ص ص87،88.

- **المردودية الاقتصادية:** وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة،وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للإستغلال، وتبين هذه النسبة النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.

معدل المردودية الاقتصادية الإجمالية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/الأصول الاقتصادية

- **المردودية المالية** :وهي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة،وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية،كما تبين الهدف الرئيسي للمؤسسة. وتعكس إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات لتحقيق المبيعات.[1] وتحسب كما يلي :

معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية /الأموال الخاصة

المطلب الثالث: دور التحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات

تقوم المؤسسات بإعداد القوائم المالية و إرسالها إلى عدة جهات لعدة أغراض لعل أهمها هو عملية إتخاذ القرار، فهي تفيد المديرين كل في مستواه الإداري في معرفة سير الأداء الداخلي. كذلك تعطي نظرة للأطراف الخارجية عن حالة المؤسسة سواء كانوا مستثمرين مهتمين بامتلاك أسهم أو مؤسسات مالية تنظر في إمكانية منح قروض لهذه المؤسسة، أو أطراف حكومية مثلا في تتابع تنفيذ القواعد واللوائح والإجراءات وقوانين هذه المؤسسة، أو موردين أو عملاء يتعاملون مع هذه المؤسسة.

وتعد الإستفادة من المعلومات في إتخاذ القرارات من أهم الأغراض التي تحتفظ المؤسسات بالقوائم المالية من أجلها، فمثلا قد يحتاج المدير لإتخاذ قرار بتسعير أحد منتجات المؤسسة، أو تحديد عدد الوحدات الإنتاج، كذلك يحتاجها المستثمر بلإتخاذ قراراه الخاص بالإستثمار في المؤسسة من عدمه، وقد يتطلب الأمر من البنك الذي تتعامل معه المؤسسة أن يقرر ما إذا كان يوافق على منحها قرضا معينا.[2]

يلعب التحليل المالي دورا هاما في إعداد القرارات التي تهتم بالجانب المالي للمؤسسة وخاصة المتعلقة بتحقيق التوازن الفعال بين عناصر الأصول للعمل بأكبر كفاية، وبين عناصر الخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة بين مراكز الأصول والخصوم وصولا إلى التوازن الشامل للمؤسسة.

[1]– عريف عبد رزاق،مرجع سابق،ص78

[2]– إسماعيل مناصريه،مرجع سابق،ص31

ومع أن متخذي القرارات يتخذون من القرارات ما يؤثر على المستقبل، إلا أن أفضل بداية منطقية لإتخاذ معظم القرارات ،هي فهم أحداث الماضي والقريب ولعل مجرد قراءة يوفر معلومات هامة وملحوظة،ولكن لإتخاذ القرارات جيدة ورشيدة فـإنه لابد من تحـليل وتفسير هذه القوائم سعيا وراء الحصول على معلومات أفضل.

فنتائج التحليلات تعطي وتقدم نتائج و أرقام تفسر ماليا وهذه التفسيرات تعد كقاعدة لإتخاذ الإجراءات والقرارات من طرف المسؤولين ، يمكنه أن يستفيد من نتائج التحليل كمعيار يقيم به أداء وظيفته ونشاط المؤسسة ككل،وبالتالي استخلاص كل العراقيل ومحاولة الكشف عن مصادرها لتصحيحها وتفاديها مستقبلا هذا ما يتعلق بالنشاط الداخلي للمؤسسة،أما نتائج التحليل فقد تتسع حتى إلى الأطراف الخارجة عن المؤسسة والتي تهتم بمدى كفاءة وفعالية وتطور أداءها عبر الزمن.

إن عملية التحليل تصبح جزءا سابقا لإتخاذ القرارات وهو ما يخدم التخطيط المالي وكذلك تصبح جزءا لاحقا لإتخاذ القرارات وهو ما يخدم التقييم والرقابة والمتابعة ومن هنا تظهر أهمية التحليل المالي كأسلوب لإتخاذ القرار.[1]

ويوجه التحليل المالي للقوائم المالية من أجل إتخاذ القرار إلى الأطراف التالية:

1-التحليل المالي الموجه للمساهم : يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الإستثمارات بالمؤسسة،لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الإحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها وقد يختلف ،هذا عن المستثمر المرتقب والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا في الحالتين يهتمون بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي تواجهها. بحيث يقوم بدراسة ما يلي: [2]

- دراسة مركز المؤسسة داخل الصناعة أو النشاط الذي تنتمي إليه.
- تحليل النتائج المالية للمؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- التعرف على الإتجاهات المستقبلية للمؤسسة والنمو المتوقع.

[1]- شباح نعيمة، مرجع سابق،ص ص60،61.

[2]- عبد الغفار حنفي،أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى،دار الجامعية،الإسكندرية 2004،ص53.

2-التحليل المالي الموجه للدائنين :ويقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الإكتتاب في القرض الجديد أو إقراض أو بصدد إقراض الأموال المؤسسة، وقد يكون بنكا أو مؤسسات مالية،،فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل استحقاقها.فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة،فيهمه التأكد من إمكانية سداد هذا الإلتزام في الأجل الطويل،أما إذا كان القرض لمدة أقل من السنة ،يهتم الدائن بالتأكد من إمكانية المدين على السداد هذه الإلتزامات في الأجل القصير،ومع ذلك فهو لا يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.[1]

3-التحليل المالي للمورد :يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار أوضاعهم المالية، فالعميل فمن الناحية العملية مدين للمورد،ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية،وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل،وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه التعرف مواظبة وانتظام في أداء التزاماته قبل المورد،فإن التحليل والدراسة تدخل في نطاق المستقبل للتعرف على قدرة العميل على سداد التزاماته ،أي أن هذه الدراسات تهم المورد خاصة إذا طلب منه زيادة فترة الإئتمان،وكذلك بالنسبة للعملاء الجدد.[2]

4-التحليل المالي العميل: باستخدام البيانات التي تنشرها المورد وكذلك منافسيه،يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها،خاصة فترة الإئتمان مماثلة لما تمنحه لغيره،وتتطابق مع فترة الإئتمان التي يمنحها هو لعملائه،وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الإئتمان ، فقد يتضح للعميل أن متوسط فترة الدفع التي تمنح من نفس المورد لعملاء آخرين ولذلك من الأفضل معرفة السبب،فقد يكون سبب تعجيل الدفع،للإستفادة من الخصم النقدي من تكلفة المواد المشتراة .وبتحليل العميل للمركز المالي للمورد يمكنه من الحصول على شروط أفضل.ومن مصلحة العميل متابعة مراكز موردیه،خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها. [3]

[1]-عبد الغفار حنفي،إستراتجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية ،2008،ص63.

[2]-عبد الغفار حنفي،إستراتجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية،المرجع السابق،ص 75

[3]-عبد الغفلو حنفي،أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى ،مرجع سابق، ص 71.

5-**التحليل المالي من وجهة العاملين:** من المفيد معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها والتأكد من سلامة إدارة الأموال. بحيث يقوم على دراسة وتحليل الإنتاجية والربحية من خلال التعرف على وسائل تحسن من إنتاجية المؤسسة ،فقد يتم ذلك من خلال زيادة الإنتاج،حيث يؤدي زيادة إنتاجية إلى زيادة العاملين وأي أن تحسين الإنتاجية تزيد من الأجور والتوزيعات للمساهمين.يهم العامل أيضا التعرف على مستقبل المؤسسة والعمل فيها،خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة،فإذا كان التدفق النقدي للمؤسسة سالبا لعدة سنوات واختلال توازن الهيكل المالي فهذا مؤشر على توقف المؤسسة.[1]

6-التحليل المالي لإدارة المؤسسة:تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي ،وخاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية ،وأيضا الدائنون حيث تأكيد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الإستحقاق.[2]

خلاصة الفصل

إن وظيفة إتخاذ القرار هي إحدى الوظائف للمدير الأساسية،فالقرارات التي يتخذها المدير تتعامل مع معطيات الواقع التي تعيشه المؤسسة بما في ذالك من عوامل مؤثرة من داخل و خارج محيط المؤسسة، إلا أن نتائج القرار تظهر في المستقبل، و هنا تظهر فيها قوة ومدى كفاءته في الوصول إلى القرار الصحيح والتي يكون لها الأثر المباشر على حياة المؤسسة التي يقوم بالإشراف عليها سواء بالإيجاب أو السلب, حيث يكون هذا المسير مخيرا بين بدائل عدة يفرض عليه اختيار أحسنها ,إلا أن ليس بالأمر السهل إذ يجب أن يكون مبني على أسس صحيحة.

وهنا يلجأ المسير إلى بعض الأساليب تساعده على إتخاذ القرار منها التحليل المالي للقوائم المالية بمعرفة تطور الوضعية المالية للمؤسسة من أصول وخصوم المؤسسة ومعرفة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومعلومات أخرى وانطلاقا من هذه المعلومات التي تقدمها تلك القوائم المالية يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بتحليل المالي للمؤسسة والإعتماد عليها في تقييم أداء المؤسسة واستخلاص نقاط القوة والضعف في المؤسسة.ولهذا تلعب القوائم المالية دورا هاما في معالجة المشاكل التي يواجهها متخذ القرار وذلك من خلال ما توفره من معلومات ملائمة في إتخاذ القرار.

[1]-عبد الغفار حنفي،أساسيات التمويل و الإدارة المالية،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007،ص67.

[2]-عبد الغفار حنفي،إستراتجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية،مرجع سابق ،ص78.

الفصل الثالث:

استخدام القوائم المالية في

عملية إتخاذ القرار لمؤسسة

الإخوة عموري للآجر الأحمر

تمهيد

تعتبر المؤسسة من أهم مستخدمي القوائم المالية وهذا لحاجتها الى معلومات يحتاجها متخذ القرار. حيث أصبح الطلب عليها كبير نتيجة تعقد وزيادة عدد القرارات والغاية منها وتغير محيطها الداخلي والخارجي، ولهذا هو بحاجة إلى المعلومات من أجل إتخاذ قرار سليم مما يسهل عملية إتخاذ القرار ويحد من خطورة إتخاذه. بعدما تطرقنا في الفصول السابقة إلى القوائم المالية ودورها في تفعيل عملية إتخاذ القرار من خلال استخدام المؤشرات المالية الأكثر استخداما في التحليل لإتخاذ القرارات الرشيدة التي تساعد المؤسسة في نجاحها و استمراريتها، ومن خلال ذلك سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة – من خلال تحليل قوائمها المالية وتحديد وضعيتها المالية.ومن أجل القيام بالدراسة قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر.

المبحث الثاني : واقع استخدام القوائم المالية للمؤسسة مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر.

المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر.

المبحث الأول : تقديم مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

يتناول هذا المبحث تقديم عام لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر كوحدة من وحدات مجمع الإخوة عموري للآجر الأحمر، حيث يعتبر مجمع الإخوة عموري للآجر الأحمر من المؤسسات المتخصصة في مجال صناعة المواد الحمراء في الجزائر، وفي هذا المبحث سنتطرق التعريف والهيكل التنظيمي وأهداف مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر.

المطلب الأول : تعريف مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

1- **تعريف مجمع الإخوة عموري للآجر الأحمر** : يعد مجمع الإخوة عموري للآجر الأحمر من أكبر وأهم المجمعات على المستوى الوطني، وهو عبارة عن مجموعة مؤسسات ذات نشاطات مختلفة ومتعددة منها 6 وحدات لصناعة الآجر بمختلف الثقوب، حيث شهد عدة توسعات وتطورات أثناء وجوده حتى انتقل من مؤسسة إلى مجمع في سوق المواد الحمراء في الجزائر. وفيما يلي نقدم عرضا للوحدات المكونة للمجمع كما هو مبين في الجدول رقم (1) :

الجدول (1) الوحدات المكونة لمجمع الإخوة عموري للآجر الأحمر

	الوحدة	بداية النشاط
1	وحدة عموري للآجر الأحمر برانيس / بسكرة	1995/01/01
2	وحدة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال / بسكرة	2001/01/01
3	وحدة الآجر العصري عموري الحاجب / بسكرة	2003/04/15
4	وحدة الآجر والخزف قورصو / بومرداس	2004/05/30
5	وحدة فخار الجنوب جامعة / الوادي	2004/10/20
6	وحدة الآجر عموري لعروسي الحاجب / بسكرة	2005/05/01
7	وحدة فاك ماكو/ الأغواط	2008/11/02
8	وحدة الآجر عموري للفخار الحاجب / بسكرة	2009/06/01

9	**وحدة الحاجب للآجر/ بسكرة**	خلال2010

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مصلحة المالية.

2- تعريف مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال- بسكرة-:

وهي مؤسسة تعود ملكيتها للإخوة عموري كشركاء . ذات طبيعة قانونية: مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) للإخوة عموري لآجر. انطلقت بها الأشغال التهيئة في 1999/01/01، وانطلقت في الإنتاج بشكل فعلي في 2001/01/01، برأس مال اجتماعي: 4.000.000.00 دج ،وطاقة إنتاجية قدرت بـــ 70.000 طن سنويا من المواد الحمراء.وتعود مساهمة كل شريك في بداية النشاط ومنصبه الوظيفية كما يلي :

الجدول رقم(2) : الشركاء ، الحصص، والمناصب الوظيفية بمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –

اسم ولقب الشريك	المنصب الوظيفي	حصة كل شريك دج
عموري لعروسي	شريك / مسير	1.130.000.00
عموري لعيد	شريك / نائب المسير	400.000.00
عموري لزهاري	شريك	870.000.00
عموري فيصل	شريك	800.000.00
عموري سليم	شريك	800.000.00
المجموع		4.000.000.00

المصدر:المصلحة المالية

و تقع المؤسسة بالمنطقة الصناعية رقم 63 بحي سيدي غزال في ولاية بسكرة، وتتربع على مساحة إجمالية : 40.000 م^2 منها جزء عبارة عن مساحة مغطاة تقدر بـــ 6.000 م^2 خاصة بالإنتاج. والجزء

الثاني عبارة عن مساحة حرة ، وجزء يشمل مخازن إضافية والجزء الآخر موقف للسيارات ومختلف معدات النقل .

كما تقوم هذه المؤسسة على التدريب التقني والعلمي لعمال المجمع في حالة وجود مشروع مؤسسة جديدة.أما فيما يخص منتجات المؤسسة فهي تركز على الآجر من نوع 8 أثقب، و12 ثقب.

حيث إن المؤسسة استمرت في التوسع والتطور منذ وتأسيسها حيث شهدت في مارس 2003 أهم عملية توسع وتطوير على مساحة مغطاة تقدر ب 4.554 م^2 داخل المؤسسة، تمثلت في إضافة فرن جديد لطهي الآجر لزيادة طاقة إنتاجية جديدة بـــ 50.000 طن سنويا، لتصبح 120.000 طن سنويا .ومن خلال التوسع سواء من ناحية التجهيزات أو من ناحية العملاء أضحى من الضروري زيادة رأسمال المؤسسة ،حيث شهدت عدة زيادات وتعديلات ففي سنة 2001 تم رفع رأسمال المؤسسة إلى 36000000.00 دج ، وفي سنة 2006 تم تعديل الحصص بالنسبة للشركاء لتصبح متساوية ليصل رأس مال الوحدة إلى 52.000.000.00 دج بعد إعادة الإكتتاب، أما أخر تعديل فقد تم في 2009/08/10 حيث تم تغيير مسير المؤسسة من السيد عموري لزهاري إلى السيد عموري فيصل،وتعود مساهمة كل شريك والمنصب الوظيفي بالنسبة لآخر تعديل كما يلي:

الجدول رقم 03 : الشركاء، الحصص، والمنصب الوظيفي في أخر تعديل بمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –

اسم ولقب الشريك	المنصب الوظيفي	حصة كل شريك دج
عموري فيصل	شريك / مسير	10400000.00
عموري سليم	شريك / نائب المسير	10400000.00
عموري لعروسي	شريك	10400000.00
عموري لعيد	شريك	10400000.00
عموري لزهاري	شريك	10400000.00
المجموع		52000000.00

المصدر :المصلحة المالية

وهي تعمل حاليا ب293 عامل. موزعين كما يلي :

الجدول رقم (4) : توزيع العاملين بالمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال/بسكرة:

المستوى الوظيفي	العدد
الإطارات	08
أعوان التحكم	15
أعوان تنفيذ	270
المجموع	293

المصدر:مصلحة الموارد البشرية

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي ومهام المستويات الوظيفية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –.

1 الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –.

لكي نتعرف على كيفية إتخاذ القرار يجب تقديم هيكلها التنظيمي فهو وسيلة يحدد كيفية توزيع المهام والواجبات و المسؤول الذي يتبع ه كل موظف، وأدوات التنسيق الرسمية وأنماط التفاعل الواجب إتباعها وتطبيقها. فيما يلي تقديم الهيكل التنظيمي كما هو مبين في الشكل رقم (02).

الشكل (2): الهيكل التنظيمي لوحدة الإخوة عموري للآجر الأحمر سيدي غزال – بسكرة –

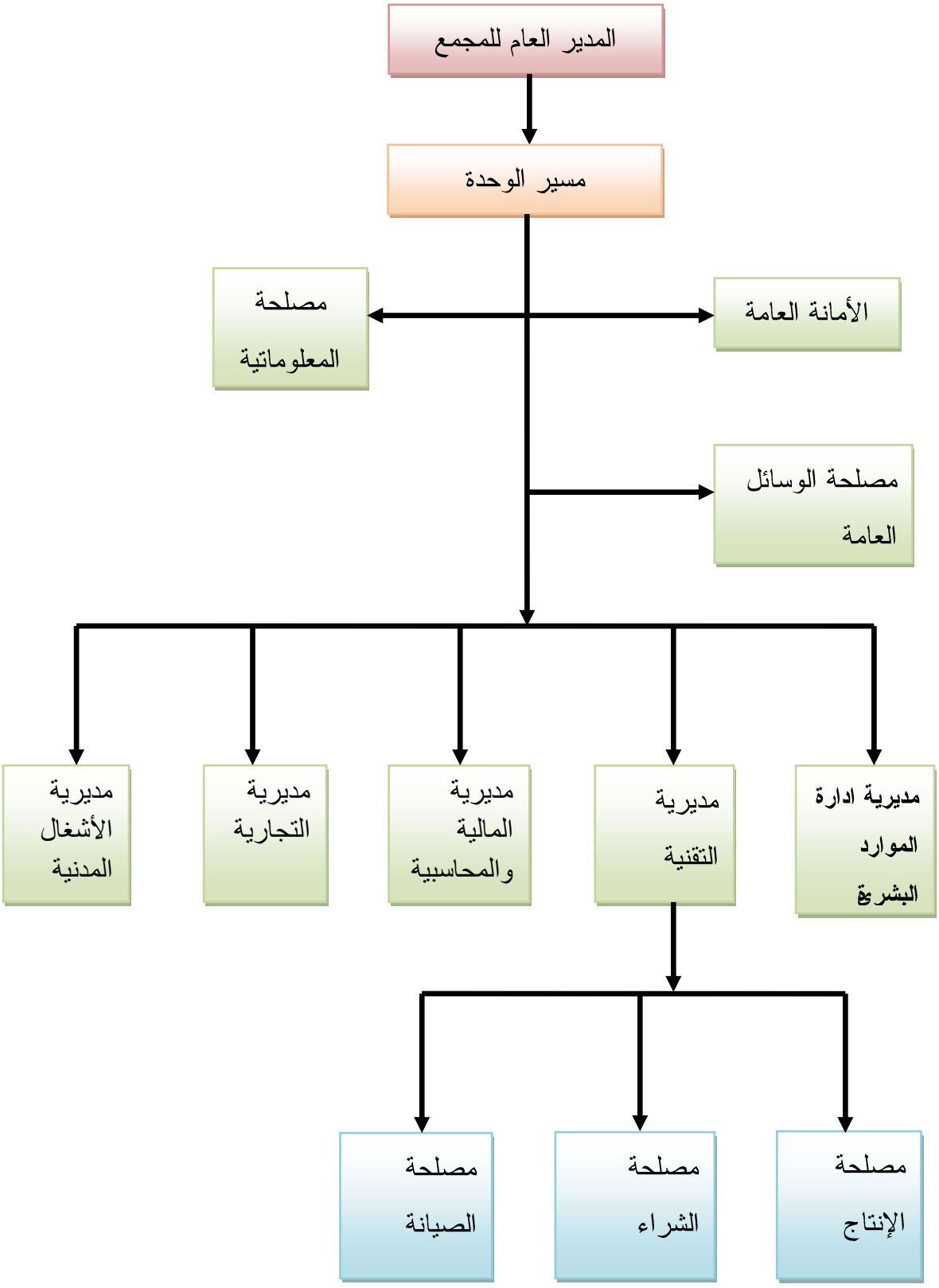

المصدر : المصلحة المالية

2 -المستويات الوظيفية :

سنقوم بدراسة وتحليل مهام كل مديرية من المديريات عند كل مستوى من مستويات الإدارية العليا ثم الإدارة الوسطى والإدارة في مستوى القاعدة كما يلي:

1 -المدير العام للمجمع :

السيد عموري لعروسي يوجد على رأس المجمع وهو مركز القيادة والتسيير، يتكفل بوضع استراتيجيات المجمع وتمثيله مع الأطراف الخارجية، وكذلك إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحقيق التناسق والتكامل بين مختلف الوحدات .

2 -مسير الوحدة :

يوجد على رأس الوحدة مهمته القيادة والإشراف والتنسيق بين مختلف أقسام الوحدة ، ويتكفل بتقديم تقارير مفصلة ودقيقة حول مختلف أوضاعها إلى المدير العام للمجمع قصد إتخاذ القرارات المناسبة.

3 -الأمانة العامة :

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، وكذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الإتصال بمسير الوحدة، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح .

4 -الوسائل العامة : وتتولى كل من :

- الوقاية والأمن :

يسعى المكلف بالأمن بالوحدة للحفاظ على الأمن والإستقرار داخل الوحدة ويتكفل بأجهزة فرعية على مراقبة حركة الدخول والخروج كما يعمل على المحافظة على أجهزة وممتلكات الوحدة.

- دائرة النقـــل :

تهتم هذه الدائرة بمختلف عمليات النقل من وإلى الوحدة، فهي تقوم بإيصال المواد الأولية إلى الوحدة.

5 -مصلحة المعلوماتية :يقوم بما يلي :

- صيانة الشبكات المعلوماتية للوحدة.
- الإشراف على مختلف التطبيقات المعلوماتية.
- المساهمة في عمليات التدريب على المعلوماتية.

6 – مديرية إدارة الموارد البشرية:

هذه المديرية مكلفة بتنمية وتطوير نظم تسيير الموارد البشرية وتحديد السياسات والأســاليب المتبعة في الأجور وتــرقية العمال وكل ما يتعلق بمسيرة العمال. كما تهتم بتدريب وتأهيل العمال والإطارات بشكل مستمر حسب متطلبات الوحدة وتتلخص مهامها في:

–تعمل على خلق جو مناسب ومحفز للعمل وهذا بتحفيز العمال وتوفيرها لهم للضروريات.

–المساهمة في تحديد سياسات الوحدة داخليا وخارجيا.

–العمل على توفير الوسائل الضرورية لسير سياسة الوحدة.

–التوجيه والتنسيق والسهر على تسيير العاملين في الوحدة.

–مراقبة حركات العاملين في الوحدات.

–ضمان الجو الاجتماعي الجيد والتحفيز والترابط بين العاملين وروح التضامن التي تربط بينهم؛

–تعمل على خلق جو مناسب ومحفز للعمل وهذا بتحفيز العمال وتوفيرها لهم للضروريات.

7– **المديرية التقنية :** وتضم هذه المديرية الوظائف التالية :

- **قسم الشراء :**

وتتمثل مهمة هذا القسم في تموين الوحدة بالمواد الأولية ، وقطع الغيار، والتجهيزات وذلك طبقا للبرنامج المحدد من طرف الوحدة ، وتحقيق هذه المشتريات بالشروط الحسنة والموضوعية للأسعار، النوعية، والكمية . وبالإضافة إلى ضمان التدفق المنتظم والجيد للمواد الأولية وقطع الغيار الموجهة للإنتاج، كي لا يتوقف أو يضطرب الإنتاج ، فهي أيضا تهتم بالأنشطة التالية:

- **قسم الإنتاج :** يتكفل بـــ:

- مراقبة ومتابعة العملية الإنتاجية كما ونوعا والوقت المحدد.
- تحديد موعد إنهاء الطلبية وموعد تسليمها للعميل.
- تقدير كمية ونوعية المواد الأولية والمدة اللازمة لتوفيرها.

- **قسم الصيانة :** ومنها

1 -مصلحة المنهجية والتنسيق:

تقوم هذه المصلحة بالتنسيق بين فرق العمل،التي تقوم بعمليات التدخل على مستوى ورشات العمل. حيث تقوم هذه المصلحة بناء على الطلب من الورشات ، بإصدار أمر القيام بمهمة تدخل إلى كل الأقسام المعنية بهذا التدخل(كهرباء، ميكانيك)، وهدف منها المتابعة الميدانية للأشغال والتأكد من أن الموارد المتوفرة تتناسب مع طبيعة العمل وتسمح بتنفيذه على أحسن وجه. ومعرفة أسباب الخلل في حالة وجود إنحراف بين ما هو مسطر وما هو مؤدى فعلا لتفاديه مستقبلا.

2 -**مصلحة الصيانة الصناعية** : تتكفل بصيانة جميع عتاد الوحدة سواء كان عتاد صناعي للإنتاج أو وسائل نقل كالسيارات والشاحنات، فهي تشرف على أربع خلايا :

- خلية الصيانة.
- خلية الصيانة الميكانيكية.
- خلية الصيانة الكهربائية.
- خلية عتاد النقل.

8 -المديرية التجارية :

ومهمتها هي رسم السياسة التجارية للوحدة وتحقيق الأهداف التجارية المسطرة وذلك عن طريق تنشيط الوظيفة التجارية وتتمثل مهامها في:

- تعظيم معدل مبيعاتها.
- التنسيق بين كل الوحدات الإنتاجية للمجمع.
- التعريف بالسياسة الترويجية للمنتج وبأحسن صورة للوحدة.
- تحديد احتياجات السوق حسب الكم والنوع .

9 -مديرية المالية والمحاسبة:

تقوم هذه المديرية بتجميع العمليات المالية والمحاسبية وتقوم كذلك بوضع الميزانية وتسيير جميع الحسابات ومراقبتها. كما تقوم بحساب الجرد السنوي وإعداد التنبؤات والتقديرات حسب نتائج السنوات الماضية، كما تقوم بعملية التدقيق ومراجعة الحسابات المختلف للوحدة وتسهر أيضا على:

- تصحيح أسعار البيع المتعلقة بالكلفة الحقيقية المقترحة من طرف الوحدة.
- تسهر على مراقبة الحالة المالية للوحدة والنتائج المتحصل عليها من النشاطات.
- تسيير الموجودات المالية للوحدة.
- ضمان وتوفير الموارد المالية المستحقة في الوقت المناسب.
- التطهير المالي المقرر من طرف الهيئات العمومية.

10 – **مديرية الأشغال والهندسة المدنية:** وتهتم بالدراسات والأشغال الهندسية،حيث أن المجمع يقوم بإجراء الدراسات المعمارية ودراسات الهندسة المدنية بنفسه لكل وحدات المؤسسة.

المطلب الثالث :أهداف مجمع الإخوة عموري للآجر الأحمر.

يتطور رقم أعمال مجمع سنويا وهذا بفعل السياسة التسييرية الفاعلة للمجمع، والهادفة إلى تحسين نوعية وجودة ما يتم إنتاجه بالأسعار الملائمة، والكميات المطلوبة وعليه ومن أجل المحافظة على المستوى المتميز ومن أهم أهداف مجمع في:

–الإرضاء الكلي والدائم للزبون وهذا بوضع سياسة تسيير النوعية والجودة تدريجيا.

–اكتساب التكنولوجيا الحديثة في مجال صناعة المواد الحمراء.

–توسيع الحصة السوقية للمجمع، وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال بناء وحدات إنتاجية جديدة.

–تنويع تشكيلة المنتجات.

المبحث الثاني: واقع استخدام القوائم المالية بمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة وعن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا يجب أن تؤدي معلومات المحتواة فيها لغرض المؤسسة منها.و من أجل إتخاذ القرار الجيد نقوم بتحليلها لفهمها بشكل جيد وفهم مختلف علاقات بين عناصرها.

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

تقوم المؤسسة في نهاية كل فترة بإعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية و النتائج التي حققتها خلال الفترة و التدفقات النقدية التي دخلت و التي خرجت منها.وتتمثل قوائم المالية للمؤسسة في سنتين 2012 و2013 .

1 – الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين أساسيين هما جانب الأصول و جانب الخصوم ، فلأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم تمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة. حيث سنقوم بعرض الميزانية المالية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر لسنة 2012 و2013.

جدول رقم (5): الميزانية (الأصول) لسنة 2012 و2013 الوحدة بالدينار الجزائري

الأصول	2012	2013
الأصول غير جارية		
فارق بين الشراء		
تثبيتات معنوية		78336.00
اراضي	4159050.00	4159050.00
مباني	36397325.00	33364215.00
تثبيتات عينية اخرى	418344653.00	381008894.00
تثبيتات ممنوح امتيازها	980000.00	931000.00
تثبيتات يجرى إنجازها		
تثبيتات مالية		
سندات موضوعة موضع المعادلة		
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		
سندات أخرى مثبتة		
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	33220000.00	36254007.00
ضرائب مؤجلة على الأصل		
مجموع الأصول غير الجارية	493101028.00	455795503.00
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	68461941.00	148309903.00
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		

الزبائن	54367240.00	178476102.00
المدينون الاخرون	23634617.00	10916589.00
الضرائب وما شابهها	18584905.00	32375782.00
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		
الموجودات و ماشابهها		
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الاخرى		
الخزينة	33448067.00	35274044.00
مجموع الأصول الجارية	198496772.00	405352422.00
مجموع الأصول	691597800.00	861147926.00

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 8

جدول رقم (6): الميزانية (الخصوم) لسنة 2012 و2013 الوحدة بالدينار الجزائري

الخصوم	2012	2013
رؤوس الأموال الخاصة		
رأسمال تم اصداره	52000000.00	52000000.00
رأسمال غير مستعان به		
علاوات و احتياطات –احتياطات مدمجة	2600000.00	2600000.00
فوارق اعادة التقييم		
فارق المعادلة		
نتيجة الصافية /نتيجة صافية حصة المجمع	120147977.72	99166841.00
رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد	7698636.44	7702348.00
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
مجموع	182446614.00	161469189.00
خصوم غير جارية		
قروض وديون مالية	200000000.00	200000000.00

ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية	200000000.00	200000000.00
الخصوم الجارية		
موردون والحسابات الملحقة	300169278.00	374200810.00
ضرائب	8666153.00	43816905.00
ديون اخرى	180315754.00	261661021.00
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية	489151186.00	679678736.00
مجموع الخصوم	691597800.00	861147926.00

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم9

الجدول رقم (7) : الميزانية المختصرة لسنة 2012و2013

السنوات / البيان	2012		2013	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأصول				
الأصول غير الجارية	493101028.00	%71.29	455795503.00	%52.92
قيم الإستغلال	68461941.00	%9.91	148309903.00	%17.24
قيم قابلة للتحقق	96586764.00	%13.97	221768475.00	%25.75
قيم الجاهزة	33448067.00	%4.83	35274044.00	%4.09
مجموع الجارية	198496772.00	%28.71	405352422.00	%47.08
مجموع الأصول	691597800.00	%100	861147926.00	%100
الخصوم				
أموال الخاصة	182446614.00	%26.38	161469189.00	%18.75
الخصوم غير الجارية	200000000.00	%2.89	200000000.00	%2.32
الخصوم الجارية	489151186.00	%70.73	679678736.00	%78.93

مجموع الخصوم	691597800.00	%100	861147926.00	%100

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على جدول رقم 5 و6

التعليق:

من الجدول السابق يمكن أن نستنتج أن المؤسسة محل الدراسة قد إرتفع مجمل أصولها خلال سنة 2013، وهذا ناتج عن إرتفاع في قيمة الأصول الجارية حيث إرتفعت بنسبة 104%، مع وجود إنخفاض في أصول غير الجارية بالقيمة 0.7%حيث يرجع سبب الزيادة الى إرتفاع قيمة العملاء بنسبة 228%.

أما جانب الخصوم فنلاحظ الإرتفاع هو ناتج عن زيادة في الخصوم الجارية بنسبة 38.95 %مع إنخفاض في الخصوم غير الجارية مع إنخفاض في الأموال الخاصة بنسبة 11.49%نتيجة إنخفاض النتيجة.

2 - جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل أو حساب النتيجة) يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات و تكاليف الدورة المالية، فمن خلال يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، وفيما يلي جدول حسابات النتائج سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر لسنوات 2012 و2013.

جدول رقم (8) : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2012 و2013

الوحدة بالدينار الجزائري

البيان	2012	2013
مبيعات ومنتجات ملحقة	530677652.00	486546219.00
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	4695434.00	2775014.00
الإنتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1 -إنتاج السنة المالية	537648464.00	485588081.00
المشتريات المستهلكة	185479103.00	169121645.00
الخدمات الخارجية الإستهلاكات الأخرى	4445221.00	7232856.00
2 -استهلاك السنة المالية	189924324.00	176354501.00
3 -القيمة المضافة للإستغلال(1-2)	347724139.00	309233579.00

أعباء المستخدمين	95350805.00	108652093.00
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	16838073.00	15836873.00
4 -الفائض الإجمالي عن الإستغلال	235535260.00	184744612.00
المنتجات العمليات الأخرى	629989.00	1534276.00
الأعباء العمليات الأخرى	270.00	2555285.00
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	86166770.00	92425581.00
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		
5 -النتيجة العملياتية	149998208.00	91298022.00
المنتوجات المالية	51689.90	
الأعباء المالية		
6 - النتيجة المالية	51689.90	
7 -النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	149998208.00	91298022.00
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	37928040.00	24684783.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية		60335660.00
مجموع أعباء الأنشطة العادية		27782058.00
8 -النتيجة الصافية للأنشطة العادية		32553602.00
العناصر غير العادية- المنتوجات		
العناصر غير العادية – الأعباء		
9 -النتيجة الغير العادية		
10 -النتيجة الصافية للسنة المالية	120147977.00	99166841.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 10

المطلب الثاني : التحليل القوائم المالية عن طريق التوازنات المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة وضعية المؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر من خلال مؤشرات التوازن المالي، من أجل تقييم التوازن المالي لها والمتمثلة في رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل و الخزينة.كما هو موضح التالي:

مؤشرات التوازن المالي :

إن المتخذ القرار يستعين بمؤشرات التوازن المالي لمعرفة بنية المالية للمؤسسة في حالة توازن أم لا، بحيث تساعده معلومات حول مصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط ومعلومات حول السيولة، والهيكل المالي للمؤسسة مما يساعد في إتخاذ القرار الإسستثماري،بحيث يدرس مدى ملائمة التمويل مع الإستثمار من حيث المدة والنوع بالنسبة للأصول غير الجارية والغير الجارية، ولما لديها من أهمية سنقوم بدراستها.

1 ر**أسمال العامل:** يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسي للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة.حيث يوجد أربعة أنواع وهي :

جدول رقم (9) : رأسمال العامل لسنة 2012 و 2013

البيان	قانونه	2012	2013
ر.م.ع الدائم	الأصول الجارية –الخصوم الجارية	-290654414.00	-274326314.00
ر.م .ع.الخاص	الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية	-310654414.00	-294326314.00
ر.م.ع الإجمالي	مجموع الأصول الجارية	198496772.00	405352422.00
ر.م.ع الأجنبي	مجموع الديون	509151186.00	699678737.00

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم5و6

التعليق:

رأسمال العامل الدائم:

نلاحظ أن رأسمال العامل الدائم سالب وهذا يدل أن استخدامات الدورة القصيرة الأجل لاتغطى بموارد الدورة القصيرة الأجل، يعني أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، بحيث حققت رأسمال عامل الدائم سالب طيلة فترة الدراسة لكنه على إرتفاع حيث نجد سنة 2012 يساوي 290654414، وثم إرتفع سنة 2013 حتى بلغ274326314،وهذا دليل إنخفاض في عجز المؤسسة على مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

رأسمال العامل الخاص:

نلاحظ أن رأسمال العامل الخاص فهو سالب وهذا يدل على أن الأموال الخاصة لاتغطي الأصول غير الجارية،وذلك من خلال الجدول السابق بحيث حققت رأسمال عامل الخاص سالب خلال فترة محل الدراسة، ولكنه على إرتفاع خلال الفترة،حيث نجد أنه خلال سنة 2012 ليساوي 310654414 ، وثم إرتفع سنة 2013 حتى بلغ 294326314. ومنه نستنتج أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها غير الجارية انطلاقا من أموالها الخاصة و الجزء الباقي يغطى من الأموال الخارجية.

رأسمال العامل الأجنبي:

نلاحظ أن رأسمال العامل الأجنبي تعتمد عليه المؤسسة بصورة كبيرة جدا إذا ما قارناه بالأموال الخاصة، فهي تعتمد على الديون قصيرة الأجل بشكل كبير و تعتمد على ديون الطويلة الأجل بشكل ضعيف وبذلك ضيعت فرصة للحصول على موارد، و بالتالي ضيعت فرصة زيادة الإستثمار و من خلال الجدول السابق حققت المؤسسة رأسمال عامل الأجنبي على إرتفاع خلال السنوات الدراسة، حيث كان سنة 2012 ليساوي509151186 وثم إرتفع سنة 2013 حتى بلغ699678737.

رأسمال العامل الإجمالي: نلاحظ نجد أنه خلال سنة 2012 أن الأصول الجارية تساوي198496772 اقل بكثير من الأصول غير الجارية، وهذا يعني أن تكلفة النشاط الاستغلالي للمؤسسة كبيرة جدا بحيث حققت رأسمال عامل الإجمالي منخفض خلالها،وثم ارتفع سنة 2013 حتى بلغ 405352422 وهذا نتيجة الزيادة كل من المخزونات والعملاء.

2 -احتياجات رأسمال العامل

جدول رقم (10) : احتياجات رأسمال العامل لسنة 2012 و 2013

البيان	2012	2013
الأصول الجارية-القيم الجاهزة	165048705.00	370078378.00
ديون قصيرة الأجل	489151186.00	679678736.00
احتياجات رأسمال العامل	-324102481.00	-309600358.00

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين5و6

التعليق:

نلاحظ أن إحتياج رأسمال العامل سالب وهذا يدل على أن استخدامات الدورة أقل بكثير من احتياجات الدورة. وهذا يعني أن المؤسسة لا توظف أموالها في الأجل القصير، وهذه الأموال لا توجد استخدامات في قصيرة الأجل تغطيها، وهذا يؤثر على الخزينة الصافية للمؤسسة حيث تحتاج إلى موارد أخرى.بحيث نجد أنه خلال سنة 2012 كان الإحتياج رأسمال العامل يساوي 324102481،وثم إرتفع سنة 2013 حتى بلغ 309600358.00.

3 -الخزينة

جدول رقم (11) : خزينة المؤسسة لسنة 2012 و 2013

البيان	2012	2013
ر.م.ع الدائم	-290654414.00	-274326314.00
احتياجات رأسمال العامل	-324102481.00	-309600358.00
الخزينة	33448067.00	35274044.00

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين5و6

التعليق :

نلاحظ أن الخزينة أنها موجبة وهي كافية لتغطية الفجوة بين رأسمال العامل الدائم واحتياجات رأس المال العامل، وهذا يؤدي إلى أن المؤسسة قادرة على السداد في الأجل القصير. وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة. بحيث حققت سنة 2012 ليساوي 33448067، وثم إرتفعت سنة 2013 حتى بلغت 35274044.00.

ومن خلال ما سبق يمكن الحكم على المؤسسة وهذا مما يعني بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الإستغلال تمول جزء من الأصول الثابتة، وبمعنى آخر يمول الموردون استثمارات المؤسسة، وتتطلب هذه الحالة زيادة للموارد الدائمة.

المطلب الثالث : التحليل القوائم المالية وفق نسب المردودية

يمكن قياس ربحية المؤسسة ومدى كفاءة القرارات المتخذة لمسيري المؤسسة سواء كانت القرارات مالية او استثمارية، ومدى فعالية المؤسسة في تسيير أنشطتها. ويقوم متخذ القرار بإستعمال مجموعة من النسب المردودية وهي:

جدول رقم (12) : مردودية المؤسسة لسنة 2012 و 2013

البيان	البيان	2012	2013
المردودية التجارية	نتيجة الصافية /رم الاعمال خارج الرسم	0.22	0.20
المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية /مجموع الاصول	0.17	0.11
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.65	0.61

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم5و6 و8

التعليق :

المردودية التجارية:

وهذه النسبة تعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في تخفيض التكاليف وفعاليتها في تعظيم الايرادات،حيث نلاحظ أن المردودية التجارية أكبر من الصفر و أقل من الواحد في السنوات الدراسة، حيث حققت المؤسسة في سنة2012 ب 0.22 أي أن كل دينار من المبيعات يولد 0.22 دينار من الأرباح، عليه يمكن القول أن المؤسسة حققت مردودية تجارية جيدة و هذا راجع نتيجة الدورة مقارنة بالمبيعات .ثم في سنة 2013 انخفضت لتصل 0.20 ،و هذا راجع إلى إنخفاض في نتيجة الدورة .

المردودية الاقتصادية :

تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق الأرباح و مدى مساهمتها في تكوينه حيث نلاحظ من خلال النتائج أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة ، حيث قدرت سنة 2012 ب 0.17 للوحدة أي أن كل 1 دينار تستثمره يولد 0.17 دينار من النتيجة الصافية ، ثم انخفضت النسبة في السنة 2013 0.11، راجع للإرتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة التي تحققها.

المردودية المالية :

حيث تقيس هذه النسبة العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة ، حيث تم تحقيق مردودية مالية موجبة على طول فترة الدراسة، ففي سنة2012 تقدر ب 0.65 للوحدة أي ان كل 1 دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.65 دينار من النتيجة. حيث نلاحظ أن النسبة مرتفعة وهذا راجع هذا إلى كفاءة المؤسسة في إستغلال الأموال الخاصة. ثم انخفضت النسبة في السنة الموالية 0.61 للوحدة ه ذا راجع لإنخفاض النتيجة والأموال الخاصة.

المطلب الرابع: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية أهم المؤشرات المهمة لتقييم أداء المؤسسة،حيث تحلل معلومات عن ربحية وخدمة الدين والتي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يقوم متخذ القرار بلختبار حجم معين من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في إتخاذ القرار.

1 نسب السيولة: يمكن الإعتماد على هذه النسب لقياس السيولة المؤسسة أي مدى تغطية الإلتزامات بواسطة الأصول الجارية في مواعيد استحقاقها بتهيئة المناخ الملائم لإتخاذ التمويل والإئتمان. ويمكن من خلال:

الجدول رقم (13) : نسب السيولة المالية للمؤسسة لسنة 2012 و 2013

النسب	البيان	2012	2013
نسبة التداول	الأصول الجارية/الديون قصيرة الأجل	0.40	0.59
نسبة السيولة السريعة	الأصول ا لجارية-المخزونات/ ديون قصيرة الأجل	0.26	0.37
نسبة المختصرة	(قيم جاهزة+ قيم قابلة للتحقيق) /ديون قصيرة الأجل	0.10	0.09
نسبة النقدية	قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل	0.17	0.09

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين5و6

التعليـــق:

نسبة التداول:

نلاحظ من خلال الجدول لم تمتعت المؤسسة بالسيولة لمواجهة كل إلتزماتها قصيرة الأجل وهي تعتبر مؤشر على عدم قدرة المؤسسة على سداد الخصوم الجارية بواسطة أصولها المتداولة، إلا أنها إرتفعت النسبة في سنوات الدراسة حيث حققت في سنة2012 ب 0.40 ثم إرتفعت سنة 2013 لتصل0.59، وهذا يدل على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة أجل أكبر وهذا راجع إلى إرتفاع الأصول المتداولة.

نسب السيولة السريعة :

نلاحظ عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الأجل بواسطة أصولها المتداولة ويحيث تم طرح المخزونات من البسط باعتبارها صعبة التحصيل مقارنة مع العناصر الأخرى، حيث حققت في سنة2012 ب

0.26 ثم إرتفعت سنة 2013 لتصل 0.37 وإلا أن هذه النسب أقل من 1 وهذه الحالة السيولة غير مطمئنة، وهذا ليس مصلحة المؤسسة هو ناتجة عن مبالغة المؤسسة في الإحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

نسب السيولة المختصرة:

نلاحظ عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الأجل بواسطة أصولها المتداولة و بحيث تم طرح المخزونات والعملاء من البسط باعتبارها صعبة التحصيل مقارنة مع العناصر الأخرى، حيث حققت سنة2012 ب 0.10 ثم إنخفضت سنة 2013 لتصل 0.09 وهذه النسب أقل من 1، وهذه الحالة السيولة غير مطمئنة وهذا ليس من مصلحة المؤسسة.

نسبة النقدية :

تعتبر هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها أو تحصيل حقوقها،حيث نلاحظ ان المؤسسة حققت في سنة2012 ب 0.17 ثم انخفضت سنة 2013 لتصل0.09، إلا أن المؤسسة ليس لديها القدرة على تسديد ديونها في الأجل بقيمها الجاهزة ،وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الحالية و عدم مقادرتها على مواجهة صعوباتها المالية.

2 **نسب التمويل:**

ولقياس درجة اعتماد المؤسسة في التمويل على أموال الغير في تمويل أنشطتها نقوم بحساب مايلي:

الجدول رقم (14): نسب التمويل للمؤسسة لسنة 2012 و 2013

النسبة	قانون حسابه	2012	2013

التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول غير الجارية	0.41	1.12
نسبة الديون الى رأسمال	الديون /حقوق الملكية	3.79	5.33
الإستقلالية المالية	أموال الخاصة/مجموع الديون	0.26	0.19

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين5و6

التعليـــق:

نسبة التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة،ففي سنة2012 بلغت نسبة التمويل الدائم ب 0.41،نلاحظ هذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع الإعتماد على أموالها الدائمة لتمويل أصولها غير الجارية، وهذا بسب اعتمادها على خصومها الجارية ثم على خصومها الغير الجارية، ثم إرتفعت سنة 2013 لتصل 1.12،وهذه النسبة تعني أن الأموال الدائمة أصبحت تغطي بشكل كافي للأصول الغير الجارية مع هامش أمان يقدرب 0.12 .

نسبة الديون الى رأسمال :

نستنتج أن المؤسسة تعتمد على الخصوم الجارية والغير الجارية في عمليات استثماراتها، اذ تمثل تقريبا ثلاث مرات من حقوق الملكية في سنة 2012، وخمس مرات في سنة 2013 وهذا يشكل خطرا بالنسبة للمؤسسة .

نسبة الإستقلالية المالية:

نلاحظ ان المؤسسة حققت نسبة الإستقلالية المالية في سنة2012 ب0.26 للوحدة، ثم إنخفضت سنة 2013 لتصل 0.19.حيث نلاحظ أن هذه النسبة منخفضة جدا ولا تتعدى الواحد خلال فترة الدراسة ، وتعبر على أن المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة لتغطية استخداماتها، وهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا ولا تعتمد على تمويل داخلي بل تعتمد على الإعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل .

3 نسب الكفاءة:

ولمعرفة كيفية استخدام المؤسسة للموارد المتوفرة لديها وتحليل ومدى كفاءتها وقدرتها على في تحقيق الإستخدام الأمثل،حيث تساعد هذه النسب على قرارات التخطيط والرقابة وإتخاذ الإجراءات التصحيحية،ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة. وتتمثل نسب الكفاءة فيما يلي:

الجدول (15): نسب الكفاءة للمؤسسة لسنة 2012 و 2013

البيان	قانون حسابه	2012	2013
معدل دوران الزبائن	المبيعات / مجموع ديون الزبائن	4.40	11.67
معدل دوران الدائنين	المشتريات/الموردين+اوراق الدفع	18.53	13.55
نسب دوران المخزون	متوسط المخزون / مخرجات المخزون	11.1	9.14
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات/مجموع الأصول	0.76	0.56
معدل دوران الأصول غير الجارية	صافي المبيعات/مجموع الأصول غير الجارية	1.08	1.06
معدل دوران الأصول الجارية	صافي المبيعات/مجموع الأصول الجارية	2.67	1.20

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين5و6و8

التعليق :

معدل دوران العملاءو الدائنين:

المؤسسة تتحصل على حقوقها في السنة في سنة 2012 تتحصل عليها تقريبا ب 4 أيام أي مايعادل ثلاث مرات في الشهر أما التسديد حقوق الموردين ب 18يوم أي ما يعادل مرة الى مرتين في الشهر، وهذا يعني أن مواعيد التسديد تكون قبل مواعيد التحصيل والأمر الذي يجعل المؤسسة قادرة على تسديد في الأجل القصير. أما في سنة 2013 تتحصل على حقوقها خلال 11يوم أي مايعادل مرتين في الشهر، وهي فترة أطول من سنة2012 فيما تكون فترة تسديد الموردين ب 13يوما أي مايعادل مرتين في الشهر. وهذا يعني

مواعيد التسديد تكون مع مواعيد التحصيل.ولهذا على المؤسسة أن تعيد النظر في أجال التحصيل المتفق عليها مع العملاء .

معدل دوران المخزون: أن المؤسسة متوسط طلبيتها يبقي في المخازن المؤسسة في سنة 2012 يبقى تقريبا ب11 يوم أي مايعادل مرتين في الشهر، أما في سنة 2013 فمتوسط طلبيتها خلال 9 أيام أي مايعادل 3 مرات في الشهر. وهذا يعني بطء في حركة المخزون وأن هنالك ركود في البضاعة المخزنة لعدم وجود طلب عليها.

معدل دوران اجمالي الأصول :في سنة 2012 يقدر معدل دوران إجمالي الأصول المؤسسة بـــ 0.76, هذا يعني أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يولد 0.76 دينار من المبيعات، ويدل على كفاءة الإدارة على إدارة أصولها خلال تلك السنة.أما في سنة 2013 فانخفض ليصل الى 0.56 رغم أنه منخفض لكن يدل متوسط كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة أصولها خلال السنة.وأن المؤسسة تعمل تقريبا بمستوى متوسط، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأسمال.

معدل دوران الأصول غير الجارية: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول غير الجارية على خلق المبيعات، ففي سنة 2012 يقدر هذا المعدل بـــ 1.08 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1.08 دينار من المبيعات، وهذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة جيد. بينما انخفضت الكفاءة النسبة الى 1.06 خلال سنة 2013.

معدل دوران الأصول الجارية:بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2012 يقدر هذا المعدل بـــ 2.67 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الجارية يولد 2.67 دينار من المبيعات. ثم إنخفض في سنة 2013 الى أن وصل 1.20،وهو ناتج عن زيادة الأصول المتداولة وإنخفاض مبيعات في نفس الوقت.وهي معدلات مرتفعة نسبيا وهذا راجع الى حسن تسيير المخزون.

المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تفعيل عملية اتخاذ القرار بمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات الضرورية في عملية إتخاذ القرار، والهدف منها زيادة المعرفة وتقليل من المخاطرة مما يساعد في إتخاذ القرار السليم مبني على أسس علمية. ونظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وإختلاف عناصرها وجب تحليلها لفهم عناصرها وتحديد علاقات فيما بينها لإكتشاف إنحرافاتها عن أهداف المؤسسة.

المطلب الأول :تحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

يكشف تحليل جدول حسابات النتائج عن الخصوصيات أو السياسات المتبعة لها والعوامل التي تؤثر بشكل ضمني أو صريح عن نتائج المؤسسة. ويساعد على إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كالتخلي عن منتج معين أو قرار زيادة منتج جديد أو التركيز على منتج معين يساهم في رفع النتيجة.وتتمثل التحليل المالي لجدول حسابات النتائج فيما يلي :

1 استهلاك السنة المالية:

جدول(16) : التغير في استهلاك السنة المالية لسنة 2012 و 2013

البيان	2012	2013
استهلاك السنة المالية	537648464.00	485588081.00
التغير في استهلاك السنة المالية	-	55060383.00
نسبة التغير	-	%9.68

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول8

التعليق:

نلاحظ إنخفاض في استهلاك السنة المالية بسبب كل إرتفاع كل من الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى والمشتريات المستهلكة، حيث في سنة 2013 إنخفضت بنسبة 9.68%وهذا راجع الى إنخفاض المشتريات المستهلكة في حين ارتفعت الخدمات الخارجية والإستهلاكات الاخرى.

2 القيمة المضافة

جدول(17): التغير في القيمة المضافة لسنة 2012 و 2013

البيان	2012	2013
القيمة المضافة	347724139.71	309233579.00
التغير في القيمة المضافة	-	38490560.71
نسبة التغير	-	%11.06

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 8

التعليق:

نلاحظ إنخفاض القيمة المضافة نتيجة إنخفاض الإستهلاك السنة المالية و إنتاج السنة المالية بحيث إنخفضت سنة 2013 بنسبة11.06 %.

3 -**الفائض الخام للاستغلال:**

جدول(18): التغير في الفائض الخام للإستغلال لسنة 2012 و 2013

البيان	2012	2013
الفائض الخام للإستغلال	235535260.00	184744612.00
التغير في فائض الخام للإستغلال	-	50790648.00
نسبة التغير	-	%21.56

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم8

التعليق:

نلاحظ أن الفائض الخام للإستغلال سجل إنخفاضا بمقدار 21.56% إلا أن بالرغم من إنخفاض في بند الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة بنسبة، ويعود سبب الإنخفاض أساسا إلى زيادة في أعباء العاملين.

4 -النتيجة العملياتية :

جدول(19): التغير النتيجة العملياتية لسنة 2012 و 2013

البيان	2012	2013
النتيجة العملياتية	149998208.00	91298022.00
التغير في النتيجة العملياتية	-	58700186
نسبة التغير	-	%39.13

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم7

التعليق:

سجلت النتيجة العملياتية إنخفاضا بمقدار 39.13 في سنة 2013 و هو مؤشر ايجابي يعود سببه إلى زيادة في كل من المخصصات الإهتلاك، والمؤونات وخسائر القيمة بنسبة وإنخفاض الأعباء العملياتية الأخرى بمعدل بالإضافة إلى إنخفاض في كل من المنتجات العملياتية الأخرى .

5 -صافي نتيجة السنة المالية :

جدول(20): التغير صافي نتيجة السنة المالية لسنة 2012 و 2013:

البيان	2012	2013
النتيجة الصافية	120147977.00	99166841.00
التغير في النتيجة	-	20981136.00

الصافية		
نسبة التغير	-	%17.46

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم8

التعليق:

نلاحظ أن نتيجة موجبة خلال سنوات الدراسة حيث عرفت إنخفاضا و يعود سببه إلى إنخفاض رقم الأعمال فقد حققت سنة 2012 نتيجة قدرها120147977.00 ثم إنخفضت سنة 2013 لتصل99166841.00.

المطلب الثاني : أهمية القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

إن استعمال المؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للتحليل المالي لقوائمها المالية من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استعمالها واستخدامها للحكم على مدى نجاح ها أو فشل سياستها المرسومة ،وكذا الحكم على مدى كفاءة إدار تها حيث لا يتوقف اهتمام ها بلتحليل المالي بمجرد إتخاذ أو إكتشاف العلاقات بين الأرقام موضوع البحث و الدراسة، بل يستمر ويمتد إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعد على إيجاد أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات تعالج المشاكل المختلفة.

يكتسي إتخاذ القرار أهمية بالغة بالمؤسسة محل الدراسة وذلك نظرا لحجم المؤسسة ومكانتها اقتصادية والتجارية على المحلي،وكذلك طبيعة المشاريع التي تقوم بها المؤسسة والتي تتميز بالضخامة والتوسع،فإنجاز مشروع ما يكلف المؤسسة الكثير من الأموال بالإضافة الى يد العاملة التي توظفها حيث اصبحت تمتص البطالة بالمنطقة بالإضافة الى كمية الكبيرة من المنتجات التي تقوم بتوفيرها باختلاف انواعها.

و عليه فعدم النجاح في إتخاذ القرار مشروع ما يكلف المؤسسة خسارة كبيرة خاصة وأن المؤسسة تقوم بتزويد السوق المحلية بمختلف منتجاته.

بعدما قمنا بتحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة سنقوم بتحليل أهم القرارات التي إتخذتها المؤسسة اعتمادا لما سبق .

1 قرارات التمويل :

نلاحظ أن المؤسسة تعتمد في هيكلها المالي على مصادر التمويل الداخلية والخارجية حيث تعتمد على أموالها أموال الخارجية بشكل كبير على سنوات الدراسة وبالأخص خصومها الجارية.

- أن المؤسسة تعتمد على الديون بشكل كبير في قراراتها التمويلية حيث مثلت خصومها الجارية النسبة الأكبر ففي سنة 2012 تمثل بنسبة 70.73 %والناتج عن إرتفاع حسابات الموردين، في حين أن خصومها غير الجارية تتمثل 2.89%، أما أموالها الخاصة فتتمثل بنسبة 26.38% مما أضعف من استقلالية المالية للمؤسسة.
- أما في سنة 2013 فنلاحظ أن المؤسسة رفعت من خصومها الجارية أصبحت تمثل 78.93% أما أموالها الخاصة إنخفضت فأصبحت 18.75%،أما فيما يخص الخصوم غير الجارية إنخفضت الى نسبة2.32 % أن هذه الزيادة في رفعت خصومها الجارية نسبة استدانة والناتجة عن منح عملاء فترات تحصيل طويلة واعتمادها على الموردين لتمويل أصولها غير الجارية وزيادة أصولها الجارية. نلاحظ أن الزيادة في الأصول الجارية والخصوم الجارية قابلها إنخفاض في الأموال الدائمة و الأصول غير الجارية وهذا يدل على اكتفاء المؤسسة بأموالها الدائمة لتمويل أصولها الثابتة من دون الإستعانة بالموارد الخارجية.
- نلاحظ أن المؤسسة حققت رأسمال العامل سالب على طول فترة الدراسة أي وضعية المؤسسة في حالة عجز أي أن استخدامات الدورة لا تغطى موارد الدورة ، حيث نلاحظ أن إحتياجات الرأسمال في إرتفاع خلال فترة الدراسة.
- نلاحظ أن المؤسسة لم تتمتع بسيولة جيدة،فلم تستطع مواجهة إستخداماتها قصيرة الأجل إلا أنها على إرتفاع من سنة إلى أخرى .
- نلاحظ أن المؤسسة حققت المردودية المالية والإقتصادية والتجارية موجبة لكن منخفضة من سنة إلى أخرى نتيجة إنخفاض النتيجة من ناحية أخرى.
- نلاحظ أن استقلالية المالية هي ضعيفة جدا وهذا يدل على أن المؤسسة دائما بحاجة الى مصادر خارجية لتمويل إستثماراتها.
- نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة خلال الفترة وفي حالة إرتفاع من سنة إلى أخرى،وهي في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال و لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الإستثنائية التي قد تقع فيها.

أهم القرارات المتخذة :

- قامت المؤسسة بضبط أداءها التشغيلي من خلال رفع الأصول الجارية
- زيادة آجال استحقاق الموردين و حساباتهم الملحقة
- زيادة آجال استحقاق العملاء.
- زيادة قيمة الهيكل المالي من خلال زيادة الإستدانة

2 قرارات الإستثمار:

- نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على أصولها غير الجارية على أصولها الجارية حيث في سنة 2012 حيث مثلت بنسبة 71.29% من إجمالي الأصول أما الأصول الجارية فتمثلت في 28.71% من إجمالي الأصول حيث هناك توسع كبير في إستثمار الأصول الجارية يقابله إنخفاض نسبة في الأصول الغير الجارية.
- أما في سنة 2013 فنلاحظ أن المؤسسة قامت بالإستثمار في الأصول المعنوية في حين خفضت أصولها غير الجارية فأصبحت 52.92% من إجمالي الأصول فنتجت عن إنخفاض التثبيتات المادية في حين إرتفعت أصولها المالية إلا أنها قامت بزيادة أصولها المتداولة بشكل كبير حيث إرتفعت نسبة العملاء المتعاملين مع المؤسسة وزيادة مخزوناتها وهذا سبب إنخفاض القيمة المضافة نتيجة زيادة أعباء المستخدمين والخدمات الخارجية أما الأصول الجارية فتمثلت في 47.08%من إجمالي الأصول حيث هناك توسع كبير في استثمار الأصول الجارية ناتج عن زيادة العملاء ومخزونات المؤسسة.

أهم القرارات المتخذة :

- قامت بتعديل القرار الإستثماري من خلال تخفيض أصولها غير الجارية من خلال تخفيض التثبيتات المادية العاطلة.
- إنخفاض معدل دوران الأصول الثابتة أي بمعنى آخر انخفاض قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات.
- تعديل القرارات الإستثمارية من خلال زيادة الأصول الجارية.

ومنه نستنتج أن المؤسسة من خلال تحليلها لقوائمها قامت بتعديل قرارات المالية والإستثمارية من خلال تحسين الإنحرافات الواقعة في قراراتها السابقة وهي كما يلي:

- زيادة قيمة العملاء من سنة الى أخرى.

- زيادة المخزونات من سنة الى أخرى.
- رفع مدة تحصيل قيمة الحقوق لدى العملاء.
- تعديل القرار التمويلي من خلال زيادة في قيمة الإستدانة.
- تعديل القرار الإستثماري من خلال رفع من قيمة الأصول الجارية وتخفيض من نسبة الأصول غير الجارية
- تغيير قرار التمويلي طويل الأجل من خلال الإعتماد على الأموال الدائمة في تغطية الأصول غير الجارية من دون الإستعانة من الموارد الخارجية.

المطلب الثالث : مساهمة القوائم المالية في تفعيل اتخاذ القرار لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

إن المؤسسة تعطي أهمية كبيرة لقوائمها المالية بغرض استعمالها في مختلف قرارات المؤسسة،ولكي تستفيد هذه المؤسسة من المعلومات الواردة في قوائمها تقوم بتحليل وفهم واستخدام تلك المعلومات بشكل صحيح في إتخاذ القرارات بمختلف أنواعها. فللمؤسسة تلجأ الى حساب المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية من أجل إتخاذ القرار، وهذا بعد تقييم الوضع المالي للمؤسسة من أجل إتخاذ القرارات جديدة وتصحيحية للإجراءات المطبقة،حيث نلاحظ من خلال فترة التربص أن المؤسسة تعتمد على نتائج التحليل المالي لإكتشاف نقاط القوة والضعف، فيها لاحظنا قيامها بتحليل المالي لمعرفة الإنحرافات الحاصلة في قوائمها المالية و تحسين وضعيتها المالية بحيث قامت بتغيير قراراتها المالية لتتناسب مع أهدافها، من خلال مقارنة بين ما حققته من نتائج و ما ضيعته من فرص و من أجل تحديد خططها المستقبلية، كذلك إبراز العناصر غير منتجة التي يتطلب الأمر الستغناء عنها عن طريق تحليل القوائم المالية لمساعدة المالكين على إتخاذ القرارات التي تحقق أهدافهم.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى مؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر، أن المؤسسة تعتمد على القوائم المالية في توفير معلومات اللازمة لإتخاذ القرار بعد القيام بعملية تحليل القوائم المالية لما له إمكانية من توفير المعلومات اللازمة التي تمكنهم من صناعة قرارات رشيدة، وبصورة أفضل من الإعتماد على قرارات عشوائية اعتمادا على المجهود الشخصي.حيث تستعمل التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المؤشرات المالية التي اثبتت وضعية غير جيدة للمؤسسة ومحاولتها لتغيير وضعيتها من خلال مؤشراتها وتخفيضها للأصولها غير الجارية العاطلة وزيادة اهتمامها بالأصول الجارية من خلال تحسين آداءها التشغيلي وتحديد الإنحرافات حول سياساتها وإتخاذ قرارات جديدة من خلاله.

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2012 إلى غاية 2013 وذلك من خلال

تحقيقها لخزينة صافية موجبة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الإختلالات التي ظهرت من خلال دراستنا .

الخاتمة العامة

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة،حيث تهدف الى توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة وتمكن كذالك من التعرف على تغيرات حقوق الملكية مما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية إتخاذ القرارات.

إن إتخاذ القرار السليم في المؤسسة يستوجب توفر معلومات دقيقة تساعده على إتخاذه، حيث تساعد البيانات الواردة في القوائم المالية على توفير البيانات والمعلومات الملائمة له، ذلك من خلال استخدام تحليل القوائم المالية حيث تحول البيانات إلى معلومات مفيدة عن مركزها المالي وتقييم أداءها وقدرتها الإئتمانية وإتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها.

من خلال دراستنا للقوائم المالية ودورها في تفعيل عملية إتخاذ القرار ، وبمعالجة جوانب وحيثيات ه ذا الموضوع في الجانب النظري ، مع الدراسة التطبيقية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر.

1 **-اختبار صحة الفرضيات:**من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى اختبار فرضيات الدراسة كالآتي:

- هناك علاقة إيجابية بين القوائم المالية وعملية إتخاذ القرار،حيث أن القوائم المالية لها دور هام وحيوي عند إتخاذ القرارات من خلال توفير ها لمعلومات مناسبة وملائمة تساعد في ترشيد القرارات. الأمر الذي يساعد متخذي قرار من إبعاد المشكلات عن كاهل المؤسسة،وإيجاد الحلول المناسبة والملائمة لتلك المشكلات والتصدي لها.
- يعتمد متخذ القرار على التحليل المالي كوسيلة فعالة وأداة لإتخاذ القرارات وترشيدها من خلال دراسة وتحليل وتفسير محتويات القوائم المالية من أجل تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، وتعديل القرارات بين وجود ثغرات فيها. لكي تكون القرارات أكثر فعالية يجب على متخذ القرار المعرفة الدقيقة والشاملة لمحتويات التحليل المالي والتحكم في مؤشراته،وكذلك معرفة خطوات سير عملية إتخاذ القرار و الأساليب والعوامل المؤثرة فيه.
- إن المعلومات المحتواة في القوائم المالية تلبي معظم إحتياجات متخذي القرار.فالمؤسسة كأحد متخذي القرار تستعملها في الحصول على المعلومات المهمة والمفيدة عن الوضعية المالية للمؤسسة و تحديد الإنحرافات في الأداء،وتحديد الجهات المسؤولة عنها وإتخاذ القرار لتصحيحه .

نتائج الدراسة :

ومن خلال دراستنا للموضوع توصلنا الى النتائج النظرية التالية:

- تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- يجب أن تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في القوائم المالية التي يتم الإعتماد عليها في إتخاذ القرار.
- تساعد القوائم المالية متخذ القرار على تحقيق تطلعات و أهداف المؤسسة.
- التحليل المالي للقوائم المالية في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات مهمة تساعدهم في إتخاذ قرارات جيدة.
- القوائم المالية تسمح بتوفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها المؤسسة نشاطاتها المختلفة،وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال.
- تعتمد المؤسسة على قوائمها المالية في الحصول على معلومات محاسبية تستخدم في إتخاذ القرار.
- تسعى المؤسسة إلى ترشيد قراراتها انطلاقا من القوائم المالية التي تصدرها من خلال دراسة معمقة للمعلومات المحتواة فيها وتحليلها عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصرها،حتى يتسنى لها اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ القرارات المناسبة لها.
- يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها وعلى جلب استثمارات جديدة ومدى قابلية أصولها للتحول إلى نقدية بأسرع ما يمكن، وبأقل التكاليف عند الحاجة ومدى ملائمة الهيكل المالي في تحقيق الأرباح ومن خلال نتائج تحليل يمكننا تحويل هذه المعلومات إلى مخططات تبنى عليها مستقبلا من أجل إتخاذ القرار.
- من خلال التحليل المالي للقوائم المالية أظهرت هناك تحسن في أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب النشاط واحتياجات رأسمال العامل و تحقيقها لخزينة صافية موجبة وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة لكل أصولها وانخفاض النتيجة الصافية خلال الفترة.

- أظهرت الدراسة أن من خلال القوائم المالية يمكن دراسة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة مما يساهم في إرساء أو تعديل قراراتها بما يتناسب مع أهداف المؤسسة.

التوصيات:

- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية حول الموضوع من أجل زيادة وتنمية الوعي لدى المحاسبين والمؤسسات بصفة عامة والطلبة والأساتذة بصفة خاصة.
- ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار.
- أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تاريخية مما يوجب الى وجود سوق كفء لتكون القوائم المالية أكثر مصداقية.
- الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمي القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة.
- ضرورة الإعلام بأهمية الإستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار.
- التقليل من ديون المؤسسة لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على قروض بنكية.
- تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال إتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات السرعة والدقة.

افاق البحث:من خلال دراستنا للموضوع

- أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية.
- أهمية التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار.
- دور قوائم المالية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

1. الكتب

2. أحمد حجاج ،المحاسبة الإدارية،دار المريخ للنشر والتوزيع،الرياض،المملكة العربية السعودية،2000.
3. أحمد حلمي جمعة ،نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010.
4. أحمد بن عبد الرحمان الشميمري ،عبد الرحمان بن أحمد هيجان،بشرى بنت بدير المرسى غنام،مبادئ إدارة الأعمال (الأساسيات وإتجاهات الحديثة)،مكتبة العبيكة،الرياض،2004.
5. أحمد عبد الله الصباب ،عبد الحميد بن احمد دياب،خالد عبد الرحيم ميمني،شكيل أحمد حبيب،أساسيات الإدارة الحديثة،خوارزم العلمية للنشر والتوزيع،جدة ،2013.
6. أحمد ماهر،الإدارة (المبادئ والمهارات)،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004.
7. أحمد ماهر،اتخاذ القرار بين العلم والإبتكار،الدار الجامعية،الإسكندرية،2008.
8. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية ،مصر2009.
9. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012.
10. إلياس بن ساسي،يوسف قريشي،التسيير المالي(الإدارة المالية)،دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن،2006
11. أمين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسية) الدار الجامعية ،الإسكندرية،2004.
12. أيمن الشنطي واخرون ،مقدمة في الادارة والتحليل المالي،دار البداية للنشر والتوزيع ،الأردن،2007.
13. باسم الحميري،مهارات إدارية،دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن ،2010.
14. بشير عباس العلاق ،الإدارة (مبادئ، وظائف،تطبيقات)،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي،دون سنة النشر.
15. بشير العلاق ،مبادئ الإدارة ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
16. جليل أحمد توفيق ،اساسيات الإدارة المالية،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،،بدون سنة نشر.
17. جليل كاظم مدلول العارضي ،الإدارة المالية المتقدمة(مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية)،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2013.
18. جمال الدين لعويسات ،الإدارة وعملية اتخاذ القرار ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2005.
19. جمال الدين لعويسات،مبادئ الإدارة، ط2،،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009.
20. جمال الدين محمد مرسي ،أحمدعبد الله اللحلح ،الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)،دار الجامعية،الإسكندرية، 2010.
21. جمعة خليفة الحاسي ، سالم محمد بن غربية ، محمد مفتاح بيت المال، المحاسبة المتوسطة،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1996.
22. حسين بلعجوز ،المدخل لنظرية القرار،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010.
23. حسين حريم ،مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات–العمليات الادارية–وظائف المنظمة)،دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2006 .
24. حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني،موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية الدولية (عرض البيانات المالية)، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2012.

25. خالد جمال جعرات ، معايير التقارير المالية الدولية2007(IFRS&IAS)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
26. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الادارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لإغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،مصر،2006.
27. خليل محمد حسن الشماع،مبادئ الإدارة (مع التركيز على ادارة الاعمال) ،ط4،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2004.
28. خليل محمد العزاوي،إدارة اتخاذ القرار الاداري،دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،الأردن،2006.
29. دريد كامل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2007.
30. دونالد كسسو، جيري وينجانت ، ترجمة احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، ج2، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،1999.
31. رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة تطبيقاتها، ج1،ط6، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2006 .
32. زغيب مليكة ،بوشنقير ميلود،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
33. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS ،ج1،مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر،2008.
34. صلاح الدين مصطفى الحداش ، وليد زكرياء صيام،أصول المحاسبة المالية،ط2،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،1998.
35. طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية (أسس الاعداد والعرض والتحليل) ،الدار الجامعية، مصر،2000 .
36. طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية ،الدار الجامعية،مصر،2005.
37. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2009.
38. طارق مجذوب ،الادارة العامة (العملية الادارية والوظيفية العامة والاصلاح الاداري،الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،2000.
39. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
40. عادل ثابت ،سيكولوجيا الادارة المعاصرة ،دار مساهمة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
41. عبد الستار الصياح واخرون ،الادارة المالية(اطر النظرية والحالات العملية)، ط3،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
42. عبد العزيز صالح بن حبتور ،مبادئ الادارة العامة،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن ،2009 .
43. عبد الغفار حنفي،أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى،دار الجامعية،الإسكندرية ،2004.
44. عبد الغفار حنفي،أساسيات إدارة منظمات الأعمال(الوظائف والممارسات الادارية)،الدار الجامعية ،مصر، 2006.
45. عبد الغفلو حنفي،أساسيات التمويل والإدارة المالية،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007.
46. عبد الغفار حنفي،إستراتجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية ،2008.

47. عبد الغفار حنفي ،رسمية قرياص، أساسيات الادارة وبيئة الاعمال ،مؤسسة شباب الجامعة،اسكندرية ،مصر،2000.
48. عبد غفار حنفي ،عبد السلام أبو قحف،أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال ،دار الجامعية،الإسكندرية ،2004.
49. عبد السلام أبو قحف،أساسيات التنظيم والإدارة ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2006.
50. عبد المعطي عساف ،مبادئ الإدارة العامة،دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن،2013.
51. عبد الناصر ابراهيم النور، وليد زكرياء صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن،2005.
52. عبد الكريم كراجة واخرون ،الإدارة والتحليل المالي،(أسس ،تطبيقات ،مفاهيم) ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000.
53. عبد الناصر محمد سيد درويش ،مبادئ المحاسبة المالية 2(التسويات الجردية والافصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن،2010.
54. عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، بدون سنة النشر، الجزائر، 2011.
55. عدنان تايه النعيمي،سعدون مهدي السياقي ،اسامة عزمي سلام وآخرون،الادارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط5،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن،2014.
56. عدنان عواد الشوابكة ،دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2011.
57. عدنان هاشم السامرائي ،الإدارة المالية (المدخل الكمي)،دار زهران للنشر ،عمان ،1997.
58. علي أحمد أبو الحسن،المحاسبة الادارية المتقدمة (اتخاذ القرارات – تقارير الاداء–تقييم الاداء)،دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ،مصر،1997.
59. عليان الشريف ،أحمد جعيدي، مبادئ المحاسبة المالية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، ،2000.
60. عليان الشريف، فائق شفير،مبادئ المحاسبة المالية، ج2 ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن، 2000.
61. عليان الشريف واخرون، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن،2000.
62. علي شريف ،محمد سلطان،المدخل المعاصر في :مبادئ الادارة ،الدار الجامعية للطبع النشر والتوزيع،الإسكندرية، 1997.
63. علي عباس ،اساسيات علم الإدارة ، ط7،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن ، 2013.
64. غسان السبلاني ،التحليل المالي واليات صنع القرار،دار المنهل اللبناني للدراسات،بيروت ،2011.
65. فاهيد لطفي ،كار بيجلز، ترجمة:سرور علي ابراهيم سرور،عبد المنعم بن ابراهيم العبد المنعم ،محمد يحيى عبد الرحمان ،نظم دعم القرارات(إدارة العمليات ،وبحوث العمليات)،دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية،2007.
66. فايز حسين ،سيكولوجيا الإدارة العامة ،دار اسامة للنشر والتوزيع ،الأردن 2008.
67. فتحي أحمد ذياب عواد،ادارة الاعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق،دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،2013.

68.فيصل محمود الشواورة ،مبادئ إدارة الاعمال(مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية)،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
69.كتوش عاشور،المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.
70.كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
71.مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين ممد سلامه،أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
72.محمد أحمد الكايد ،الإدارة المالية الدولية والعالمية ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،2010.
73.محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات)،صفحات الزرقاء،الجزائر،2010.
74.محمد سعيد عبد الهادي ،الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل ،التحليل المالي ،الاسواق المالية الدولية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2008.
75.محمد صالح الحناوي ،نهال فريد مصطفى،الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2004.
76.محمد قاسم القريوتي ،مبادئ الإدارة ، ط2،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2004.
77.محمد فريد الصحن،إسماعيل السيد، إبراهيم سلطان،مبادئ الادارة ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2002.
78.محمد المبروك ابو زيد ،المحاسبة الدولية (إنعكاساتها على الدول العربية) ،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،مصر،2005.
79.محمد مطر ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (أساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
80.محمد أبو ناصر، جمعت حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية(الجوانب المالية والعملية)،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2008.
81. مصطفى يوسف كافي ،مبادئ المحاسبة المالية (الأصول العلمية والعملية) ،ج1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن،2012.
82.مصطفى يوسف كافي واخرون،المفاهيم الإدارية الحديثة (مبادئ الإدارة)،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن،2013 .
83.منى عطية خزام خليل،الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2009.
84.منعم زمزير الموسوي،اتخاذ القرارات الإدارية (مدخل كمي)،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،1997.
85.نظال محمود الرحمي ،المحاسبة الإدارية ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،الأردن، 2013.
86.موسى بودهان، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر، 2010.
87.نواف كنعان،اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق دار الثقافة للنشر،عمان،2007.

88. هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، مصر،2006.

2. مذكرات و أطروحات

1 -إسماعيل مناصرية،دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير و العلوم الإقتصادية،قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2004.

2 -بن خروف جليلة،دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات،مذكرة تخرج ماجستير غير منشورة،تخصص مالية مؤسسة،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2009.

3 -حواس صالح،" التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية وأثره على مهنة التدقيق"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007 - 2008،ص202.

4 -رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة الماجستير غير منشورة تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة،2010-2011 .

5 -زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظلّ تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة،تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2010-2011.

6 -سالمي محمد الدين،وري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ،2008.

7 -شباح نعيمة،دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات،قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008.

8 -شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية مؤسسة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس،2008-2009.

9 -شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006-2007.

10 شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، قسم علوم التسيير، تخصص المحاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ،2008-2009.

11 عثمان زياد عاشور، مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطنية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة والتمويل، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية غزة،2008.

12 لزعر محمد سامي،التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير غير منشورة ، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة،2011-2012.

13 مداني بلغيث، أهمية الاصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

14 مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات ،مذكرة الماجستير غير منشورة ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية ،كلية العوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2007-2008.

15 محمد برغيش،محاسبة المخزون أثرها على القوائم المالية للمؤسسة،مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة،2009-2010.

3. ملتقيات ومجالات :

1 -أحسين عثماني، سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، ملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وادارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي06-07 ماي 2012 .

2 -بكيحل عبد القادر ،بربري محمد أمين، أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الوادي، يومي05- / 2013 06 / 05.

3 -جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد6،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2009.

4 -حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية(IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة الماجستير غير منشورة ، تخصص محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2009-2010.

5 -حميداتو صالح،بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل اصلاح النظام المحاسبي الوطني، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي05- 06 /05 / 2013.

6 -زكية محلوس،سعادة وردة، الآثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي05- 06/ 05 / 2013.

7 -كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،2006.

8 -مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل،مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية،العدد4،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة ،ديسمبر2009.

9 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية,العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

2 -المراجع باللغة الاجنبية

1- Anne lemanh ,Catherine Maillet,Mouhamed Benkaci, normes comptables internationnales IAS IFRS, éditions berti, Alger, 2009.

2- Christianet Corinne Zambotto ,gestion financier finance d'enterprise, dunod8e ,édition paris,2009.

3- Ministère des finances, le système comptable financier, enag éditions, Alger, 2009.

4- Mustapha Touil, nouveau system de la comptabilité financier en Algérie scf, dar el Hadith lil Kitab, Alger,2010, P6.

5- Wolfgang Dick Frank , Missonier Piera Pearson,2 édition, comptabilité financière en IFRS,éditions Pearson, France,2009, p4.

الملاحق

الملحق رقم 1

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الجريدة الرسمية،مرجع سابق،ص28

الملحق رقم 2

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص29

الملحق رقم 3

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

الجريدة الرسمية، مرجع سابق،ص30

الملحق رقم 4

حســاب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

الجريدة الرسمية، مرجع سابق،ص31

الملحق رقم 5

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص35

الملحق رقم 6

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

الجريدة الرسمية، مرجع سابق،

الملحق رقم 7

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الجريدة الرسمية، مرجع سابق،ص37

الملحق رقم 8

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 099607010255433

Désignation de l'entreprise: SARL LES FRERES AMOURI

SARL LES FRERES AMOURI

Activité: BRIQUETERIE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

Exercice clos le 31/12/13

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2013			2012
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	81 038	2 701	78 336	
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 159 050		4 159 050	4 159 050
Bâtiments	61 829 588	28 465 373	33 364 215	36 397 325
Autres immobilisations corporelles	1 173 066 454	792 057 560	381 008 894	418 344 653
Immobilisations en concession	1 820 000	889 000	931 000	980 000
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	36 254 007		36 254 007	33 220 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**1 277 210 138**	**821 414 634**	**455 795 503**	**493 101 028**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	148 309 903		148 309 903	68 461 941
Créances et emplois assimilés				
Clients	178 502 252	26 149	178 476 102	54 367 240
Autres débiteurs	10 916 589		10 916 589	23 634 617
Impôts et assimilés	32 375 782		32 375 782	18 584 905
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	35 274 044		35 274 044	33 448 067
TOTAL ACTIF COURANT	**405 378 572**	**26 149**	**405 352 422**	**198 496 772**
TOTAL GENERAL ACTIF	**1 682 588 710**	**821 440 784**	**861 147 926**	**691 597 800**

الملحق رقم 9

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 6 0 7 0 1 0 2 5 5 4 3 3

Désignation de l'entreprise:	SARL LES FRERES AMOURI
	SARL LES FRERES AMOURI
Activité:	BRIQUETERIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

Exercice clos le 31/12/13

BILAN (PASSIF)

	2013	2012
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	52 000 000	52 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	2 600 000	2 600 000
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	99 166 841	120 147 977
Autres capitaux propores - Report à nouveau	7 702 348	7 698 636
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**161 469 189**	**182 446 614**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	20 000 000	20 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**20 000 000**	**20 000 000**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	374 200 810	300 169 278
Impôts	43 816 905	8 666 153
Autres dettes	261 661 021	180 315 754
Trésorerie passif		
TOTAL III	**679 678 736**	**489 151 186**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**861 147 926**	**691 597 800**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 10

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 6 0 7 0 1 0 2 5 5 4 3 3

Désignation de l'entreprise:	SARL LES FRERES AMOURI
	SARL LES FRERES AMOURI
Activité:	BRIQUETERIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

Exercice du 01/01/13 au 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2013 DEBIT (en Dinars)	2013 CREDIT (en Dinars)	2012 DEBIT (en Dinars)	2012 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		486 546 219		530 677 652
	Prestations de services		1 816 875		2 275 376
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			488 363 095		532 953 029
Production stockée ou déstockée		2 775 014			4 695 434
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			485 588 081		537 648 464
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		115 985 293		135 654 958	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		53 136 352		49 824 145	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	1 466 242		1 163 610	
	Primes d'assurances	2 350 210		1 841 162	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	102 220		143 500	
	Publicité	31 870			
	Déplacements, missions et réceptions	2 099 287		26 223	
Autres services		1 183 024		1 270 724	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		176 354 501		189 924 324	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			309 233 579		347 724 139
Charges de personnel		108 652 093		95 350 805	

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 6 0 7 0 1 0 2 5 5 4 3 3

Désignation de l'entreprise:	SARL LES FRERES AMOURI
	SARL LES FRERES AMOURI
Activité:	BRIQUETERIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

Exercice du 01/01/13 au 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2013		2012	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	15 836 873		16 838 073	
IV-Excédent brut d'exploitation		184 744 612		235 535 260
Autres produits opérationnels		1 534 276		629 989
Autres charges opérationnelles	2 555 285		270	
Dotations aux amortissements	92 425 581		86 166 770	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		91 298 022		149 998 208
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		91 298 022		149 998 208
Eléments extraordinaires (produits) (*)		60 335 660		
Eléments extraordinaires (charges) (*)	27 782 058			
VIII-Résultat extraordinaire		32 553 602		
Impôts exigibles sur résultats	24 684 783		29 850 231	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		99 166 841		120 147 977

(*) A détailler sur état annexe à joindre